

العلوم الاجتماعية و المعرفة المفيدة لحل المشكلات الاجتماعية

تشارل لشرينكوم و دافيد ك. كوهن



التبويب و مراجعة الترجمة و التعريب
دكتورة / فادية عمر الجولاني

المكتبة المصرية

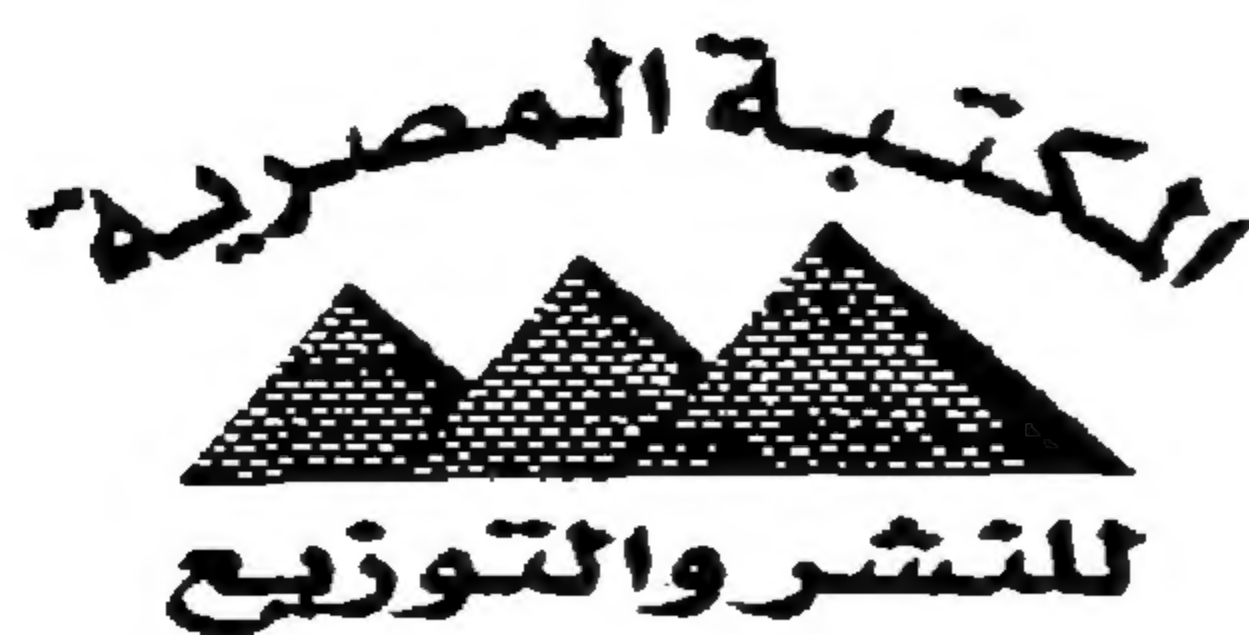
١٩ ش محمود يوسف / الطائفة / فيصل
تليفون: ٢٥٨٢٨٩٦٢ / ٠٢٠٢
٢٧٨٢٦٥٩ / ٠٢٠٢

العلوم الاجتماعية والمعرفة المفيدة لحل المشكلات الاجتماعية

شارل لنريوم ودافيد ك. كوهن

التبويب ومراجعة الترجمة والتعريب
دكتورة / فادية عمر الجولاني

٢٠١٠



١٩ ش محمود يوسف - الطابية - فيصل

تليفاكس: ٠٠٢/٠٢/٣٥٨٢٨٩٦٢

٠٠٢/٠٢/٣٧٨٢٦٥٩٠

□ اسم الكتاب : العلوم الاجتماعية والمعرفة المفيدة لحل المشكلات الاجتماعية

□ اسم المؤلف : هادية عمر عبد المنعم

□ سنة النشر : ٢٠١٠

□ الطبعة : الأولى

□ اسم الناشر : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع

□ العنوان : ١٩ ش محمود يوسف / الطالبة / فيصل

تليفاكس : ٠٠٢٠٢/٢٥٨٢٨٩٦٢ - ٠٠٢٠٢/٣٧٨٢٦٥٩٠

محمول : ٠١٢/١١٥٠٤٠٨١

Egyptian_library@yahoo.com

□ رقم الإيداع : 2009/ 21295

□ الترخيم الدولي : 978 - 977 - 411 - 469 - 8 I. S. B. N.



دار الكتب المصرية

دار الكتب والوثائق القومية فهرسة أثناء النشر أعداد إدارة الشؤون الفنية

لنريلاوم، شارل.

العلوم الاجتماعية والمعرفة المفيدة لحل المشكلات الاجتماعية / شارل

لنريلاوم، دافيد ك. كوهن، ترجمة هادية عمر الجولاني. - ط ١. - الجيزة،

المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

١٤٧ ص، ٢٤ سم

تدمك 8 469 411 977 978

١- الاجتماع، علم - البحوث.

أ- كوهن، دافيد ك. (م. مشارك). ب- الجولاني، هادية عمر (مراجع)

ج - العنوان

٢٠١، ٠٧٢

التاريخ : ٢٠٠٩/١١/٤

رقم الإيداع / 21295

جميع الحقوق محفوظة للناشر ©

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
الفصل الأول: دراسة العلوم الإجتماعية كأداة لحل المشكلات	
الإجتماعية	١١
الفصل الثاني: علاقة البحث الإجتماعي بمدخلات حل المشكلة	
الإجتماعية	٢٣
الفصل الثالث: دلائل سوء الإدراك والمعرفة	٤٧
الفصل الرابع: السعي الخاطئ للسلطوية	٦١
الفصل الخامس: تحسين علاقة البحث الإجتماعي المتخصص	
بالمدخلات الأخرى	٧٩
الفصل السادس: بديل السلطوية	١٠٣
الفصل السابع: الخطأ المختلط	١٢١
الفصل الثامن: العمليات الإجتماعية كوضع مساق البحث	
الإجتماعي المتخصص وتحديد طريقته	١٣٥
فهرس تفصيلي	١٤٣

مقدمة المؤلف

الدافع الذى دعانا لإعداد هذا الكتاب هو عدم الرضى عن العلوم الاجتماعية، والبحث الاجتماعى، كأداة لحل المشكلات الاجتماعية. وغالباً ما يعبر صانعو السياسة، ومن يعملوا على حل المشاكل عن إحباطهم إزاء ما يقدم لهم، وكثير من علماء الاجتماع والباحثين الاجتماعيين يدون رغبتهم فى أن يكونوا أكثر إسهاماً وفائدة وتأثيراً.

ولكى نتقدم مباشرة حيال هذه المشكلة، نعتقد أن على علماء الاجتماع والباحثين الاجتماعيين، أن يكونوا أكثر فهماً لممارساتهما المهنية الخاصة، والتي لا تزال غامضة، وفى حالة من الارتباك بين ما يقومون بعمله فعلاً وبين ما هو متفق عليه فى العرف العلمى بالنسبة لما ينبغى عمله، أى بين ما يجب أن يكونوا عليه - وما يقوموا به بالفعل.

ولقد خطونا خطوة فى هذا الكتاب بإقتراح نوعية الأسئلة التى نحتاج أن يوجهها علماء الاجتماع والباحثون فى عملهم، وذلك إذا ما رغبوا فى فهمها على أفضل وجه، فإسهاماتهم ليست فقط لوضع السياسات، ولكن أيضاً لوضع أشكال أخرى لحل المشاكل الاجتماعية، وهذه خطوة صغيرة، ولكن الأخذ بها يزيد من أعداد الزملاء ممن يثيرون موضوعات مميزة ذات فائدة، ونفع على المدى القريب أو على المدى البعيد بالنسبة للعلوم الاجتماعية، والبحث، فى حل المشكلات الاجتماعية.

كما نقدم أيضاً قائمة مراجع مطولة بقصد تسهيل العمل حول هذه الموضوعات، وقد وصل كل منا إلى هذه الدرجة من الإهتمام من خلال أعمالنا المبكرة، وأنه من الممكن إنجاز تعاون مشمر، كان يبدو من قبل غير ممكن تحقيقه، وقد تم واحداً من تلك الإنجازات، عن طريق التدريب، ونمط التفكير الذى

أضيف إلى تاريخ العلاقة المتبادلة بين الظواهر، والتي سوف لا تبقى منفصلة عن بعضها كي تحقق يسراً في تحليلها، والثاني يكون تاريخياً، بفضل الشرائح القطاعية المقارنة للقطاعات غير المكتملة التمييز، والتي تدفع نحو التمييز الواضح الذي يسهل التسجيل على الورق بصورة أكثر مما توجد عليه في دنيا الواقع، ورغم أن مشاركتنا كانت مثيرة، فهي ودية وسارة، وأحياناً مبهجة وإن لم تكن في بعض الأحيان بالأمر الهين.

ونرغب هنا أن نسجل شكرنا لعدد ممن ساعدونا من الزملاء فكثير منهم ساهموا معنا بمناقشات مثمرة في معهد Yale للدراسات الاجتماعية والسياسية:

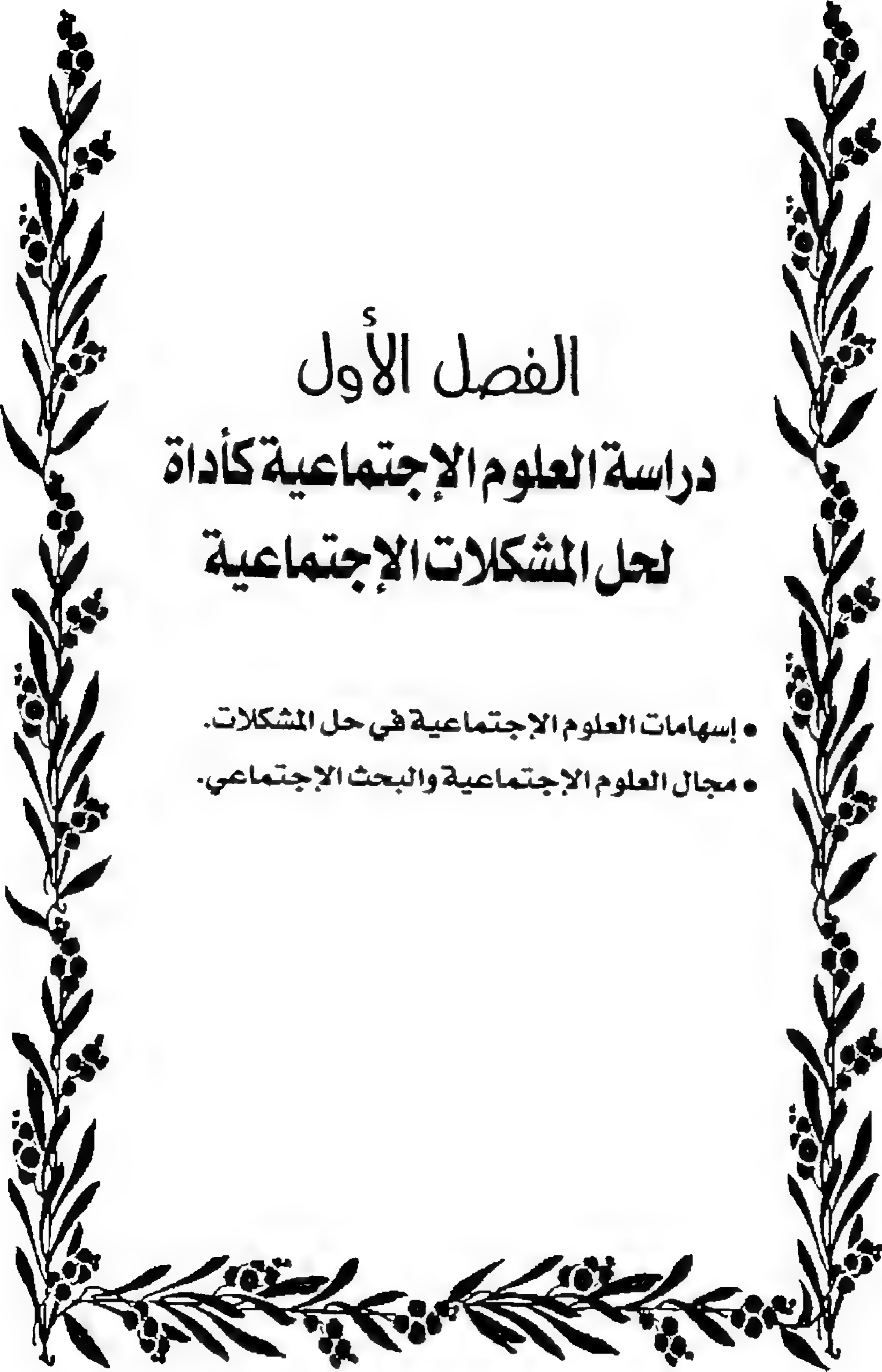
Paul Burstein, David R. Cameron Joan Costello, Robert A. Dahl, Leonard W. Doob, Wendell R. Garner, Ratricia A. Graham, James S. Fishkin, Wendell R. Gamer, Ratricia A. Graham, Judith E. Gruber, J. Richard Hackman, Eric A. Hanushek, Everett C. Ladd, David R. Mayhew, Richard R. Nelson Guy H. Orcutt, Edward W. Pauly, Douglas W. Rae, Albert J. Reiss, Jr., James E. Rosenbaum, Seymour B. Sarason, John G. Simon Fdison J. Trickett Caral H. Weiss Fdward I.

والشكر الخاص إلى Janet A Weise على المناقشات المفيدة والتعليقات المسهبة على المسودة الأولية، أضيف إلى ذلك إعترافنا بالمساعدة التي قدمها عدد من الطلبة الخريجين: Randall J. Mioharl Salia James Galbaith, Billeington, Jeffrey T. Wack, James Swiss ted I. K Yaun, Adair L. Waldenbery.

وأما من حيث المساعدة في التحرير فنحن ممتنون للسيد Richard Smither

ويسعدنا كثيراً أن نسجل شكرنا إلى Robin Ellis للمساعدة في مجال أعمال
السكرتارية بما في ذلك كتابة المخطوط على الآلة الكاتبة الذي أنجز بمهارة
وإهتمام، وذكاء، وإرادة مما جعل المخطوط جيداً.

“Usable Knowledge Social Science and Social Problem
Solving: Charles E. Lindblom and David K. Cohen. New Haven
and London, Yale University Press, 1979”.



الفصل الأول

دراسة العلوم الاجتماعية كأداة

لحل المشكلات الاجتماعية

- إسهامات العلوم الاجتماعية في حل المشكلات.
- مجال العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي.

الفصل الأول

دراسة العلوم الاجتماعية كأداة

لحل المشكلات الاجتماعية

تمهيد :

في شأن صناعة السياسة العامة نجد أن الكثير من الممولين والمستخدمين للبحث الاجتماعي غير راضين، لأنه لا يسمح للممولين بالجدولة ولأن الآخرين لا يسمعون الكثير ممن يريدون سماعه^(١). ونتيجة لعدم القناعة تلك تدفق الآن خليط من التشخيصات والوصف: فدراسات الحالة، والتأملات حول الخبرة، وتقارير المؤتمرات وبعض البحوث «الشاقة»، جميعها أضاف مئات الصفحات فضلاً عن العديد من الكتب والتقارير التي وضعتها اللجان^(٢).

أولاً: إسهامات العلوم الاجتماعية في حل المشكلات :

ومن الإسهامات الممتازة ما عُرِى إلى البعض منهم أن نظرتهم إلى الأمر تشبه

(١) أنظر كدليل، أوراق في Canal H weiss استعمال البحوث الاجتماعية في صناعة السياسة العامة (5 p. 1977, Lerington, Mass Meallt 4 co) زيادة على ذلك على أية حال لوحظ أن المستخدمين للبحوث الاجتماعية، يستعملونها بطرق أخرى تختلف عن تلك التي يتبناها الباحثون.

(٢) من أجل بعض المسوح المتعمقة والشاملة للعلوم الاجتماعية والبحث في علاقتها بحل المشاكل الاجتماعية أنظر ضمن آخرين: National Academy of Seines العلوم السلوكية والحكومة الفدرالية 1968 Washington., d. e Netional science foundation المعرفة والفعل: تحسين استعمال الأمة للعلوم الاجتماعية (Washington D. e)، تقرير الوكالة الخاصة للعلوم الاجتماعية، العلوم الاجتماعية والسلوكية: التطلع للمستقبل والحاجات National aeadamy of seience (Wasshigton D. e 1969) أنظر أيضاً المطبوعات التابعة es and national research council المشاريع الدراسية عن البحوث الاجتماعية والتنمية.

نظرة الرجل الكفيف إلى الفيل، على سبيل المثال أن بعضهم كانت ملاحظته عن البحث الإجتماعى موجهة مباشرة إلى مشكلة صانعى السياسة، مفترضاً أنه لا يوجد نوع آخر من العلوم الإجتماعية أو البحث الإجتماعى يدخل ميدان حل المشكلة الإجتماعية^(١).

ويرى آخرون المشكلة كواحدة من الإستعمالات غير الكافية للمتاح من البحوث الإجتماعية مفترضين أننا فعلاً نمتلك معرفة كافية، وأن صانعى السياسة سوف لا يستعملونها لأسباب عديدة وملتوية^(٢).

ويؤكد آخرون أن المشكلة تكمن فى العلاقات الغير كافية بين الباحثين والعميل متناسين أنه فى إستعمالات البحث الإجتماعى لا توجد علاقات شخصية بتاتاً. ويرجع المستعملون ذلك ببساطة إلى الأعمال المنشورة للمتشدقين من العلماء^(٣).

والآخرون كانوا محدودى الأفق لأنهم ملزمون بالوقت مفترضين أن المشكلة

(١) على سبيل المثال: أنظر Horald Wilenesky الذكاء المنظم (١٩٧٦) الكتب الأساسية: New York) وكمثال آخر أنظر Nather Caplan إستعمال معرفة العلوم الإجتماعية فى القرارات السياسية على المستوى القومى University of michigan center for resarch on utilization of seientifie knowledge 1975 فى هذه الدراسة مقابلات مع ٢٠٤ من الموظفين استخدموا كدليل يمثلون ٥٧٥ طبقاً لإستعمالهم لمعارف العلوم الإجتماعية فى كل ٥٧٥ حالة ذكرت فقط الدراسات المعاصرة المتخصصة، مع أنه لا توجد مصادر أخرى يمكن أن نستخدمها ونفترض أن الاستبيان موجه للمستجيبين ولو أن التقرير لم يذكر مثل الموانع التى منها نستدل على أن فريق البحث مسؤول عن الدراسة ببساطة أهمل دون وعى قمة الجبل الثلج.

(٢) كما ذكر Robert F. Rich استخدام معلومات العلوم الإجتماعية بمعرفة البيروقراطيين: المعرفة للفعل والعمل مقابل المعرفة للفهم، فى Weiss إستعمال البحث الإجتماعى فى صناعة السياسة العامة صفحات ١٩٩ - ٢١١، بخاصة ٢٠٧.

(٣) كمثال، أنظر Paul F. Lagarafeld. Willian Nsewell Harold I. Wilenely استعمالات علم الاجتماع ١٩٦٧ New York. Basic Books.

واحدة من العلاقة الغير الكافية بين الباحثين المعاصرين وبين من ينوب عنهم فى حل المشاكل فى الحكومة، دون التفكير فى الاحتمالات القائلة بأن أكبر تعاون مثمر يحدث بين علماء الاجتماع ممن الجيل المبكر وصانعى السياسة من الجيل الأخير. وكمثال أخير، بفهم البعض المشكلة فى صورتها الجميلة: وعلماء الاجتماع لا يكتبون بطريقة جذابة.

ويتمثل خطأ أصحاب وجهات النظر الضيقة فى خلطهم الجزء بالكل، والنظر إلى الكل من حيث العوائق القائمة فى طريق الجهود المبذولة فى علم اجتماع، والبحوث الأكثر فائدة والتي تحتاج وقفة عند الأسئلة المتعمقة حول الإنسان والتي تقدم حلولاً للمشاكل سواء حول المعرفة، والحرفة، أو حول نظام اجتماعى سياسى معقد تكون فيه العلاقة بين المعرفة، والعلم راسخة ولهما الشكل المناسب.

وفى النظرة الأوسع تتحول الأسئلة المملة عن البحث وصناعة السياسة إلى أسئلة تتحدى الإنسان وعقله والسياسة والمجتمع. إنها أسئلة يحتاجها التى تجعل البحث أمراً مطلوباً، وليس أقل من أن تكون أسئلة مباشرة تتطلبها خطة البحث. وغرضنا فى هذه الصفحات هو أن نحدد مثل هذه البحوث - أى أن نقترح القضايا والموضوعات التى تستدعى البحث.

وفى كتابنا أمر مستغرب عنه، فهو لا يقدم مناقشات مؤيدة لأى موضوع مثار. وبدلاً من ذلك لا نذهب مع كل قضية ماثرة إلى أبعد من أن نشير إلى أنها تحمل تحدى يستحق البحث، وكل ما فيه يجب أن يقرأ كاقتراح وسؤال أو فرض. فهى توجز وتحمل دون توسع أو تحليل إختبارى. ولكننا بالنسبة لبرنامج البحث الذى وضعناه لأنفسنا، وارتضيناه لزملائنا ممن يدرسون حل المشاكل وصانعو السياسة والتحليل السياسى، ومكانة العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعى لديهم، حيث نتقدم خلال صفحات الكتاب، وزون أن نتعب القارئ بالتكرار المستمر،

نؤكد أن «هدف الموضوع يستحق أن يبحث» أو «أن هذا الفرض يحتاج إلى اختبار» أو «يجب أن الأسئلة السابقة تحتاج إثارتها حول هذا الجانب من العلوم الاجتماعية. ولكن القصيد من تلك الصفحات - هو أن نحدد موضوعات ونعطيها تنظيمًا ودافعًا متماسكين.

من حيث الأدبيات فإن نوعية الأسئلة التي نثيرها عادة، هي أسئلة حول صناعة سياسة الحكومة، وسوف نستبدلها باستفهام أكثر تجريدية وشمولاً عن حل المشاكل الاجتماعية. وعملنا هذا سوف يسمح لنا أن نعتبر العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي، غير منحصر فقط في استخدامات الحكومة ومنفعاتها، بل أيضاً في استعمالاتها بمعرفة الناس في المشروعات التجارية، وغيرها من الجماعات الخاصة، أو بمعرفة أى شخص مسؤول عن تحسين أو حل المشاكل الاجتماعية. وسوف نستعمل مصطلح «حال المشاكل» للإشارة إلى مثل هذا الشخص باستثناء الأشخاص العاملين مهنيًا في حقل العلوم الاجتماعية والبحث.

نحن نعنى بحل المشاكل الاجتماعية العمليات التي يعتقد أنها تأتي نتيجة لبعض المعايير بتحسين الحالة التي سبق أن كانت عليها، أو نزعماً بأنها ترتبت عليها، أو نرى أننا نقدم بعض الاحتمالات للتغلب عليها.

نحن لا نحصر المصطلح حول العمليات التي ننجزها على نحو مثالي، أو تأتي بنتائج مرضية؛ وفي ضوء هذه الحقيقة يكون «مهاجمة المشكلة» مصطلحاً أكثر دقة من مصطلح «حل مشكلة».

ولا نحصر المصطلح أيضاً حول العمليات الذهنية، والتي من خلالها يتصارع الناس مع المشاكل، فالإقتراح بقذف العملة في الهواء يكون أيضاً من قبيل النشاط لحل المشكلة، فبعض دارسي حل المشكلة يرون أن «الحل» يتضمن الفهم، كما هو الحال في حل المشاكل الحسابية، وبالنسبة لنا «حل» لا نحتاج

فهما «للمشكلة»، ولكنها نتيجة مثل ما هو متبع في قذف العملة من حل مشكلة. الدوران إلى اليسار أو إلى اليمين عند تقاطع طريق غير عادى أو غير محكم.

عدد قليل من المساهمين فى المناقشة حول التقارير غير المرضية للبحث الاجتماعى فى حل المشاكل الاجتماعية، قد تمسكوا ببعض من معظم الأسئلة المتعمقة وكان من بينهم Dewey, Mar, Weber و Mannheim^(١).

ولكن إسهامهم النظرى لم يأخذ طريقة إلى المناقشة العملية الموسعة عن الصعوبات الخاصة، التى واجهها وكافح من أجلها علماء الاجتماع عندما أدلوا بدلوهم فى حل المشكلة الاجتماعية. ومن ثم فإن تحديد القضايا المتعلقة بالبحث وحل المشاكل الاجتماعية، والتى نحن نحاولها هنا قد حددت كل من الاتجاهات «العملية» المعاصرة المقترحة وإثراء هذا البحث عن طريق الأخذ بالأعراف القديمة للنظرية.

ولا ندعى أن العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعى يحدد دائماً - أو غالباً - من أجل الاختبار أو إستعمالها فى حل المشاكل الاجتماعية. ولا نزعّم أن المفيد منها حدد أو خطط بدون قصد فقط لإنجاز مثل هذا الأثر. ومن أجل هذه المشاركة فإن الأسئلة الخاصة بمساهمتها فى حل المشكلة الاجتماعية تكون أسئلة هامة.

كيف نعرف «المفيد» أو «النجاح» أو «الفشل»؟

وما هى معاييرنا للحكم على تأثير العلوم الاجتماعية والبحث وما إذا كان

(١) مثلاً Max Weber السياسة كحرفة (١٩١٨) والذى أعيد طبعه فى H. H Frth. Cwright Mills من Max Weber (مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٤٦ و Jahn Dewey طلب اليقين - (١٩٢٩) Marl Manmhein, New York: Pulman الأيديولوجية والمثالية (١٩٢٩) New York Har court : السياحة والعالم (١٩٣٦).

كبيراً أو صغيراً، ناجح أم لا، مفيد أم لا؟ إن إستقصاء الإجابات عن هذه الأسئلة هو جزء من البحث الذى يجب أن يمكننا من توضيح لماذا تقرر العديد من الدراسات الخاصة بالعلوم الإجتماعية وأثرها أن صانعى السياسة لا يمكنهم الإشارة إلى مواقف كان لها تأثير مباشر فى تبديلها بفعل دراسة خاصة^(١). فالفشل؟ ليس بالضرورة.

إذ بدأت بعض الدراسات فى إمكان ملاحظة آثار متأخرة غير مباشرة، ونقترح إيضاح موازى مطابق لشرح واحد من هذا الأثر الذى استكشف.

فقد شرح كهن Kuhn وآخرون تأثيرات علوم معينة خاصة علمية والتي تختبراً أطراً علمية أو نظريات كبيرة. ومع ذلك فإن أى من تلك الدراسات الخاصة لم يظهر أنه يدحض قيام نظرية أو إطار للفهم فشلت فى هذا العمل، واجه تعارضاً بين نتائج الدراسة الإختبارية والنظرية السائدة، وقدر فض العلماء تلك الدراسة أكثر من رفضهم النظرية. يمكن فقط لدراسات متتالية ومتنوعة وموثقة أن تفتت العقيدة الموجودة والتي عندها يمكن دعمها بنظرية جديدة وإطار أو نموذج^(٢) (فى كلمات Kuhn) بالتوازى قد يقصد التأثير الأساسى الدراسات الموجهة نحو السياسة لنفرض التضخم المالى النزاع العنصرى، الانحراف أو السياسة الخارجية بما فى ذلك الخطط المحددة لتقديم النصع لصانع السياسة فى زمن معين - حيث من خلال إسهامهم فى وضع مجموعة من الحوافز لإعتبارات عامة بمعرفة صانعو السياسة، ولصنع إطار لقراراتهم لتفعيل فلسفتهم السياسية والإجتماعية أو أيديولوجياتهم.

نحن فى موقف لا يسمح لنا بأن نعرف أو نحكم على فائدة أو فشل، حتى نكتشف العديد من الفوائد الممكنة، عن طريق البحث المستمر.

(١) Michail & Patton et al البحث عن تأثير In weiss إستعمال البحث الإجتماعى.

(٢) Thomas & Kerhn تركيبة الثورات العلمية 2 DID مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٧٠ خاصة الفصلية ٦، ٧، ٨.

عند إثارة أسئلة للبحث، على البحث نفسه، فإننا نظن بذلك أنه من المناسب أن نذهب إلى عمق أساسيات العلوم الاجتماعية كأداة لحل المشاكل الاجتماعية، ونحن نرى أن العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي مفهومه على إستحياء عند ممارسيها (بما فيهم نحن)، وأن ممارستهم يعوقها سوء الفهم هذا، ونحن لا نستبعد احتمال أن علماء الاجتماع (أنفسهم) ضمن هذا الأمر وأنهم، متمسكين بمفهوم خاطئ أساساً عن العلوم الاجتماعية.

هناك سبب واحد في هذا الشأن لهذه الحالة، وهو أن الممارسين لم يطبقوا أدوات تجارتهم على التجارة نفسها، هذه المثالة البرنامجية إن هي إلا محاولة للمساعدة على فتح إمكانية لمثل هذا التطبيق^(١).

(١) كثير من الجدل المذكور في هذه الصفحات ينسب إلى الأعمال المبكرة Lindblom من صناعة السياسة: وبخاصة عن إصلاح التشويش بين الزيادة والتابع المتبادلتين وعلى أية حال فإن الأعمال المبكرة أخذت ممارسات معظم علماء الاجتماع على علانها ثم حولت إلتباهم قاما لهؤلاء علماء الاجتماع وغيرهم من المحللين الذين تعاملوا مباشرة مع الموضوعات السياسية وهدفنا حالياً أوسع مجلاً هو أن تثير أسئلة عن السياسة وهدفنا الآن أوسع مجلاً لأنه يثير أسئلة عن الممارسة العامة للبحث العلمي هكذا عن ممارسات علماء الاجتماع عامة وعن العلاقة بين علم الاجتماع وبين الأنواع الأخرى من المعرفة المهنية وغير المهنية في العالم الاجتماعي وأيضاً مع الأسئلة الواضحة عن السياسة إهتمامنا بعلم الاجتماع والبحث الاجتماعي باعتبارهم مساهمين في حل المشاكل الاجتماعية تتجاوز مجرد التحليل السياسي كما فعلنا في الأعمال المبكرة ولكن كل حل المشاكل الاجتماعية Marx Durkheim, Weber, Parsons هم عدة المصنع وليسوا أقل من موظفينا من الباحثين أو المتعاقدين مع علماء الاجتماع العاملين مع دائرة التعليم المحلي وقسم الصحة والرعاية في الولايات المتحدة.

وحيث تركزت الدراسات المبكرة إلى حد كبير على الموضوعات المتعلقة بعمليات صناعة السياسة، فإن الدراسات المقترحة هنا تركز إلى حد كبير على مشاكل منهج البحث في العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي.

وبجدة أكثر حيث فحصت الدراسات المبكرة تداخل العلوم الاجتماعية وصناعة السياسة، ويحتمل التقاطع السطح الخارجي فقط، الدراسات المقترحة تعود من السطح في اتجاه مركز العلوم الاجتماعية.

كانت نتيجة ذلك على أية حال أن بعض من نفس الموضوعات المبكرة أثارت التحليل حول موضوعات السياسية الواضحة، تحتاج الآن أن تثار حول بعض من قضايا العلوم الاجتماعية بعمومية أكبر وكما ظهرت مبكراً سوف أكثر ألفة في المتن والسياق الأولى.

ثانياً، مجال العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي ،

كثير من باحثي العالم الاجتماعي المهنيين مشغولين بما يسمى عادة بالعلوم الاجتماعية ومن ثم فإن كثيراً من أبحاثهم ليست من النوع الذي يعتبره معظم الأكاديميين من علماء الاجتماع علوماً اجتماعية، ونحن نفضل ألا نستجدي أسئلة عن طريق المطالبة. من خلال المصطلحات التقليدية، لأن جميع الأنواع المختلفة من الدراسات والتحليلات، وأنشطة البحث.

والتي نحن نبغى فحصها تقول أنها علمية، فنحن نريد أن نكون أحراراً في إثارة الأسئلة ليس فقط حول العلوم الاجتماعية الأكاديمية، ولكن حول الاختلافات البحثية الكبير المتنوعة الأنشطة البحثية. فالظاهرة التي هي موضوع البحث إذن هي بحث مهني اجتماعي (من أنواع كثيرة) ودورها في حل المشاكل الاجتماعية.

وعلى أساس التنوع الدراسات التقويمية التي تنفذ في إطار الكسب التجاري، بحث الرأي في مسح التنظيمات التجارية سياسة التدريب الجامعي في المكاتب الحكومية لتحليل العمل، وتقارير الجرائد والتليفزيون للمتخصصين في بعض نواحي العلوم الاجتماعية المناسبة لأغراضهم، نحو وإنتشار الأعمال التي تستهدف حل المشاكل الاجتماعية التي تجرى في المعامل الخاصة بالتعليم أو الصحة النفسية.

والقليل من تلك الأنشطة يحمل أهم مصوغات العلوم الاجتماعية، ومن بينها الإهتمام بالنظرية الممتدة، والصلة الحميمة بين ما بين أيدينا من عمل والبحث والنظرية السابق وجودها، ومع ذلك فهناك ملامح مشتركة مع العلوم الاجتماعية الأكاديمية: أولاً: كلها تدين في بعض مناهجها للعلوم الاجتماعية، ثانياً أنها تجرى بمعرفة مهنيين، ثالثاً الكل تقريباً يبغى السلطان بفضل إرتباطها بالعلم.

وعليه يتضمن البحث الإجتماعى المتخصص ما يلى^(١):


- ١- الأعمال العقلية النظرية مثل أعمال فرويد، ماركس وأدم سميث.
 - ٢- تعرف العلوم الإجتماعية الأكاديمية أنها هى ما يفعله علماء الإجتماع الأكاديميين فى أدوارهم المتخصصة.
 - ٣- الأنشطة التالية المتداخلة، سواء ما تابعت بمعرفة علماء الإجتماع الأكاديميين أو غيرهم.
- * الدعم، والنسقى والتصنيف المهنى وتطوير التصميمات الأساسية الأساسية أو غيرها.. تطوير النظريات واختبارها (أن تعرف الخطوات المتداخلة منطقياً للتصميمات).
 - * البيانات التى تجمع والتقارير التى تجمع بصورة منظمة (كمثال الإحصاء. وبعض البحوث المسحية. والعمل الحقلى الاثنوميثودولوجى)^(٢).
 - * معالجة الإحصاءات وتحليل البيانات الإجتماعية.
 - * العمليات الحسابية وغيرها من عملية أخرى مثل العمليات الإجتماعية.
 - * العديد من الأعمال التاريخية وليس جميعها.
 - * التعليقات الإجتماعية والنزعة النقدية.

(١) نحن نأمل أن القارئ سوف يقبل عذرنا فى إستعمال (PSI) تعبيراً عن «البحث المهنى الإجتماعى»، "PPSI" إشارة إلى الناس الذين يقومون بها. عمل غير لبق، نعم ولكنه أفضل من التكرار المستمر فى إستعمال مصطلحات أطول لتلك المختصرات.

(٢) الإستعمال المتكرر لمصطلحات «النظم» و «المهني» بقصد أن يفصل الأنشطة الممارسة عرضياً و سطحياً مثل التصنيف، التخيلية، التصميم، التأمل، جمع المعلومات، تحليلات السياسة، والتى تشغل كثير من الناس، تخميناً أكثر تدعيماً، وإتقاناً، وممارسة مهارة لتلك الأنشطة التى يقوم بها أشخاص مهنيين يحملون مثل هذا التمييز كعلماء إجتماع، إحصائيين، محلل أنظمة، أو باحثين ولكن سنبقى مفتوحين للجدال حول أن الفرق صغير جداً أو حتى لا يوجد.

- * الفكر التأملى المنظم.
- * التحليل السياسى الذى فيه تعرف المشكلة، أهدافها وغيرها وتقدر قيمتها ن ومواجهة الحلول البديلة وتحليلها والوصول إلى توصيات.
- * التحليل السياسى الذى فيه جزء من الواجب الذى نحاول إنجاز مهنيًا ونسقيًا.
- * البحث المنظم من أجل معلومات معينة أو بيانات فكرية هامة (بمعرفة الممولين أو بجهد من المستهلكين) لقرارات مستقبلية.
- * تحليل مهنى منظم لأى ناحية من نواحي المجتمع سواء حددت لتخفيف بعض النواحي من العالم الاجتماعى أو عمل إسهاماً لحل المشاكل الاجتماعية.
- * عمليات بحث وتحليل نسقى منظم حول المشاكل الاجتماعية، وغيرها من الأنشطة المتخصصة مثل تحليل المدخلات والمخرجات والبرامج الحاسوبية، وتحليل تأثير التكلفة.
- * تقييم السياسة.
- * الخدمات الإستشارية التى يقدمها المهنيون.
- * أى مما سبق تتبع منفردة أو معاً دراسات علمية أو هندسية (مثلاً، دراسات سياسة العلاج الطبى، لمشاكل الأداء البشرى فى القضاء أو المشاكل البيئية).
- * أى أنشطة ذهنية ضرورية لأى من السابقة ومن ثم تكون جزءاً من تلك المذكورة أعلاه.
- يتضح من القائمة أننا مهتمون بالإسهام الذى قدم لحل المشاكل الاجتماعية بواسطة كل من البحث النظرى من جهة، وتطبيقه من جهة أخرى وعلى أى حال فإن هذا ما يعنيه المصطلحين^(١) وليست هذه إلا مجرد دراسة تطبيقية إجتماعية.

(١) لقد نوقشت فى فصل ٦ القادم.



الفصل الثاني

علاقة البحث الاجتماعي بمدخلات حل المشكلة الاجتماعية

- البحث الاجتماعي والمعرفة العادية.
- البحث الاجتماعي كإضافة إلى المعرفة العادية.
- إستنتاجات أولية.
- التعليم الاجتماعي كبديل للبحث الاجتماعي وغيره من الأنواع الأخرى للتحليل.
- التفاعل كبديل للبحث الاجتماعي.
- حل المشاكل والتحليل التفاعلي.
- تنوع الحلول التفاعلية للمشكلات.
- تكامل العلاقة بين التحليل والتفاعل.
- مفهوم آخر للتفاعل.

الفصل الثاني

علاقة البحث الإجتماعي

بمدخلات حل المشكلات الاجتماعية

تمهيد :

تؤلف المعلومات والتحليل طريقاً واحداً من بين العديد من أمور حل المشاكل الاجتماعية، وأن البحث الإجتماعي المهني هو وسيلة واحدة من بين العديد من المعلومات المتاحة وتحليلها إلى الحد المطلوب، والمعلومات والتحليل تقدم لنا مسلكاً واحداً فقط، لأننا سوف نرى أن قدراً كبيراً من حل مشاكل العالم أمر واجب التنفيذ من خلال أشكال مختلفة من التفاعل الإجتماعي، الذي يحل محل الفكر والفهم أو التحليل، فالمعلومات والتحليل ليسوا وصفة عامة أو مرحلية لحل المشاكل الاجتماعية.

أضف إلى ذلك أن البحث الإجتماعي المهني هو واحد من طرق تحليلية عديدة لأن الأشكال الأخرى المعلومة للبحث الإجتماعي المهني والمعرفة العادية، والتحليل السببي يأتي في مقدمة البحث الإجتماعي المهني في الغالب كأمر ملائم لحل المشاكل الاجتماعية.

وسنعرض في هذا الفصل باختصار أسباب تمييزنا للبحث المهني الإجتماعي كواحد من بين المسالك العديدة لحل المشاكل الاجتماعية.

نحن نرى أن كثيراً من الممارسين يسيئون فهم البحث المهني الإجتماعي، لأنهم ينكرون ظاهرياً أو ضمناً القضايا السابق ذكرها، ويبدى بعض الممارسين للبحث المهني الإجتماعي الشخصي إعتقادهم بأنه مثالياً يعد حل المشاكل الاجتماعية نشاطاً علمياً..

ومن ثم ومن واقع الحياة يكون البحث الإجتماعى المهنى أحسن طريقة للتصدى للمشاكل الإجتماعية، وعند هذا الحد يكون فى مرتبة أعلى من كافة الطرق الأخرى، وبصرف النظر عنها جميعاً لا مفر من أن تكون بدائل ضعيفة بصورة مؤكدة، فكثير ما يسمح البحث المهنى الإجتماعى ببعض الجوانب غير العلمية فى حل المشاكل الإجتماعية، وقد يكون أحدها ضرورياً للإختيار، وتحديد أو إفتراض أهداف وقيم أخرى من تلك التى لا يمكن إقامتها بالعلم دون الخلط والتشتت بين ما يكون وما يجب. ولكن أبعد من ذلك فإن حل المشاكل الإجتماعية يأتى ليكون محدداً إلى حد كبير فى عقولهم مع عملية بحثية عقلية علمية وذهنية.

لربما أن علماء الإجتماع أكثر من غيرهم من العلماء يؤكدون أن النزاع حول القيم يتطلب ما يسمى «سياسى» بدلاً من الحل التحليلى للمشاكل. ولكن هذا لا يصد بعض علماء الإجتماع عن القيام أحياناً بعمل متطرف بالمصادقة على الحل التحليلى للمشاكل باعتباره أفضل كلما أمكن لهم ذلك.

وبالنسبة لحل المشاكل التى تمس نزاعاً بين القيم فغالباً ما يفترضون أن الأفضلية للتحليل التدرىجى عن الحل السياسى للمشاكل، إلى الحد الذى لا يصله معظم علماء السياسة فى معالجة المشاكل السياسية كملجأ للتجمعات التى لم تعى فضل العمل السياسى من خلال التحليل، بصورة أكثر من المشايعة السياسية.

من تلك البحوث الإجتماعية المهنية الشخصية، التى تعرف بأن الأنواع العديدة للتفاعل الإجتماعى ضرورية لحل المشاكل الإجتماعية - وهو ما لا يمكن أن يؤديه التحليل بتاتاً، والذى تبعاً لذلك يتطلب إختصاراً للدور المناسب

للمعلومات والتحليل فى خطأ الإدعاء بأن الدعوة تعتبر مثالية عند أنصار البحث الإجتماعى والمهنى، باستثناء المعرفة العادية، والتجريبية السببية وغيرها من الطرق غير العلمية أو غير المهنية بالنسبة للمعرفة والتحليل.

إن عدم التمييز بين تلك الرؤى العديدة أحياناً هو الحالة الواضحة، كما سنرى، ولكنه فى الغالب يظهر كفروض قد يمكن الأخذ بها.

وسواء ذهب ممارسو البحث المهنى الإجتماعى مذهباً خطأ بشأن الاعتقاد أنها محورية لحل المشاكل الإجتماعية عندما تكون واحدة فقط من بين ما هو أقل أهمية من المدخلات، هكذا يكون موقفها، ولكى نوضح أن هذا موضوع هام ويستحق الدعم عن طريق الوفاء بمطالب الدراسة والجدل المبدئى وإيضاح أن الحل الجيد للمشاكل الإجتماعية يتطلب :

* أن البحث الإجتماعى المهنى فى الواقع ما هو إلا واحد من بين العديد من الطرق التى تتساوى فى أهميتها كحلول للمشكلات الإجتماعية.

* وأن كثيراً ما يعتقد بأن البحث الإجتماعى المهنى الذاتى هو الطريق الوحيد أو الأساسى لحل المشكلات الإجتماعية.

* وأن عدم وعيهم يقودهم إلى الانحراف وإعادة النظر فى ممارسة البحث المهنى الإجتماعى.

وسوف نتخلص من كل من تلك الإدعاءات الثلاث، وبالنسبة للثالث فنحن سوف نقترح أن الأثر الناتج عن عدم الإدراك والوعى يقود الممارسين لمحاولة القيام بكثير من المهام دون إستبعاد أى منها، وبذل مزيد من الجهد فى مهام لا طائل من ورائها، ومن ثم يفشلون فى التوجه إلى مركز العمل فى إطار البحث المهنى الإجتماعى المناسب، والذى هم فى حاجة إليه.

أولاً: البحث الاجتماعي والمعرفة العادية:

لكي نبدأ بالبحث المهني الاجتماعي الشخصي فإننا نغالي في تقدير كمية التمييز للمعلومات والتحليل التي نقدمها لحل المشاكل الاجتماعية. فهم يفهمون جيداً ما يستخدمه المجتمع - والإستخدام الضروري لرصيد موجود، وأيضاً لتدفق المعرفة العادية الجديدة من مصادر غير تلك الخاصة بالبحث المهني الاجتماعي الشخصي.

ونحن نعني «بالمعرفة العادية» المعرفة التي لا تدين بأية صلة للإختبار أو أية درجة من درجات التحقق ومراكز الصدق لأساليب البحث الدارجة. ولكنها ترجع في الغالب إلى الحس العام والنزعة التجريبية أو التأمل الفكري والتحليل. إنه أبداً غير معصوم، ولكن سوف نسميه علماً حتى ولو كان زائفاً. وكما هو في حالة المعرفة العلمية سواء كانت صادقة أو مزيفة فإن المعرفة معرفة بالنسبة لأي شخص يأخذها كأساس لبعض إلتزاماته أو لبعض تصرفاته.

بالنسبة لحل المشاكل الاجتماعية نحن نرى أن الناس سوف يعتمدون دائماً، وإلى حد كبير على المعرفة العادية، فالمعرفة العادية نخبرنا بأن المشرعين يصنعون القوانين ويؤدون وظائف أخرى معينة. وبعض الموظفون العموميون يتناولون الرشاوى، ومعظم العائلات في المجتمعات الصناعية أسر زوجية (نواة)، أكثر منها أسر ممتدة، وسوف يحد مزارعو القمح من الإنتاج إذا طلب منهم ذلك، ينعضب الأطفال عندما يخيب أملهم، وهكذا.

حقيقة أن إعتقادنا على المعلومة العادية يذهب إلى أبعد من هذا. فهي المعرفة العادية التي نخبرنا بأن ثمة حقيقة أساسية، كذلك التي تقول أن الأشكال المتحركة التي تراها عند عرض الأشكال أثناء حركتها هي مثلنا كائنات حية كأنفسنا، إنها تلك المعرفة العادية التي تقول لنا أنه عندما ما نسمع كلمة جريمة

لربما كان المتكلم يشير إلى سلوك مخالف للقانون من أنواع خاصة. إن معظم المعرفة الأساسية التي نستعملها في حل المشاكل الاجتماعية هي معرفة عادية^(١). لدى كل منا معرفة عادية، يستعملها ويقدمها، فهي على أية حال ليست سلعة متجانسة. بعض تلك المعرفة العادية سيقول عنها معظم الناس أنه يمكن الاعتماد عليها وأنها أكثر احتمالاً للصدق عن غيرها، ويختلف الناس بعضهم عن بعض من حيث النوع، والكم للمعرفة العادية، التي يملكونها. ومع ذلك فإن البحث المهني الاجتماعي الشخصي يمتلك قدرأ كبيراً من النوع الجيد النوعية من المعرفة العادية، كذلك يكون الحال للعديد من الصحفيين، رجال الخدمة المدنية، ورجال الأعمال، قادة جماعات المصالح الخاصة، قادة الرأي العام، والموظفين المنتخبين. وقد لا يكون لدى الممارسين للبحث المهني الاجتماعي تقدم مميز في رصيد المعرفة العادية كما أن إستعمالها قد يكون مفيداً للسياسة العامة وغيرها من الأشكال المختلفة لحل المشاكل الاجتماعية، وإذا كان لديهم ميزات فإنها تحتاج إلى هوية.

ولكن ممارسوا البحث المهني الاجتماعي يقرون بأنهم يقدمون ما هو أكثر من المعرفة العادية. إذ يدعون أنهم إتجهوا إلى المعرفة المتاحة لهم بنوع خاص، لأنهم

(١) يوجه عديد من زملائنا أمثال Juditl Gruber, Jianet Giandomenico majone, Weiss, Edward Pauly إنتباهنا للمهارة والمهنية كأنواع من المعرفة تختلف عن تلك المعرفة العادية وإذا ما تميزت المعرفة بالكيفية التي تتقدم بها ثم أنتجت أنواعاً خاصة من المعرفة بصورة مشروعة - مرة أخرى - معرفة مختلفة عن المعرفة العادية، أضف إلى ذلك المعرفة العادية ذاتها قد تكون من أنواع مختلفة جداً، فبعضها قد يكون معرفة علمية، وبعضها يأخذ شكل المعايير بصورة أكثر من أن تكون وقائع على سبيل المثال. وإذا ما أقمنا نظاماً روتينية أو معيارية تتجاوب مع مشاكل معينة - إقامة تدريب على إطفاء الحريق مثلاً يمكننا أن نقول كنتيجة لذلك فنحن الآن نعرف كيف تتفاعل مع الحريق على أية حال، إذا كان ذلك معرفة عادية، فهي لربما مختلفة عن أشكال الحوادث الخاصة بالمعرفة العادية، وباختصار فإن إستعمال مدلول المعرفة العادية يستدعي الإستكشاف في العديد من الإتجاهات.

يمارسون أساليب بحثية مهنية لا تستعمل من قبل التجريبية السببية. أضف إلى ذلك أنهم يقولون بأن بعضاً من عمل البحث الإجتماعى المهنى الشخصى له تأثيره فى إعادة تشكيل جبل المعرفة العادية إلى حد ما، واستبعاد البعض من تلك المعرفة وكافة ما كان على خطأ منها، وتبعاً لذلك وضعوا بدلاً منها معلومات أكثر صدقاً مما هو معلوم للأشخاص عن أنفسهم.

نحن نسلم بهذا الإدعاء أصغر، مثلاً، عن ذلك التى يتحصر لها علم الإجتماع الذى يرى نفسه كإسهام منتظر إلى العادى من المعرفة العلمية. أضف إلى ذلك، أنها تقول أن بعضاً من عمل للبحث المهنى الإجتماعى له الأثر فى إعادة تشكيل - إلى حد ما - مخزون المعرفة العادية إلى حد ما. مثل هذه الإدعاءات نحن نرى أنها تقلل بشكل حاد من ميزة البحث المهنى الإجتماعى من حيثكون فوق المصادر الأخرى للمعلومات، والتحليل، لحل المشاكل الإجتماعية.

ثانياً: البحث الإجتماعى، كإضافة إلى المعرفة العادية :

لتوضيح ما هو الإسهام المميز الذى يعلمه البحث المهنى الإجتماعى، ثم نطلب التعرف على مزيد من الخصائص التى تدلنا على كيف أنها تعتبر إضافة إلى المعرفة العادية:

١ - نحن نرى بخصوص البحث الإجتماعى الشخصى أن معظم المعرفة التى تبدو فى أعماله هى معرفة عادية، والتى تنتشر بين أعضاء المجتمع، وليست ناتجة عن البحث الإجتماعى أو راجعة للتحقق. إن التجار سوف لا يستثمرون إذا ما كانت المكاسب غير متوقعة، حيث أنه فى كثير من الظروف الخاصة بالأسعار والأجور، وتعفف المدرسين عن العمل التدريسى، وأن الممارسة الطبية فى الولايات المتحدة على أعلى مستوى (وأن بعض أطباء لهم ركلات إلى المثلث) وأن

التليفزيون يشغل كثير من وقت الأطفال فى قضايا معروفة. وعن كثير من هذه القضايا الهامة يعرف عنها البحث الإجتماعى الشخصى أكثر مما يعرفه الأعضاء الآخريين فى مجتمعنا، ولا يقدرّون عادة أن يقدروا عنها تحقيق أكثر من تلك القضايا الشائعة أكثر من غيرهم، ولو أنهم. يقدرّون على تزويد عدد قليل من القضايا الحالية بدرجات متنوعة من المراجعة والتحقق.

٢- أضف إلى ذلك أن كثيراً من المعرفة الجديدة تنتج بمعرفة نفس أساليب البحث العامة للتأمل والتحقق السببى الذى يمارس من خلال المجتمع بالعديد من الناس بأنواعهم المختلفة، وليست بمعرفة أى حاشية لها معنى. وبالرغم من النمو المهنى لأساليب البحث وبخاصة الكمية منها، فإن معظم الممارسين للبحث الإجتماعى بما فيهم من متميزين، فلا مناص من إعتمادهم إلى درجة كبيرة على نفس الأساليب العادية: تأمل، التعريف، والتصور، وصياغة الفروض، والتحقق كما يمارسه أشخاص ممن ليسوا من علماء الإجتماع أو باحثين مهنيين من أى نوع.

تمارس عملية البحث المهنى الإجتماعى الشخصى تلك الأساليب بمهارة مهنية ولكن تبقى الأساليب نفسها مثل تلك المتعلقة بالتجريبية والتحليل العادى. والعلماء الإجتماعيين المتخصصين فى الدراسات الكمية والرياضة مثل: جيمس كومان، كنت أرو، تجلنج كومان، يعرضون تلك الطرق العادية ضمن أعمالهم الأكثر تخصصاً. ويعمل كثير غيرهم من علماء الإجتماع كلية تقريباً بالطرق العادية أمثال: جوزف تمبيتر، وتالكوت بارسونز، وروبرت ميررتون وألبرت هيرشمان.

وفى قراءة أعمالهم، نادراً ما يأتى المرء بعمل إحصائى أو بأساليب أخرى معينة متفاداة خاصة بالبحث المهنى الإجتماعى أو البحث العلمى. وقد تحققت

كثير من قضاياهم وهى ليست أكثر ولا أقل من كونها قضايا معرفة عادية من مصادر أخرى.

والملاحظة العلمية هى بحث جيد تم بعناية وتفكر، وذلك فى مقابل التجريبية السببية وبالإدراك السلبي فى حياتنا اليومية. فهو بحث مدروس ومضبوط أثناء عملية الملاحظة ولذا فهو مختلف عن العلم، وليس فقط مجرد إستعمال أدوات معينة (وهى كامرة لما هى) مأمونة مثل تلك التى تستخدم الإستقراء بعناية، كان "Tycho brahe" واحداً من أعظم المشاهدين الفلكيين علماً بأنه لا يمتلك تيليسكوب، وأيضاً «دارون» "Darwin" إعتد إلى حد كبير على العين المجردة، وكان «دو تولفيل» مشاهداً رائعاً دون إستعمال لأدوات جمع البيانات الخاصة بالبحث الإجتماعى المعاصر⁽¹⁾.

٣- عندما يقيم ممارسوا البحث المهنى الإجتماعى على معرفة جديدة وذات دلالة لحل المشاكل الإجتماعية، يمكنهم إنتاج (حسبما نرى) ليس أكثر من عدد قليل من القضايا - بالمقارنة بمخزون القضايا التى تستعمل عادة فى حل المشاكل الإجتماعية، أى أن ما قدموا من معرفة جديدة إن هو إلا القليل الذى يضاف إلى جبل المعرفة.

٤- ونحن نرى كذلك أن جزءاً من معرفة البحث المهنى الإجتماعى الجديد الذى تولد عن أساليب بحثية مميز عن البحث المهنى الإجتماعى هو تدفق صغير، وربما يكون من المستحسن أن نسميه هزيراً.

٥- ونحن نرى أن الأساليب المميزة للبحث المهنى الإجتماعى تستعمل غالباً لإختبار قضايا موجودة فعلاً، نمت من دورة المعرفة العادية، ومن ثم فنحن

(1) Abraham Kaplan, The Conduct of Inquiry (Sanfrancisco: Chandler Publishing Co. 1964, p. 126.

باستعمالنا أساليب البحث المهني الإجتماعي نمحص المعرفة العادية بدلاً من إبتداع معرفة سبق أن أعيد صياغتها.

٦- وعند تمحيصها، فإن ذلك يتم بطريقة إختيارية - حقيقة إختياراً عالياً. إن عدداً من القضايا المشتقة من المعرفة العادية، والتي تعرضت للأشكال المميزة من البحث المهني الإجتماعي الشخصي، تمثل جزءاً صغيراً جداً من المعرفة المستعملة بواسطة البحث المهني الإجتماعي الشخصي في عملهم، وللمعرفة حل المشاكل الإجتماعية. ومن حيث القضايا التي إختبرت، والتي كنتيجة يمكن أن يقال أنها أعطت درجة عالية من التحقق، فإن عددها محدود جداً لدرجة يصعب معها التفكير في الأمثلة.

وتبعاً لذلك فإن البحث المهني الإجتماعي ليس مصدر مميز للمعلومات والتحليل، إنها فقط تأتي بالصدفة، وفي قولنا هذا، لا نعتزم أن نقلل الآثار التي تبدو للبحث المهني الإجتماعي في حل المشاكل الإجتماعية. ونحن سرعان ما نقدر أن المظهر الكاذب التحقق للمعرفة قد يكون غالباً، نقدية، أو محورية.

على أية حال، نحن نريد أن نرى علاقة البحث المهني الإجتماعي إلى جبل من المعلومات العادية التي لا تحل محل غيرها، ولكنها تعيد تشكيلها هنا وهناك. ومن الأمور التي تستحق الملاحظة أنه مع تلك الأحوال الطارئة المختارة، عندما يسعى البحث المهني الإجتماعي لأن يوسع المعرفة أو يختبرها بواسطة الممارسة العلمية، فإن عليهم أن يتعلموا الكثير عن المعرفة العادية في عملية التحقق. ويمكن للعلم أن يتقدم فقط بالوثوق واستعمال مقدار كبير من المعرفة العادية، وغالباً ما يستعملها ليميز بعض أجزائها، ونحن نأخذ كتابات Campbelle كمثال لورقة علمية ذات طابع كمي :

فالحس العام، والإدراك قبل العلمي للموضوعات والأشياء الصلبة. والخفيفة

والثقة فى المستقبل حتى نصل إلى النهايات التى تراجع الفهم العادى. ولكى نتحدى ونصحح فهم الحس العام بصورة عامة، علينا أن نثق به^(١).

انهماك العلماء فى عمليات القياس الموضوعية، مثل تطبيق مسطرة على خط لتحديد طوله وهو يستدعى معرفة عادية لتقول له أن طول الخط لا يتغير أثناء القياس، وأن مسطرته الخاصة ليست لينة^(٢).

ثالثاً: إستنتاجات أولية،

الإستنتاجات الخاصة بهذا الجدل الطويل عن ممارسة البحث المهنى الإجتماعى تبدو أنها مقنعة جداً لدرجة أنها تستحق الثناء مقدماً فى الفصول القادمة: وضمن فصول أخرى يجب أن يكون البحث المهنى الإجتماعى مدققاً وأكثر حصة، ويجب تنمية البحث المهنى الإجتماعى الشخصى، كما سوف نرى بعد ذلك بشكل أكثر تفصيلاً، وأكثر حرجاً أو دون تدخل محورى فى حل المشاكل الإجتماعية. أما عن الدراسات الشاملة فنحن نحتاج إلى التحليل السياسى وأن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى يجب أن يدرس العلاقات التعاونية الممكنة مع غيرها من مصادر المعرفة العادية التى يعتمدون عليها إلى حد كبير.

رابعاً: التعلم الإجتماعى كبديل للبحث المهنى الإجتماعى وأنواع التحليل الأخرى،

هناك مدخلات أخرى فى حل المشاكل الإجتماعية تقدم بديلاً للبحث الإجتماعى المهنى، وسعيًا وراء مسمى أفضل سوف نطلق عليها التعليم

(1) Donald T. Campbell, Qualitative Knowing in Action Research, Journal of Social, 85 Ues, Forthcoming.

(2) Ibid.

الإجتماعى، فهو لم يناقش كثيراً كطريقة لحل المشكلات الإجتماعية ولم نجد سوى مناقشة على أنها مجرد بديل ممكن للبحث الإجتماعى.

وينكر الممارسين أهميتها ليس على وجه واضح ولكن بأفكار تتجاهل الإمكانية وعندما وضعوا إتجاهات أخرى فى أعمالهم الخاصة بل يقولون بأنها غير ضرورية.

وفى أمريكا وغرب أوروبا المعاصرة يبدو أن التضخم مثلاً لمشكلة لا يمكن حلها حتى تتعلم جماعات معينة من الناس السلوك المختلف لبعض الجماعات المتنافسة من بين السكان (رجال الأعمال ومتقاضى الأجور مثلاً) قد تنتج عن تلك المنافسة الإقلال من طلبهم للدخل، والمحافظة على الطاقة قد تكون مثلاً آخر: سياسة المحافظة المؤثرة قد تكون غير محتملة حتى تتعلم العديد من الجماعات سلوكاً جديداً.

وحتى يحدث التعلم المطلوب قد يكون البحث المهنى الإجتماعى هدرًا، ومن أجل التعلم الذى تتصوره فى مثل هذه الحالات، يأتى من الخبرة الحقيقية التى لتقلب الإتجاهات والأمزجة، ولقد لاحظنا مثلاً أن البحث المهنى الإجتماعى نفسه يمكنه أحياناً قلبها (صفحة ١٧) وأحياناً لا يقدر. فى هذه الحالة لا يأتى التعلم الإجتماعى من الإتصال بالمعلومات الجديدة والتحليل الذى يتم من خلال البحث المهنى الإجتماعى. وفى حالة سياسة الطاقة، قد يأتى من دفع أسعار عالية للوقود، أو الإنتظار فى صفوف طويلة أمام محطات البنزين أو من عدم الراحة فى منازل باردة، وليس من الحقائق أو التنبؤ على العجز فى الوقود أو تحليل الفروض البديلة.

وقد يكون البحث المهنى الإجتماعى غير مؤثر أو لا يقبل به فى مثل هذا الموقف ماعداً أن يكون دعماً وإضافة للتعلم الإجتماعى المطلوب، مثال ذلك:

بالإجابة على الأسئلة التي تثار فيما بعد كنتيجة للتعليم، ولا تكون بديلاً عن التعلم المطلوب، ولا تقدر على الإسهام إلى حد كبير للتعليم. والمطالب الخاصة لحل المشكلة هي الخبرة الفعلية التي تقود إلى إعادة الاعتقاد به للمواقف أكثر منه للإختبارات، التي يقوم بها الباحثون المهنيون للظروف القائمة أو سياس قابلة للتطبيق (التي قد لا تكون موجودة أصلاً). الرأي العام هو أن الأشياء قد تكون أسوأ قبل أن تصبح أفضل، باحتمال أن المشكلة لا يمكن حلها حتى يقاسي الناس من تلك الخبرات التي ستأتي بها الاتجاهات الجديدة والنزعات السياسية.

وعندما يكون التعليم التجريبي الاجتماعي مطلوباً، وعندما يكون البحث المهني الاجتماعي غير متاح، فلا يكون هناك شيئاً سهلاً معروفاً، ونحن نرى أن البدائل موجودة، وأنها تقتضي الدراسة.

خامساً: التفاعل كبديل للبحث المهني الاجتماعي :

ثمة بديل آخر للبحث الاجتماعي وهو الحل التفاعلي للمشكلة من خلال العديد من الوسائل التي بها يحل الفعل محل التفكير - ولا تكون أبداً بصورة كلية ولكنه يكون ذات دلالة. وفي إستكشافنا الحل التفاعلي للمشاكل، سوف نصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين الفكر والفعل. ولهذا يمكننا إعطاء بعض المحتوى الخاص للإعلانات المألوفة والفارقة، والتي يجب على المحللين الاجتماعيين أن يتناولوا مشاكلهم وينظروا إليها وهي في سياقها السياسي والاجتماعي.

سادساً: حل المشكلة والتحليل التفاعلي :

هنا وسعياً لإيجاد مصطلح مناسب فنحن في حاجة إلى أن نضع خطأ للتمييز بين ما سوف نسميه حل المشكلة تحليلياً، وحل المشكلة تفاعلياً. سوف نضع بديلاً واحداً يحارله المجتمع أو صانعو السياسة لحل مشكلة ما، أو تحسين موقف

شخص ما، وفهمه للموقف وعلاجاته المحتملة، البديل الآخر هو - كما هو الحال في قذف العملة - لإتخاذ قرار أو إثارة فعل - فالفاعل عادة - حتى يكون الناتج الممتاز آتياً دون تحليل للمشكلة التي بين أيدينا أو إنجاز حل ثم تحليله.

يمكن التصدى لأي مشكلة بالفهم، والفكر، أو التحليل (نحن نعالج هذه المصطلحات كمرادفات أكيدة) للمشكلة، أو بالأشكال المختلفة من التفاعل بين الناس. وأن الذي يفعلونه أكثر من أي شخص يفكر فيه، (أو يفهم أو يحل المشكلة)، متوجهاً نحو الحل أو الموقف الأفضل، وفي كلام حازم، حيث لا يتوقف الناس عن التفكير فإن البدائل تكون بالتصدي، وفي المواجهة وتحليلياً لمشاكل أو تفاعلات محددة، وفيها يكون الفكر أو التحليل قد تكيف مع التفاعل.

بذلك تكون بعض الموضوعات قد استبدلت بالتفاعل كل شخص يعلم بأننا كلنا مشمولون باستمرار بالتفاعل الإجتماعي، ولكن لا نفهم جيداً أن التفاعل وسيلة لحل المشاكل: فنحن نرى الظاهرة - ومن الصعب إغفالها - ولكن لا تكون وظيفتها حل المشاكل. حقيقة، فنحن نسارع في الحكم على الفاعل بأنه واضح في الدعوة إلى البحث عن الأسباب، أو هي تشكل في ذاتها مشكلة، والأمثلة هي الإعتداءات، والإهمال في قيادة السيارة، أو السلوك المتكبر البيروقراطي.

وغالباً ما نرى أن التفاعل ليس كما هو مطلوب لحل المشكلة، ولكن في إتمام الحل. كالذي يصل إليه الكبار عندما يقررون أي طريق سوف يعدون له الخرائط، ثم يبدأون في إعداد تفاعلات أنماط إدارية معقدة لتنفيذ قراراتهم، تعاقدات إستئجار عمال، إعادة مسار الحركة المرورية أثناء الإصلاح، دفع الفواتير مثلاً - ولكن إهتمامنا هو في التفاعل كطريق لإيجاد ناتج يمكن إعتباره حلاً

للمشكلة. هذا ما يفعله قذف العملة - شكل بسيط للفعل أكثر منه للفكر. يصل إلى ناتج حل المشكلة وهل نذهب إلى اليمين ٢١ إلى اليسار عند الوصول مفترق طرق غير مألوفة وغير مميزة. وقد نفعل ذلك أسرع وليس أقل كفاءة عما يصل إليه الحل التحليلي.

غالباً ما نرى نفس التفاعل بطرق مختلفة إذ أن الكثيرين منا يعتبرون العنف مشكلة. وبالنسبة للبعض منا يشكل نقد النظام الإجتماعي القائم حلاً لهذه المشكلة والطريقة التي يتحسن بها وضع الدخل غير المتساوي. بالنسبة للمحتج (المعتدى) يكون طريقاً لتنفيذ الحل لمشكلته المتعلقة بالدخل الغير متساو، حل يصل إليه من خلال تحليله للإختبارات بالنسبة له، نحن مهتمون بتلك التفاعلات، والتي تستحق أن نأخذها بعين الاعتبار لحل المشكلة. فالتفاعلات ما هي إلا بدائل توصلنا إلى صور الفهم، والفكر، والتحليل التي تتجه جميعها إلى حل المشكلة.

ولو أن قذف العملة كثيراً ما يكون بديلاً مفيداً للتحليل، فإن أنواع التفاعلات التي تهمننا هي أكثر تعقيداً. مثال ذلك «الإنتخاب» التصويت. حيث يُحل الإنتخابات الفعل محل الفكر، حول بعض الموضوعات، وحتى لو أن كل ناخب قرر صوته بفكر كبير، وذلك لأن المشكلة الخاصة عن كيف نوفق إلى أو تجمع كثير من التفاضلات المتعددة إلى قرار جماعي. والذي هو ناحية من المشكلة الكبرى لإختيار رئيس الدولة. وحل هذه المشكلة ليس بأى فكر أو تحليل موجه إلى المشكلة الخاصة، ولكن بالأفعال المعقدة، التصويت، وعد أوراق الإقتراع السرى، إعطاء السلطة للمرشحين الذين بمقتضى بعض القواعد يكسبون. وفي الولايات المتحدة تكون المسألة الخاصة عن من سيكون رئيساً، وماذا تفعل، مشكلة قد تحل بالبحث المهني الإجتماعي. وبدلاً من ذلك نحل هذه المشكلة فى جانب كبير منها بإيضاح الرسميات الخاصة بالإحتفالية.

قد نلاحظ أن الإحتفالية تقوم على قواعد، وأن القواعد هي نتاج تحليل سابق (ولكن، إلى درجة ما، موافق للعادة)، ولكن بالنسبة إلى المشكلة الدارجة الخاصة وهي كيف نحول التفاوت أو الإسراع إلى القرار الخاص يمكن يكون رئيساً، وفي هذه المشكلة الخاصة يقدم التفاعل الحل. وبمعنى آخر، نصل إلى حل تلك المشكلة الخاصة، ولكن ليس كنتيجة للتحليل الذي يقوم به شخص ما للمشكلة من خلال الحل^(١).

وفي المجتمعات التجارية تكون مشكلة تحديد البضائع والخدمات التي يجب أن توجه مصادر الأمة إليها، وتعتبر مثلاً آخر مألوفاً وكبيراً لحل المشكلات عن طريق التفاعل. هذه المشكلة قد حلت كنتاج من عدد من حركات البيع والشراء. ويمكن أن نضع في المقابل نظاماً فرضياً (أو النظام الحقيقي للعالم مثل الاتحاد السوفيتي) فيه مشكلة ضم المصادر يناط به مخطط يتوقع منه أن يقدم بتحليل واقع وموجهاً لها. إنهم يحلون المشكلة بتحليل المشكلة. وفي حل المشكلة بالتفاعل التجاري، يكون التحليل في حاجة أن يلتزم بأسئلة محددة - مثلاً - أسئلة رجل الأعمال حول ماذا ينتج أو يباع. أما بالنسبة لأسئلة صانع السياسة تكون عما إذا كان بناء السوق يسمح بإنتاج تفاعلات السوق بكفاءة.

ولربما أوضحنا التنوع اللانهائي للطرق التفاعلية لحل المشاكل الاجتماعية ونلاحظ أنه، عندما تكون التفاعلات التجارية لا تعطى حلولاً مقبولة، فإننا بدورنا غالباً لا نتجه لتحليل المواجهة المباشرة، ولكن إلى الأشكال الأخرى للتفاعل. لذا عندما تبدأ التفاعلات في تضخيم معدلات الأجور فنحن نستبدل تلك التفاعلات ليس بالبحث المهني الاجتماعي أو أى طرق تحليلية لتحديد الأجور، ولكن بالتفاعلات الثلاثية للمساومة بين ممثلي الإدارة والعمل والعامّة.

(١) وطبعاً، إلى حد أن القواعد أقيمت بعد تحليل سابق، التحليل السابق كان سبباً وقائماً، باستمرار على المعرفة العامة أكثر من البحث المهني الاجتماعي.

بعض أشكال حل المشكلة تفاعلياً تكون أحياناً متخفية تحليلياً. ومن بين تلك الأشكال قد يكون أكثرها شيوعاً هو إكال إتخاذ القرار إلى واحد أو إلى القليل من الأشخاص. في أبسط صور الإنابة (الوكالة) تكون شخصية الحل التفاعلي واضحة، فمثلاً: إذا قررت جماعة من بين الناس أن يتناولوا طعام العشاء معاً، ووجدت صعوبة في إختيار المطعم يمكنهم إختصار تحليل الموضوع بإنابة واحد منهم لإختيار أبسط طرق التفاعل، سوف ينجز قراراً، وبذلك يحلون مشكلتهم. والشخص الغائب يمكنه إتخاذ القرار إذا ما أراد طبقاً لأفضليته هو شخصياً. وقد يتجه للتحليل طبعاً؛ كما أنه قد يتجه إلى ضرب العملة، على أية حال فإن الجماعة قد حلت مشكلتها بعمل الإنابة.

فشخصية التفاعل لحل المشاكل الإجتماعية هي في أعين البعض مبهمة عندما يتم إنابتها في إتخاذ القرارات إلى الموظفين العامين، بما في ذلك المشرعين. وبالنسبة لبعض الناس يفترضون أن الإنابة ليست إلا إعطاء تفويض بالمسؤولية لموظفين بعينهم للقيام بحل المشكلة تحليلياً.

الحقيقة الفعلية هي أن الموظفين الرسميين قد يحاولون أو أنهم لا يحاولون تحقيق إنجاز. أو أنهم يستطيعون إنجاز حلولاً تحليلية، مثلاً: المشرعون مطلوب منهم إنجاز قرارات بالتصويت، والتي تكون شكل من أشكال التفاعل النشط لإتخاذ القرار الذي يتكيف مع تحليلاتهم، التي يكون قد قاموا بها. حتى بالنسبة للفرد صانع السياسة يكون قد أنيب في إتخاذ قرار، وقد يعتمد في إختياره دون تحليل.

ويعلم ممارسوا البحث المهني الإجتماعي أن بعض الموضوعات يجب أن تُحسم بتفاعلات تسمى «سياسة» أكثر من التحليلات، ولكن إلى درجة تكشف بها هذه الوسيلة عن محدودية البحث المهني الإجتماعي، فهذا أمر لا يزال دون إستكشاف كامل. كذلك بالنسبة للأشكال العديدة لحل المشاكل بالتفاعل

النشط خارج المضمار السياسى لم يكشف بعد. وبناء على فنحن نعتقد أن العلاقة بين البحث المهنى الإجتماعى. والحل التفاعلى النشط هى مسألة ثرية عند تطبيقها وعلينا دراستها.

سابعا، تنوع الحلول التفاعلية للمشكلات،

قد يكون مدلول التفاعلات فى حل المشاكل فى أعين البعض مقلقاً، والواقع أن هناك مهمة مبكرة للبحث قد تكون فى التمييز بين أنواع عديدة للتفاعل. ونحن الآن نأخذ بعين الاعتبار كل ألوان الطيف لطاقت التفاعل فى حل المشكلات، كما أننا نستثنى نوعاً واحداً فقط للتفاعل المنتظم يكفل التعاون فى حل المشكلات من خلال الفكر، أو التحليل، والذي نصنفه تحت ما نطلق عليه حل المشكلات تحليلياً.

لكى نقول أن المدى الكلى للتفاعل الإنسانى يحتاج أن ننظر إليه بهذه الرؤية - على أنه بدائل دعم للوصول إلى حلول المشكلة من خلال الفهم، الفكر أو التحليل - والذي يبدو بحدود مألوفة. لكن نعرف بأن قذف العملة هى طريقة لحل المشكلة، علينا أن نقر أن حل المشكلة شكل من السلوك البشرى، بعيداً عن الاستدلال.. وإذا ما نتج عن قذف العملة إجابة للمشكلة العملية. كذلك يمكن قراءة ما فى أحشاء الطيور. لذلك يمكن المحاولة بالماء أو بالنار. وكذلك يمكن تأسيس روتينيات للفعل نظير ردود أفعال للمشاكل مثل ما حدث فى مكافحة النيران حتى أنه عندما تثار مشكلة خاصة والتي تأسس من أجلها الروتين فلا وقت للتفكير، ثم تستبدل الحركة المبرمجة بتحليلات مستقبلية.

ربما نكون قد قلنا ما فيه الكفاية فيما يختص بإظهار عيوب الفكر الغير متوقع، والذي يعتبر بالنسبة للطرق التفاعلية بدائياً، وكل يجب أن يستبدل بالتعقل والفهم العقلى، أو حل المشكلة تحليلياً فى عالم مثالى، وبقراءة ما فى

أحشاء الطيور قد يكون بدائياً، ولكن بالنسبة للأسواق والانتخاب ولكن بالنسبة لأشكال أخرى للمساومة السياسية لا تكون كذلك.

على المرء أن يدخل في قدرات حل المشاكل بالتفاعل بإخلاص وفير. ومع هذا سوف يكون هناك وقتاً لنرى قبل أن نستوضح الأمر الذى تم إنجازه، إذا ما كانت تفاعلات السوق هي حل المشاكل بشكل يستدعى إعادة وتوزيع الدخل، ومن ثم يمكن تحليله من خلال إتخاذ قرار (ثم، طبعاً، التنفيذ) أى من تلك التفاعلات يسمى نشال، أو لص الدكاكين أو التوقف؟ ولقد لاحظنا فعلاً أن بعض النقد اللازم للوضع الإجتماعى لكونه يحتاج حقيقة لمثل هذه التفاعلات ليساعد في حل مشكلة عدم المساواة بتوجيه الدخل، وبالمثل كان سلب «روبين هود» يمثل نوع من أنواع حل المشكلة بالنسبة للمحرومين في زمنه. وهناك العديد من أشكال التفاعل البشرى بما في ذلك ما أبكى بعض الناس في حين أن الآخرين يخفف من أثر المشكلة الإجتماعية، وذلك بتحسين المخرجات. وذلك يعنى بدائل للفهم، والفكر أو التحليل كوسيلة للوصول إلى «حل» أو رغبة في تحسين المخرجات. وبوجه خاص صانعى السياسة في أى مجتمع دائماً لهم الإختيار بين محاولة إيجاد حلول (أو نواتج مفضلة).

وبترتيب المشكلة المعطاة بالتصدي لها من قبل أشخاص، أى الذين يفكرون من خلالها للحل. أو بترتيب مجموعة من حركات تفاعلية بمساعدة تحليلات ثلاثم التفاعل، وينتج عنها حلولاً أو نواتج مفضلة. الأشكال المختلفة للتفاعلات، والبحث المطلوب هنا هو لتلك الأشكال من التفاعل التى تخدم بعض حلول المشكلة لوظيفة المجتمع، على سبيل المثال، التصويت، الإنابة بعض أشكال التفاوض السياسى وتفاعلات التجارة، ولو أن البعض ينظرون إلى نفس التفاعل كسبب للمشاكل، كما هي الحال في التصويت والتجارة.

ويعتبر سبباً في المغالطة في تقديرنا للتفاعل كوسيلة لحل المشكلة، غالباً ما

يكون التفاعل مثالياً لو رأى بعض الناس أن نفس التفاعل يخلق المشاكل . وذلك كحالة الانتخابات والتجارة فى الأسواق . ومن خلال تفاعلات البيع والشراء نجد أن طاقة حل المشكلة الخاصة بالتفاعلات هى أيضاً غامضة لأن التفاعلات غالباً لا تكون نتيجة قرار لموظف أو مجموعة من المسؤولين بشكل واضح ، ولكنها تذوب فى مشكلة معترف بها كمصدر محدد للبيع والشراء لا تتطلب قراراً من تجمع المصادر من أى شخص ولا تحتاج من أى شخص أن يوضح مشكلة مصدراً محدداً أو أن يوضح إجابة لمشكلة .

أضف إلى ذلك أن حل المشكلة بالتفاعل النشط ، يكون دائماً ممتزج مع بعض عناصر حل المشاكل تحليلياً ، والأخير قد يأخذ شكل التحليل العادى بمعرفة من يحلون المشاكل ، أو شكل الإستقصاء المهنى الإجتماعى بمعرفة الموظفين المتصلون بمن يحلون المشاكل بطريقة الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى كمشاهدين يحاولون تفسير العملية بعناية ويمكنهم أن يفعلوا هذا التمييز الجيد جداً بين العناصر النشطة فى التفاعل بالنسبة للعديد من الأنواع ، والعناصر التحليلية للأنواع العديدة ، وملاحظة علاقاتها الخاصة المتداخلة ما هى إلا العلاقة المتداخلة للتفاعل والتحليل هو الذى يميز الإستقصاء المهنى الإجتماعى كما فعلاً فى هذه الصفحات وإستعمال كلمة حل قد تكون مزعجة كما لاحظنا فعلاً (فى الفصل السابق) .

ونحن نشير بحل المشكلة إلى العمليات التى تحركنا نحو الحل ، ولا نعنى أن حل المشكلة بالضرورة هو حلها كلياً فى الواقع ، وفرضيتنا هى أن يكون ذلك ممكناً أو قد لا يحدث أبداً ، وحتى بهذا الوصف يمكن أن نجادل حول موضوع التفاعلات التجارية التى قد لا تحل مشكلة المصادر مجتمعة بدلاً من ذلك تأتينا بثمره لا تسبب لنا مشكلة ، من حسن الحظ أننا لا نحتاج إلى الدخول فى نزاع مع المشكلة فنقطتنا هى أن التفاعلات تعنى إتخاذ خطوات من هذا الوضع إلى وضع أفضل فى كثير من الظروف ، وتفعل التفاعلات ما يفعله التحليل ، وغالباً

يمكنهم أن يفعلوا ما تحاوله التحاليل، ولكنها تفشل في عملها. أن التفاعلات والتحليل هي بدائل مفتوحة للمجتمع ولم يحسم أمرها بالنسبة لحل المشاكل، ولصانعي السياسة يكون الاختيار بينهم ممكناً بنفس الطريقة التي يمكن للمرء أن يختار بين الطائرة والقطار للوصول إلى وجهته، فإنها أيضاً طرق بديلة للفشل في الانتقال من وضع هنا إلى وضع أفضل هناك لأن كلا الطائرات والقطارات أحياناً يصيبها العطب.

ثامناً: تكامل العلاقة بين التحليل والتفاعل :

لقد علقنا أهمية كبرى على الحقيقة القائلة «أن التحليل والتفاعل يكمل كل منهما الآخر، وبالمثل فإنهما متكافئان. ويبدو أنهما مترادفان. والناس المشغولون بالتفاعلات لا يقف لهم تفكير. والتحليل لا ينصرف عنه تماماً. وقبل (قرعة) قذف العملة، قد يفكر الشخص من خلال السؤال عما إذا كان يجب عليه أن يقذف العملة، ولإقامة نظام روتيني يتمشى مع بعض أنواع المشاكل، مثل تشغيل مضخة الحريق، قد يتطلب قدراً كبيراً من التحليل في تدير روتيناً على درجة من الكفاءة.

ويقوم الإقتصاديون على الدوام بتحليل تركيبة السوق ليروا عما إذا كان التفاعل مجدداً أو أنه يؤدي إلى التحسن. ولو أن في بعض المواقف يعتمد قاذف العملة على القذف أكثر من تقديم تحليل إضافي. وعلى كلى يدخل التفكير في تصميم مضخة الإطفاء، الذي يجعل الآلة ممكنة لكثير من الأشخاص عندما تشب حريق، ولحل المشكلة بالهروب السريع من المبنى المحترق دون أن يكون في حاجة إلى التفكير في هذا الوقت. وفي الحقيقة تكون الأسواق بديلاً عن التخطيط التحليلي لتجميع المصادر، حتى فيما إذا فكر الإقتصاديون وحلوا تفاعلات السوق، تغير التفاعلات حل المشكلة الذي يجب عمله، والمهمات التحليلية التي

يجب أداؤها. بالإضافة إلى أنه ليس صحيحاً أن عمليات التفاعل النشط عندما يتحول إليها يجب أن توزن وتختار من خلال التحليل. إذا كان على أن أختار بين حل مشكلة قذف العملة أو بين تحليل المشكلة، علينا القيام بهذا الاختيار بقذف العملة. ولكن كيف نقرر القيام به؟ قذف العملة دائماً واحدة من الطرق الممكنة. وهذا يبدو إرتداداً لا نهاية له.

الموقف، على أية حال، بسيط، في كثير من الحالات يمكن وجود حل للمشكلة إما تحليلياً أو بالتفاعل النشط. والإستقرار على واحد أو الآخر من المحتجين يمكن عمله إما من خلال التحليل أو التفاعل.

هكذا، فالإستقرار على هذا أو ذاك غالباً ما ينجز من خلال العادة، والتقاليد، والعرف، أو الروتين أكثر من التحليل الواضح بالنسبة لمشكلة الاختيار.

ما هو القدر المطلوب من التفكير لتأسيس حل تفاعلي للمشكلة يختلف من وقت إلى آخر. فمقاومة الحريق يتطلب جهداً كبيراً، من قذف العملة جهد ولا يحسب. وبعض التفاعلات مثل التفكير فيها تلقائياً ودون تفكير مسبق. مثال لذلك: الإخلاء التلقائي لمبنى دون إتباع روتين سابق للإخلاء، وغالباً ما يحل هذا مشكلة الإخلاء وطريقة حل المشكلات هذه تعمل جيداً يومياً عند الساعة الخامسة بعد الظهر، والأخرى تظهر للعمل بصورة أفضل في حالة النيران.

البيان العام عن تحليل المشاكل الإجتماعي وعن حلولها المختلفة يجب دائماً وضعها في إطار سياسي أو إجتماعي، وهو غالباً مجرد ذكرى حاضرة بأن البحث المهني الإجتماعي الشخصي ينبغي أن يتصل ويشمل العالم الإجتماعي المعقد، حتى عندما تؤكد بكل صدق أنه بسيط، حيث أنها مجرد نقاط على الالتقاء بين التحليل وغيرها من العمليات الغير محدودة والعمليات الإجتماعية الأخرى.

فالتحليل لا يفهم ببساطة على أنه مضاد للعمليات السياسية والإجتماعية. إذ

أن التحليل والعمليات الإجتماعية الأخرى يتحقق كلاهما بصورة مترابطة فى حل مشكلات المجتمع ويعملان معاً. كما أن المجتمع يختار من بين الترابطات المختلفة للإثنين.

تاسعاً، مفهوم آخر للتفاعل :

وفى إقتراحنا بأن الحل التحليلى والتفاعلى لحل المشكلة هو مفتاح فئات بحث حل المشكلة، ونحن نلاحظ فئات مثمرة أخرى قد تصبح به فى حالة من التشتت، إقترح «فيث» Weiss ثلاثة فئات متميزة أو بدقة أكثر ثلاث نماذج للعملية التى بها يدخل البحث المهنى الإجتماعى فى حل المشاكل الإجتماعية وتمثل تلك النماذج فى :


١ - نموذج القرار الملزم، وفيه يكون البحث المهنى الإجتماعى إستجابة كبيرة للمشكلة التى وضعها صانعوا القرار.

٢ - نموذج المعرفة الملزمة، وفيه ألقى البحث بفرصة يمكن إستثمارها.

٣ - النموذج التفاعلى، وفيه يكون البحث المهنى الإجتماعى «جزءاً فى بحث معقد للمعرفة من مصادر متنوعة»^(١).

من الواضح أن تلك النماذج تعتبر نماذج للحل التحليلى للمشكلة، حيث أن تلك النماذج تشير إلى طرق بديلة تدعو المعرفة لتقوم بدورها فى تحمل المسؤولية. وهو ما نسميه حل المشكلة التفاعلى حيث يعين الفعل ويحدد التفاعل لبدائل للمعرفة.

(1) Carol H. Weiss, Introduction in Weiss, el., Using Social Research in Publicity Makins, pp. 11 - 15.



الفصل الثالث

دلائل سوء الإدراك

- التحليل مقابل التفاعل.
- الفرضية القبليّة لصانع القرار.
- علاقة البحث الاجتماعي بالمعرفة العادية.
- البحث المهني الاجتماعي الاستعماري.

الفصل الثالث

دلائل سوء الإدراك

تمهيد :

مهما كان مقبولاً ومألوفاً من الطرق البديلة للبحث الإجتماعى، لحل المشكلة الإجتماعية التى قدمناها سلفاً، فإن دلائلها تكون لأغراضنا. ونحن نقترح أنها غير مألوفة على نطاق واسع، وخاصة فى العديد من الأعمال والبحوث القائمة على فرضيات. وربما معظم تلك الأعمال التى تتناول فرضيات. ويبدو أن البحث الإجتماعى الشخصى قد استبعد سوء الفهم من بعضها أو جميعها، وذلك برفضه بعض الخصائص أو جميعها. والواقع أن عمق وتكرار سوء الإدراك هذا يستحق منا القيام بالعديد من البحوث الموسعة.

أولاً، التحليل مقابل التفاعل :

أحد الدلائل على سوء الإدراك المنتشر، هو تعريف حل المشكلة بفهم المشكلة، باستثناء التفاعل. مثلاً كتابات عالم سياسى عادة تتضمن نموذجاً عقلانياً لحل المشاكل المجتمعية، وبروجه خاص النموذج العقلانى الذى يتطلب تحقيقه فهماً كاملاً^(١). فنحن نشك أن فى جزء واحد من فكرهم، كثير من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، ونجد أنه من المسلمات أن الطريقة العادية أو الضرورية لحل مشكلة هو أن تفهمها، فهم لا يرون بشكل منتظم أن حل المشكلة كغيرها عملية ذهنية أو معرفية، أكثر من كونها قدرة على فهم

(1) Thomas Dye, Understanding Public Policy, 2 d ed. (Englewood Chiffr, N. J.: Prentice - Hall, 1975) pp. 27 and 344.

التعقل، ماعدا ما يتعلق بالإشارة إلى العمليات الذهنية أو المعرفية. لذا فإن كثير من مفاهيمهم التصورية المنتظمة لحل المشكلة، وأيضاً كما يحدث في إختياراتهم في الاتجاهات البحثية، يتجاهلون إمكانية الوصول لحل المشكلة بالتفاعل، ولو أنهم في جانب آخر من تفكيرهم لا يمكنهم إنكار أن:

«السياسة، كشكل واحد لحل المشكلة بالتفاعل غالباً ما تنطوي على عنصر ضرورى في حل المشكلة، ومع ذلك فإنهم لا يوصون بتطبيق الإستقصاء المهنى الإجتماعى كحل لكل المشاكل الهامة، وكأن التفاعل لا يستحق أن يؤخذ بعين الإعتبار كبديل».

وهنا، مثلاً، يبدو أنه إنكار شديد منهم لإحتمال حل المشكلة بالتفاعل، ماعدا، لربما أنه إنحراف عن المؤلف: فلا يمكن القيام بإختيار سياسة معقولة دون أن نحلل بعناية المميزات والمساوئ لكل من مجالات الفعل⁽¹⁾، مثال آخر: نوعية السياسة الإجتماعية المميزة يكون هدفها ما قد يسمى بالعقلانية المبرمجة، وهو يسعى إلى إنجاز أهدافاً ضرورية من خلال برامج فعل آلى، والتي تبرهن منطقياً أو تجريبياً عن إمكانية إنجاز هذه الأهداف⁽²⁾.

لا توجد أمور غير عادية حول تلك القضايا. وسوف لا نفردها عن بعضها من أجل إيضاحها. فهناك قضايا مماثلة كثيرة فى أدبيات العلوم الإجتماعية، والبحث الإجتماعى. وكلها تبدو نكرة وغير معلومة، وأحياناً نستطيع دون غموض وبشكل مطلق تحقيق التكرار الذى به تحل المشكلات بالتفاعل دون فهم أو تحليل.

(1) Edith Stokey and Richard Zeckhausct, Aprimer for Policy Anatygis (New York: Norton, 1978), p. ix.

(2) Herbert J. Gans, "Social Science for Social Policy", In Irving Louis Horowitz, ed., The use and Abuse of Social Science 2e ed. (New Bruns Wick, N. J.: Transaction Book, 1975), P. 4, Our Italics.

وتعليقاً على ما يزيد عن أربعين إسهماً عن منافع علم الاجتماع، لاحظ محرريها «أن هناك موافقة على أن السياسة يجب تقييمها»^(١)، ونحن نشك أن معظم البحوث المهنية الشخصية الاجتماعية، توافق على أن يقطع بوجه عام أن حل المشكلة تحليلياً مع إهمال حل المشكلة تفاعلياً. ولو أنهم أيضاً سوف =، إذا ما ضغطنا وبسرعة على إستبعاد القضية. أنهم يحملون في أفكارهم أن الإستقصاء المهني الاجتماعي غير مرشد.

والى أبعد من ذلك فإننا نرى مع نخبة الإقتصاديين أن تلك البحوث المهنية الاجتماعية الشخصية التي تتمسك بحل المشكلة تحليلياً كأحد بدائل التفاعل باعتباره الآخر، وغالباً ما تهمل كل أشكال التفاعل ماعدا السياسى منها. وتدعيم أكثر للإدراك، فإن الرؤيا، أو نموذج حل المشكلة تفاعلياً، هو أننا نعتقد بأنها لا توجد فى أدوات حل المشكلة، ولا فى صناعة السياسة^(٢). وسوف تتضمن الأشكال السياسية، والتجارية وغيرها من الأشكال الأخرى غير الظاهرة، والتي حتى الآن لا تزال غامضة - مثلاً تلك التفاعلات، والتي تحل المشكلة إلى حد كبير تقف عند السؤال؟ ما هى القواعد الأخلاقية الأساسية التي يجب تأسيسها لكي تحقق السلام الاجتماعى؟.

ولا يبدو التفاعل السياسى واضح أو مدرك تماماً كشكل من أشكال حل المشكلة. ويسجل الممارسون للبحث المهني الاجتماعى أسفهم على إعاقتهما لحل المشكلة عقلياً بعيداً عن تقديرهم لها كطريقة لحل المشكلة. ونحن نأخذ ذلك على سبيل المثال مقالة عن إسهامات العلوم الإنتماعية للسياسة الصحية.

(1) Paul F. Lazarsfeld, William H. Sewell, and Harold L. Wilensky, eds., The Uses of Sociology, P. xv.

(2) A beginning may be found in Charles E. Lindblom, The Sociology of Planning: East and west Cambridge, Mass: Ballinger, 1975.

ونلاحظ أن تفاعل الجماعات محل الإهتمام يكون حول السياسة الصحية، وقد لوحظ أبعد من ذلك أنهم يكونون في غالب الأحيان معيقة بصورة متكررة. ويذهب المؤلف ليلحظ بعد ذلك أن الجماعات محل الإهتمام تستطيع القيام بإسهام إيجابى لحل المشكلة إذا ما كان هؤلاء الموظفون والدارسون ممن يعلمون جيداً ما هى الحاجات التى يجب القيام بها لتحركهم نحو الدعم. إن تفاعلهم أنفسهم يكون جانباً من عملية حل المشكلة بدلاً عن البحث المهنى الإجتماعى، أو حل المشكلة تحليلياً، والذي لا يمكن التفاوض عنه بصورة كلية.

حتى فى محاولة غير عادية ظاهرة لتوضيح العلاقة بين حل المشكلة تحليلياً، وبين حل المشكلة سياسياً^(١)، يرى «شارلز شولتز» Charles Schultze أنه كثير بعض الشيء فى حل المشكلة تفاعلياً أكثر مما يسميه المساومة (المفاوضة) المضادة أو المحاورة السياسية، لذا أنكر بالتطبيق - أو ببساطة أخطاء الحقيقة القائلة أن كثيراً من الأشكال الأخرى، من إسهامات التفاعل لحل المشكلة، كلاهما داخل وخارج الحلقة السياسية^(٢)، ومن المحتمل أن يكون من الصحيح أن نقول بأنه عامة من بين البحوث الإجتماعية الشخصية ما نسميه حل المشكلة تفاعلياً فى الحلقة السياسية غالباً ما يتضاءل فى المفهوم إلى واحد فقط من أشكاله، من المساومة إلى إستبعاد مفهوم المبادلة الضمنى، من الشفعة، الفروق المضادة، وأشكال التكيف المتبادل عن المدى الذى لا يحتاج الأطراف فيه الإتصال كل منهما بالآخر^(٣).

(1) Edward A. Suchman, Public Health in Lazarsfeld, Sewell, and Wilensky, Used of Sociology, pp. 583 - 84.

(2) Charles Schultze, The Politics and Economics of Public Spending (Washington, D. C. Brookings Institution 1968), esp. pp. 77 and 92.

(3) For a list, See Charles E. Lindblom, The Intelligence of Democracy (N. Y.: free Press, 1965), Pt. 2, esp. p. 84.

ثانياً، الفرضية القبلية لصانع القرار:

دليل آخر على أن البحث المهني الإجتماعى الشخصى يسوده الإدراك، وأنه يكون مباشراً فى حل مشكلة إجتماعية، مشكلة ما عادة ما تكون قد أصلحت أو حلت بمعرفة قرار خاص لشخص حاكم أو شخص محيط بهذه المشكلة. وأحياناً، بالطبع، سيترتب على عملية التفاعل فى القرار أنه كان يعزى إلى موظف أو لجنة، ولكنه غالباً لا يكون كذلك. وبدلاً من ذلك ستظهر المخرجات من مثل هذه التفاعلات، مثلاً عندما يؤسس سعر فى سوق تنافسى دون أن يقوم أى شخص بدور مثبت الأسعار، يكون السعر عبارة عن حدث أكثر منه قرار شخصى يؤسسه، وحتى ولو أدت قرارات لآلاف عمليات البيع والشراء إلى هذه النتيجة، إذا ما وقع البحث المهني الإجتماعى الشخصى فى عادة الحدس، فإن متخذ القرار حول كل مشكلة يكون قراره على نحو ما محدداً وحاكماً للمخرجات. ونأخذ كدليل إيضاحى أنهم لا يفهمون احتمالات حل المشكلة تفاعلياً، ولذا قد نسى إدراك دور البحث المهني الإجتماعى وغيرها من الطرق التحليلية، لأنهم يتسببون فى إساءة الإدراك عند صانعى القرار.

نعم أن الافتراض مشترك، ولو أنه ليس شاملاً وسوف نعطي أمثلة: أن الحدس يكون محل إهتمام عندما يقوم بها أفضل رجال البحث المهني الإجتماعى الشخصى، والذين يكونوا أكثر معرفة، مثلاً، مؤلفوا دراسة حديثة عن المصاعب السياسية العامة يشيرون بوضوح إلى أنهم يفهمون أن السياسة تنبثق عن تأثيرات النزاع بما فى ذلك التى فيها لا يوجد أو يوجد قليل فقط من المساهمين الذين يواجهون ويتحملون مسئولية التصدى للمشكلة البادية. هذا هو إعتراف بالموقف المشترك الذى هو نتيجة لما سوف يأتى من التفاعل بين صانعى القرار. فممنهم من سعى نحو حلول لمشكلته أكثر من المشكلة، ولكن المؤلفون نحو جانب هذا

الإدراك واقترحوا بدلاً منه إختبار الصناعة البوليسية، والذي أنجزه صانعو القرار التشخيصى فى وضع مفاهيم مناسبة لهذا الحل. لذا كتبوا.

نحن نختبر صنع السياسة من منظور صانعى القرار، مع تقصى المهام الذهنية التى تواجه كلاً من صانعى القرارات السياسية، وپرونها منفذة على ماذا يبنون قراراتهم؟ وما هى المفاهيم التى يستعملونها فى الإختیار بین البدائل؟^(١).

هناك أسئلة نحن نقترحها، ومناسبة لوجهة نظر حل المشكلة تحليلاً فحسب واستبعاد التفاعل.

مثال آخر يدل على كيف يكون حل المشكلة التفاعلية، ببساطة أنكرت فى هذه الحالة، على الأقل شكل واحد منها تعرف به وموجود فعلاً. ولكن من الدراسة ظاهرياً لأن من الصعب معالجتها «وسوف نأخذ بعين الإعتبار كتابة المؤلفين حول المواقف التى فيها ساهم عديد من صناع القرار فى صنع أهداف متصارعة، وليس أيضاً من يأخذون بعين الإعتبار ظاهرياً تلك التى تنطوى على تفاعلات أكثر تعقيداً، والتى يكون فيها العائد المنجز بدون قرار جماعى عليه، وتوجههم للتحليل السياسى» وهو أن من بین صانعى القرار المتعقل من يضعون أساس الأهداف، ويستعملون عمليات منطقية تكشف عن أفضل طريق يوصل إلى تلك الأهداف^(٢).

تلك هى صورة مبسطة للتطرف فى صناعة السياسة، والتى فيها تأثيرها، ونحن نقترح دائماً تحديد حل المشكلة مع فهم المشكلة، وذلك لإستبعاد تفاعلات حل المشكلة، وهو يحطم دور التحليل فى حل المشكلة، لأنها تتجاهل العمليات المعقدة للتفاعل والذى فيه يجب أن يكون التحليل مادياً ومناسباً وبطرق

(1) George G. Edwards III and Ila Sharkansky, The Policy Predicament (San Francisco: W. H. Freeman, 1978) p. 5.

(2) Stokey and Zeckhauser, Primer for Policy Analysis, p. 3.

مختلفة - لحركة كبيرة من مُحلى المشكلة وبالنظر فقط من الأول أو عند صانع القرار قد يُعظم أو يُقلل من تقديرنا لأهمية التحليلات.

ثالثاً، علاقة البحث المهني الإجتماعي بالمعرفة العادية :

فيما يتعلق بعدم قدرة البحث المهني الإجتماعي على إنجاز ما هو أكبر من أن يكون مدعماً للمعرفة العادية، فإن إيضاح سوء إدراك الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصى تشكل الجانب الأكبر المعلن بالصمت حول الموضوع، وهناك دليل ضعيف على أن العلاقة بين الإثنين يمكن بحثها، وبدلاً من ذلك فهناك ميل إلى تمييز حاد بين العلوم الإجتماعية والمعرفة العادية. مثلاً، البحث المهني الإجتماعي الشخصى يتميز بواحد منها مثل إثارة الطموح ليكون غير مغلف لرأى ضرورى فيه إرغام أو إستخفاف إذا كنا على صواب، فإن تأكيدنا على أن البحث المهني الإجتماعي الشخصى يجب تغليفه بالضرورة من الإعتماد على المعرفة العادية^(١). على أية حال فإن البحث المهني الإجتماعي يعرض دائماً على أنه تمايز عالى جداً وأنه يقدم شيئاً فريداً لحل المشكلة الإجتماعية، وأنه يمدنا بمعطيات لا يمكن أن تتناسب مع شخصية الإستقصاء المهني الإجتماعي، التى وصفت فى الفصل السابق.

مثال آخر: وهو سلسلة من خمس مقالات، يستجدى بها محرر الجريدة الأمريكية للعلوم السياسية، لإيضاح التحليل السياسى ووظائفه. وفى كل واحد منها تحدد المعرفة وتعرف بالمعرفة المهنية والعلمية، ولا توجد دالة مميزة تشير لأى من الأشكال الأخرى لمصادر المعرفة^(٢). كمثال آخر فى مقدمة كتاب

(1) John E. Brandl, Evaluation and Politics Evaluation (Special Issue, 1978), p. 6.

(2) Ess Says Were Submitted by Martin Landan, Heinz Evlau, David B. Bra-brow, Charles O. Jones, and Robert Axelrod, American Journal of Political Science, vol. 21 (May 1977).

إستعمالات علم الإجتماع أضاف المحررون مشاهداتهم عن أن السياسة يجب تقييمها، والقول السديد بأن العالم الإجتماعى هو الرجل المناسب لتقديم المعلومة^(١). وأن هناك مصادر أخرى مناسبة للمعلومة. وهو خبرة المدير مثلاً أو الصحفى - وأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى لذلك يجب أن يتخصص فى تقديم المدخلات، والتي لا تقدمها المصادر البديلة بشكل جيد والتي لا تبدو أنها ستحدث لهم.

وكذلك لا نفعل مناقشات «شولتز» Schultze من أجل مزيد من التحليلات، والقليل من المساومة فى محيط السياسة العامة، وبالإشارة إلى ما سبق، تشير أسئلة مميزة حول العلاقة بين الإستقصاء المهنى الإجتماعى وبين المعرفة العادية وحالته الخاصة، تشير لمزيد من التحليلات السياسية بعناية، وهى تمثل حالة من حالات الإستقصاء المهنى الإجتماعى، لإستبعاد المصادر الأخرى كالصحافة والخبرة المكتسبة أثناء العمل، والمعرفة المختلفة الأكاديمية الناتجة عن العمل، ومشكلاتها. وقد إعترف Schultze بأنه ليس كل المشكلات السياسية يمكن تحليلها مهنيًا، وأن صانعى السياسة سوف يكون عليهم أن يستعملوا تحليلاتهم السريعة الحرفية لمعظم مشاكلهم، والأسئلة تدور حول متى يجب أن تستند على الإستقصاء المعنى المهنى الإجتماعى ومتى لا تشترك. وأيضاً لا تحاول أن تحدد الميزة المميزة للإستقصاء المهنى الإجتماعى فوق المعلومة العادية، والتحليلات من مصادر أخرى بديلة، والإحتمال واضح أن كثيراً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى سريع، وسطحى فى ذاته.

وإهمال المعرفة العادية فى التحليلات الخاصة بالدور المناسب فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى قد يكون لها أصولها فى التقاليد الفكرية فى العلوم، وفى

(1) Lazarsfeld, Sewell, and Wilensky, uses of Sociology, p. xv.

فلسفة العلوم التي لها دور في المعرفة العادية غالباً ما تكون كذلك، مثال لذلك ما قاله «ارنست نجل» Ernest Nagel في كتابه بناء العلم^(١). وهو تبدأ بتحليلات الفروق بين المعرفة العادية، والمعرفة العلمية. وهي لذلك ومباشرة شدت إنتباهنا إلى أن نجل Nagel على وعى تام بالمعرفة العادية، ولكن مطابقتاً لكثير من عروض الطريقة العلمية، لم يبحث نجل Nagel العلاقات المحتملة بين شكل المعرفة، وبخاصة لم يسأل عما إذا كانت التطلعات للمعرفة العلمية بصورة أكبر قد ترينا أن المعرفة العلمية كمدعم للمعرفة العادية أكثر من أن تكون بديلاً لها.

رابعاً: الاستقصاء المهني الاجتماعي الجليل :

والقليل من الدعاوى تستبعد الإهمال والتمييز المهني أو الإندفاع، والذي يتفاعل كليهما كل مع التفاعل والتحليل كبديلين للبحث الاجتماعي. القليل من تلك الدعاوى استبعد أو على الأقل أهملت. ومن وجهة نظر واحدة. وقد كتب عالم من العلماء الاجتماعيين «أن المبدأ الإستراتيجي لعلماء السياسة يمكن تلخيصها كدليل يركز الإنتباه جميع المساهمين في إتخاذ القرار»^(٢). ويكتب دارسي فلسفة العلوم الاجتماعية: على علماء السلوك أن يتذكروا أنه عندما ينفصل العلم عن السياسة لا تكون النتيجة فقط الأجدى، حرية العلم ولكن أيضاً أن السياسة ستعتمد على مصادرها الخاصة، والتي نقول أنها تركت لتحدد بالتقاليد والتمييز وترجيح القوة^(٣).

(١) بناء العلم, Ernest Nagel, ١٩٧١.

(2) Harlod D., Lasswell, Apreview of Policy Sciences, (N. Y., American Elsevier, 1971), p. 61.

(3) Abrahan Kaplan, The Conduct of Inquiry (San Francisco: Chandler Publishing Co., 1964), p. 61.

صرح عالم سياسة أنه لكي نكافح صعوبة المشكلات الاجتماعية فإن العلوم الاجتماعية هي «التكنولوجية الوحيدة التي يبد الحكومه»^(١). حتى الرؤية الإصلاحية الموثوق بها والتي تنظر إلى وظيفة العلماء الاجتماعيين نحو «بناء أكبر لمعرفة صحيحة» مهملاً في إنكاره لإحتمالات أن الإستقصاء المهني الإجتماعي قد يعتمد عليه في القيام بمزيد من إعادة تشكيل وتنقية المعرفة العامة.

إن سوء إدراك الممارسين للعلاقة بين الإستقصاء المهني الإجتماعي، وغيره من المدخلات التحليلية والتفاعلية في حل المشكلة الاجتماعية هو كالأني :

قد لوحظ في بعض أمثلتنا أن الصدق أقل نتيجة الخطأ الظاهر أكثر من إهمالها للمدخلات عندما تأملوا في الدور المناسب للإستقصاء المهني الإجتماع في حل المشكلة الاجتماعية، مثال أخير كتاب «دور» Drore بعنوان «إعادة إختبار صناعة القرار العام»^(٢).

وقد كان «دور» Drore على وعى بالمدى الكامل للمدخلات التحليلية والذي يكون الإستقصاء المهني الإجتماعي واحداً منها فقط، أو فئة واحدة منها، ومن ثم فإن صياغة المشكلة لتحسين عملية صناعة السياسة على صورة تعيده بعيداً عن إعتبار كيف تكون مدخلات الإستقصاء المهني الإجتماعي مرتبطة بمدخلات أخرى، ويعالج تشخيصه لعملية صناعة السياسة، صناعة السياسة كلية كمشكلة فكرية، وقد إقترب من إستبعاد حل المشكلة التفاعلية، كما أشار إليها في ملخصه لتقييم صناعة القرار السياسي، وإذا ما قبلنا إعتبارات الحكم بأحد المدخلات الجديدة للمعلومات والتحليلات التي تشكل الطريق الرئيسي إلى الإصلاح، نلاحظ أنه إنزلق من الحاجة لمزيد من المعرفة وتحليلاتها

(1) Richard Rose, Disciplined Research and Undisciplined Problems, (9n) Carol H. Weiss ed., Using Social research in Public Policy Making, p. 35.

(٢) إختبار سياسة إتخاذ القرار العام ١٩٦٨، Yeheerd dror.

إلى الحاجة إلى مزيد من المعرفة العلمية، والتحليل لمعرفة علمية إجتماعية أكثر (الفصل الأول). ومع ذلك فإن المعرفة العادية والتحليلات لا تستحق مزيداً من المناقشة، هذا الإهمال للتفاعلات والمعرفة العادية ليست ذات أهمية، فإنها تؤثر بقوة على توصياته لتحسين صناعة السياسة، وبخاصة تحميل البحث المهني الإجتماعى عبء القيام بهذا الواجب الذى قد لا يستطيع القيام به. بينما هو فى الحقيقة دائماً داعم للمعرفة العادية.. ومن ثم فإن الرعاية الكبرى تحتاج فى توسعة واجبات البحث الإجتماعى على ألا تكون توسعة زائدة غير مألوفة التنفيذ.



الفصل الرابع

السعي الخاطئ للسلطوية

- الإدراكات الخاطئة.
- إخفاقات السلطوية.
- الاستجابة الغير رشيدة للبحث المهني الاجتماعي.
- عجز البحث الاجتماعي عن مسايرة الموضوعات المعيارية.
- التشتت.
- التعريف بالالتزام وبناء المشاكل.
- إبتذال معرفة البحث الاجتماعي.

الفصل الرابع

السعي الخاطئ للسلطوية

تمهيد :

إن سوء إدراك الممارسين للعلاقة بين البحث المهني الإجتماعي والمدخلات الأخرى، ونتائج حل المشكلة الإجتماعية، فى عديد من تطبيقات البحث، التى إما أن تكون مدعاة للمسألة أو خاطئة، وهى لهذا لها تطبيقاتها لتحسين ممارسات البحث الإجتماعى، ونحن نستبعد كلاً من الممارسات المبهمة، والأخطاء الضمنية، ومع ذلك فقد ذكرنا العديد منها.

وقبل أن نمضى قدماً نحوها فى الفصل الخامس، نحن فى حاجة إلى اختبار بعض نواحي أخرى من سوء الفهم حول البحث المهني الإجتماعى التى يشارك الممارسين بعضهم البعض فى هذا الاختبار، ويمكن صياغة السؤال المحورى كواحد يهتم بسلطوية البحث المهني الإجتماعى، ونحن نقول أنها ليست كذلك، ولا يمكن أن تكون كذلك، كما يعتقد كثير من ممارسي البحث المهني الإجتماعى الشخصى، أنها كذلك، أو أنها سوف تكون كذلك.

لقد أثير موضوع السلطوية على الطريقة التالية: إذا ما أردنا أن نفسر - سؤال لماذا - يلعب البحث الإجتماعى المهني دوراً محدوداً بجانب المعرفة العادية، والتعليم الإجتماعى، وحل المشكلة التفاعلى، فسوف تبرز فى الحال نقطتان للذهن. الأولى أن الإستقصاء المهني الإجتماعى مكلف إلى درجة لا يمكن إستعمالها فى معظم المشاكل الإجتماعية، ولا يدفعها نحو إجابات شافية عن تلك الموضوعات التى استعملت من أجلها. الثانية، حتى ولو كان بدون مقابل، ومن ثم متاحاً دون معاناة من قوى إنسانية، ومواد أو نقود، فإنها لا تأتى بإجابات

محددة علمياً، أو إجابات شافية على أنواع معينة من الأسئلة، وفي التصميم كلا التفسيرين ترجع إلى الحياة الاجتماعية المعقدة، وفي مواجهة تلك التعقيدات، فإن قدرة الإنسان، وسعة المعرفة محدودة. ولكي تزيد من الجهد سيكون ذلك مكلفاً جداً. وحتى إذا وسعنا الجهد إلى المدى الذى نتصوره، فإنها لا نستطيع تناول أنواع معينة من الأسئلة.

على الأقل بالنسبة لبعض التطبيقات تكلفة البحث المهني الإجتماعي للممارسة الجيدة، فمن الواضح أن البحث المهني الإجتماعي لا يغطي كل جوانب المشكلات التي يجب حلها، فإن الممارسة الجيدة تحتاج إلى التمييز بين ما تحاول حله. إن صعوبة وجود تمويل لدعم بحوثهم يتطلب من بحث مهني إجتماعي شخصي، لإعطاء بعض الإنتباه على الأقل إلى التكلفة، حتى أن معظم المضامين الظاهرة للممارسة الحسنة تكون على أية حال مفقودة في الغالب، مثلاً: عندما يوصى بها وبأن مستوى الإنفاق على البحث الأساسي يجب أن يسمح بتمويل كل ما يستحق تنفيذه من مقترحات البحث، ويصف مبدئياً ما هو غير ممكن من المطالب⁽¹⁾.

كما أن أعباء التكلفة بغية شمول البحث المهني الإجتماعي، والذي يقيم به البحث المهني الإجتماعي القضايا حول الأسئلة التي يتصدون لها، والموضوعات ذات الإهتمام. مع تشابكها وتداخلها مع موضوعات أخرى، تتعلق أيضاً بمقترحات الإستقصاء المهني الإجتماعي وقضاياها، وبخاصة تلك التي برزت عن عدم قدرة الإستقصاء المهني الإجتماعي بدون التكلفة.

ولتوضيح الموضوعات الأساسية ذات الصلة بشمولية (لأي سبب) قضايا الإستقصاء المهني الإجتماعي، يكون ذلك بإلقاء الضوء على أسباب الضمنيات

(1) National Academy of Sciences, 1965.

الخاصة المتعلقة بسوء إدراك علاقة الإستقصاء المهني الإجتماعي بالمدخلات الأخرى فى حل المشكلة الإجتماعية. ولكن شمول الإستقصاء المهني الإجتماعي يشكل أمراً مستقلاً عن إرتباطها بالموضوعات الموضحة فى الفصل السابق، فالإستقلال الذى إقترحناه أن التقدير الزائد لشمولية الإستقصاء المهني الإجتماعي يعتمد على فشل وعشوائية ممارسات البحث، بل ويشير إلى ممارسات جديدة غير مرغوب فيها.

من أجل غرضنا لتنمية الموضوعات التى نتناولها لمصلحة الإستقصاء المهني الإجتماعي فى حل المشكلة الإجتماعية، فإن الموضوع النهائى يحتاج إلى تعديل ما. فمعرفة الإستقصاء المهني الإجتماعي قد تكون علمية فى النهاية - أو على نحو معقول - ولكن لبعض الأسباب الأخرى يستبعد لأجل حل المشكلة الإجتماعية. لذلك دعنا نميز بين السؤال الخاص عما إذا كان القضية معقولة وتحقق علمياً، والسؤال عما إذا كان أى فرد سوف يعمل على صدق الإعتقاد أو الفرض.

لقد وضع الإستقصاء المهني الإجتماعي قضايا محققة علمياً بدرجة عالية مؤداها: أن الأطفال يتعلمون فى الفصول الكبيرة، كما يتعلمون فى الفصول الصغيرة. ومن ثم لا يوجد مديراً لمدرسة يدعى رغبته فى العمل وفقاً لهذا المعطى النهائى، رغم علمه به، وهو يتأرجح فى وضع سياسات جديدة لأحجام فصوله فى مدرسته، أو فى إبداء النصيح للآباء عن الحاجات التعليمية لأطفالهم، وقد يقفز فوق تلك السياسات أو يجانبها لأسباب عديدة إذا لم يكن عازماً على تقبلها، فسوف نقول أنه مهما كانت المعرفة نهائية فهو بالمعايير العلمية لا يكون لها سلطاناً عليه. وهى من وجهة نظره لا تميز أفعاله حولها.

والى هنا ضرورى ولكنه ليس كاف للسلطوية^(١)، أضف لذلك أن الإستنتاج العلمى يعد مسألة درجات، كذلك يكون لها السلطة، وبالنسبة لسلطوية المعرفة، نقترح أن لها أشكالاً مختلفة من شخص إلى آخر، أو أنها تكون أكثر فى الأحكام النهائية.

نحن أيضاً فى حاجة إلى التمييز بين نوعين من السلطوية، أو طريقين فيها على الأقل، وفرضاً يمكن إنجازها فى الحالة الأولى، تكون القضية مفروضة، لأن درجتها العلمية للحكم النهائى (ولا يوجد معوقات إيجابية لفرضها على أرض الواقع)، وأما الحالة الثانية تكون مفروضة لأنه فرضنا لو أن حكمها العلمى النهائى يترك قدراً كبيراً من الرغبة، وأن الإختبارات العلمية أو المهنية تثبت أو تحصل على مصداقيتها بالمعرفة العادية (وتكون العصمة من الخطأ واحدة فى كليهما)، فى الحالة الثانية ينجز الإستقصاء المهنى الإجتماعى درجة كافية من الإستنتاج يجعل المعرفة مفروضة، ولكن ذلك فقط بسبب أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يضيف إلى وزن المعرفة العادية. وفى الحالة الأولى سوف نقول أنها إستقصاء مهنى إجتماعى ذو سلطة مستقلة وفى الحالة الثانية تكون سلطة غير مستقلة.

بعض الإستقصاءات الإجتماعية الشخصية قد تكون مقلقة على مستوى المفكر على أساس أن المعرفة العادية يمكن إثباتها بمعرفة الإستقصاء المهنى

(١) بعض المعرفة (بما فى ذلك المعلومة الخاطئة) لبعض الناس، وتحت بعض الظروف تكون محكمة، حتى ولو كانت دون القليل من المصداقية العلمية. بمعنى آخر تكون عند بعض الناس أساساً كافية للعمل بموجبها، وأنت تضع خططك ليوم على فرض أنه يوم «الثلاثاء» وعندك هذا الإعتقاد لا يحتاج إلى إختبار، ولكن البحث المهنى الإجتماعى الشخصى لا يهتم كثيراً بهذا الإحكام، فإنهم يرغبون فى إيجاد معرفة تميز لهم العمل إعتماً على شمولها العلمى، وإعتماً على عنايتها المهنية التى تذهب إلى إكتشاف مصداقيتها. إن هذا النوع الذى نرغب فى التمسك به كمعرفة سلطوية، معرفة تخدم كأساس للإلزام أو العمل، لأنها قد قبلت إلى درجة ملموسة المعايير المهنية للتثبيت.

الإجتماعى، أو أنها تكون مناسبة للتفكير بأنها أداة قوية مثلما يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى ركيزة فى القيام بدور لتحقيق المعرفة العادية وإثباتها.

ولو أنه فى الواقع أن معرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى غالباً ما تكون أقل شمولية من المعرفة العادية، لأن الزيادة فى مطالب السوق عادة تعنى إرتفاع الأسعار، وأن الحرب تحدث مرة أخرى فى مكان ما فى العالم، وأنه لحقبات من الآن سوف يعيش بعض الناس فى حالة من الفقر، وأن التكنولوجيا الجديدة سترفع من مستوى المعيشة فى المستقبل، وأن الديمقراطية السياسية سوف تقوم فى بعض الأمم، وتتلشى من الأخرى خلال الجيل التالى، كلها قضايا أكثر شمولية لحل المشكلة الإجتماعية، عن معظم القضايا السابق إختبارها للإستقصاء المهنى الإجتماعى. والواقع أن معظم قضايا الإستقصاء المهنى الإجتماعى العلمية الظاهرة مثل تلك التى إختبرت إحصائياً على حساب قوة الحجة على العزلة المدرسية وهى تهز بقوة وتتحدى بمجرد التأكد من ذلك.

أولاً، الإدراكات الخاطئة،

مع تلك التميزات نحن نرى الآن أن ممارسيها غالباً ما يسيئون إدراك الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وعلى سبيل الخطأ يعتقدون أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخص يجب أن يكافح من أجل السلطوية المستقلة وأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يجب فوق كل شىء أن يكافح من أجل الشمولية العلمية، والتى هى ضرورة للسلطوية، مع قليل من الإنتباه إلى المطالب الأخرى للسلطوية ولا يوجد أى تميز فى دور الإستقصاء المهنى الإجتماعى أكثر من فساد السلطوية.

بالنسبة للرؤية العكسية نرى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يمكن أن يكون سلطوياً مستقلاً، فسوف يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى أكثر تأثيراً إذا

ما كافحوا من أجل السلطوية الغير مستقلة فقط، وأنه من أجل السلطوية غير المستقلة يكون إنجازهم فى درجة عالية من العلمية والشمولية، وحتى حيث يكون ممكناً فإنه ليس كافياً، حيث أن إضافة الإستقصاء المهنى الإجتماعى يجب أن يتأصل بالمعرفة العادية، إن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يجب تبعاً لذلك أن يواظب على العلاقة بين معرفتهم، والمعرفة العادية التى تبنتها، وأنه أخيراً يوجد هناك على أية حال أدواراً بديلة للإستقصاء المهنى الإجتماعى، والتى لا تتطلب السلطاوية سواء أكانت مستقلة أو غير مستقلة.

فى هذا الفصل لا نذهب بعيداً عن الإشارة لماذا لا يتمكن الإستقصاء المهنى الإجتماعى من أن يكون سلطوياً مستقلاً، ولماذا يجب أن تكون إذن مستبعدة فى السعى إلى ما هو أكثر من سلطة غير مستقلة فى الفصل السادس، وسوف نشير إلى كيف يتحول سوء الإدراك إلى عمل غير مناسب، وإلى طرق يكون فيها الإستقصاء المهنى الإجتماعى قادراً على أن يكون مفيداً، دون أن يكون سلطوياً.

نحن نرى أن سوء الإدراك تولد من إعتقاد تقليدى عميق الجذور بأن الإستقصاء العلمى هو سعى متواصل للقضايا المحققة. والعلم من هذا المنظور هو سعى نحو الحق، وسيلة من وسائل إستبعاد الآراء المزيفة، طريقة لرؤية الحقيقة رؤية صحيحة، حتى إذا سمحت بخطأ ضرورى وفروق طويلة الأمد فى المعطيات، فمعظم العلماء والإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يجدون صعوبة فى إدراك العلوم والبحوث المهنية. كعمليات تتحرك دائماً نحو إنفراجات فى القضايا نحو عرض يزداد صحة للحقيقة^(١). كل هذه الأفكار يبدو أنها تتضمن تأكيداً

(١) إذا ما أردنا معرفة أوجه النظر المختلفة للعلوم التى تشارك فى مثل هذا الإدراك أنظر M. J. Mulkey «ثلاث أنماط للتنمية العلمية» مجلة Socolgiet Review أغسطس ١٩٧٣، وأنظر أيضاً (Swhite & Rein, 1970) «هل يستطيع البحث مساعدة السياسة» Public Interest ١٩٧٧.

على أن الإستقصاء المهني العلمي الشخصي يجب أن يسعى المعرفة الثابتة المعرفة أو إلى الشمول العلمي، وثمة أمل في إنجاز شمول علمي مهني يفترض أن الفرد يمكنه القيام بقفزة قصيرة، وسريعة نحو السلطوية.

ثانياً: إخفاقات السلطوية:

كونها ستكون في الحقيقة سوء إدراك، سوف يكون واضحاً إذا ما نظرنا للنواحي المختلفة لإخفاقات السلطوية ابتداء من بعض ما يمكن أن تمر بسرعة بسبب إعتيادها.

ثالثاً: الإستجابات غير المعقولة للإستقصاء المهني الإجتماعي:

لربما تكون معظم الإخفاقات الشائعة لإنجاز السلطوية من كل نوعية (ولهذا السبب كان الإهتمام القليل للأغراض الحالية) تثبت من كثير من المقاومة البشرية اللامعقولة Irrational وغير المعقولة Non rational للإعتقاد بما يقوله الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي أو العلماء عامة، فالشكية أو العدائية بين موظفي الحكومة نحو الباحثون المهنيون مثلاً يكثر التعليق عليه، ولهذا أيضاً يتباطئ الكثير من الأسباب اللامعقولة وغير المعقولة، ومحاولة هضم معرفة الإستقصاء المهني الإجتماعي حتى بعد أن يصير سهل المنال بالنسبة له، كل هذه الإعتبارات المألوفة لها مردودها على السلطوية، وقد مررنا عليها، ليس بسبب أنه يعوزها الإهتمام، ولكن بسبب أنها فعلاً حددت من أجل الممارسة للبحث، وقد نوقش فحواها العام، وهو إلقاء اللوم على مستعملي الإستقصاء المهني الإجتماعي، ولكي نقترح كيف أن ممارسة الإستقصاء المهني الإجتماعي، وبخاصة عرض نتائجها للمستعملين، عليه أن يتكيف مع فشل مستخدميه.

رابعاً: عجز البحث المهني الإجتماعي عن مساير الموضوعات المعيارية:

نحن مهتمون بالإشارة إلى إخفاقات السلطوية، التي تنبع من تعقد المشكلة،

وعدم شمولية الإستقصاء المهني الإجتماعي، في مواجهة هذا التعقيد من بينها واحد، وهو شائع ويدعو للإنتباه، ألا وهو إدعاء عدم قدرة الإستقصاء العلمي على إقرار القيمة، أو الأسئلة المعيارية، التي دائماً ما تثار في حل المشكلة الإجتماعية، وبسبب هذا الإدعاء، فإن الإستقصاء المهني الإجتماعي لا يمكنه أن يذهب إلى أبعد من هذه الإنجازات الشمولية العملية، أو يقترب منها في مجال الأسئلة المعيارية، وبدلاً من ذلك يبقى ساكناً على تلك الموضوعات، ولهذا فإنه من الصعوبة أن يصبح ذو سلطان عليها.

وإذا ما كان الإدعاء حقيقياً، فإنه يلقي الضوء مباشرة على واحد من الأسباب الكثيرة التي تجعل الناس يذهبون إلى المعرفة العادية، وتجعل بالتبادل إلقاء الموضوعات المعيارية في الساحة للتفاعل أكثر من الحل التحليلي.

الإدعاء ليس حقيقياً دائماً فظاهرياً التحليل المعيارى، نراه يتوج الشكل التجريبي أى أن علماء الإجتماع والفلاسفة وغيرهم يتجاورون مع القيم والأعراف، بإعطاء قرارات كثيرة، منها ما هو مبدئي، ومنها ما هو واقعي^(١). هناك إعتراض مثلاً على الضرائب العالية، والتي هي سوف تعرقل حوافز العمل. وأن هذه الموضوعات والتي هي في صورة عبارة واقعية، لذا يظهر خطاب تقويمي يمكن أن يفتح الباب أمام إسهامات الإستقصاء المهني الإجتماعي والإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصى، والذي يسود توجيهه ويسمح بسوء الإدراك ويوجه الموضوع بعيداً عن الموضوعات العادية.

ولكن ليس كل إدعاء باطلاً تماماً، ولو تخطينا الرأى الشائع بين الإستقصاء

(١) تقريباً أى كتاب أو فقرة عن موضوع سياسى يبدو أنه يخدم كشاهد على صدق الفرض، ولكن مثلاً واحداً يرى الشخصية التجريبية للمناقشات المتعددة على السياسة العامة، نحو الإتحادات العمالية (في العمالة العامة في H. H Wellington 4 R. K winter الإتحادات والمدن (١٩٧١)).

المهني الإجتماعي الشخصي، والتي مؤداها أنه ليست جميع القضايا المعيارية يمكن أن تترجم إلى تجريبية، ولأن الواحدة قد ترجع إلى آخر بما يدحض القضايا التي يمكن أن تعامل كمسلمات وكبديهيات، أو فعلاً يبعث الثقة أو كتعبيرات عما هو أفضل أو عاطفي، وواضح أن الإعتراف كذلك حتى إذا ما كان الإستقصاء المهني الإجتماعي شمولياً وعلمياً حول القضايا التجريبية، فإنه لا يستطيع إنجاز السلطوية في العمل بدون القضايا المعيارية، التي تقع فيما هو أبعد من أهميته للتأسيس^(١).

خامساً: التشتت،

كثيرة تلك العوائق المألوفة للسلطوية - وبخاصة السلطوية المستقلة - هي الواحدة التي تذهب إلى أسس العلوم الإجتماعية والإستقصاء المهني الإجتماعي ويقف منها على النقيض تماماً الإعتقاد الإعتيادي في الميل إلى البحث العلمي

(١) يروي ممارسي الإستقصاء المهني الإجتماعي أحياناً أنه إذا ما أمدهم عملاؤهم بالقضايا المعيارية المطلوبة - أي قيمهم - هنا يمكن للإستقصاء المهني الإجتماعي أن يسير قدماً نحو إستنتاجات سلطوية، وفي إطار هذه الثقة البسيطة تقع موضوعات عديدة وتحتاج إلى الإيضاح، وغالباً ما يكون العملاء متعددي القيم في عدم موافقاتهم، والعميل أيضاً غالباً ما يسأل (بوضوح أو بخت عن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، طالباً النصيحة على القيم، ولا يمكن أن يقول للقائم على الإستقصاء المهني الإجتماعي ما هي القيم التي يجب أن يتصل بها حتى لو كان العميل فرداً، وأنه عازم على الإعلان عن قيمة هو، وتبعاً لذلك ستكون التوصيات التي يقوم بها الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، وسوف لا تكون سلطوية، لأي شخص تكون قيمة مختلفة ولربما يكون أكثر أهمية أن تفصل الموضوعات التي تدعو إلى التكتيف والتي تتطلب دراسة أبعد من ذلك، ويبدو أنه سيكون غير ممكناً أن يفصل القيم فصلاً دقيقاً مثل القيام بتجارب تحليلية لموضوعات ذات الصلة بهذه القيم لنقول عندما تظهر التحليلات ونؤيد سياسة مالية، ولا يقول له كم هو هام أن تكون ذات صلة بالقيم الأخرى، مثل إستقرار الأسعار أو إنخفاض الضرائب، ولا يقول له عما إذا كان عليه أن يأخذ بعين الإعتبار لمن له إهتمام بغير تلك القيم، وأن يكتشف ما ينتج عن التحليلات التجريبية السابقة. كأن يكون هناك جدولاً للتجارة، وكيف تكون العمالة والقيم موضوعات للمناقشة.

ليغطي التزايد من تغييرات الحقيقة، والتي هي ظاهرة التشتت التي تشكل علامة للعلوم الاجتماعية، وتحليلات الإستقصاء المهني الاجتماعي للإنتاجية، والمكاسب وتكلفة المعيشة المخططة، على الأقل لإيضاح سياسة تضخم الأجور والبطالة، وقد استخلص «جون دنلوب» John Dunlop إقتصادي وسكرتير الولايات المتحدة السابق، كما لاحظ سكرتير العمالة استخلص بعض المحللين العلاقة بين تلك المتغيرات فبعضها ما يكون قوياً، وأخرى كانت ضعيفة للغاية، وتمسك البعض بأن إستجابات الأجور للزيادة في البطالة معتدلة، بينما تمسك الآخرون بأن إستجابة الأجور صارت أكثر تضخماً^(١).

وينمو جهلنا، كما شاهد «بابر» Papper، مع زيادة معرفتنا، أو كما جاء في كلام آخر، أن العائد من أي بحث جاد قد يكون الوحيد الذي يضع لنا سؤالين ينموان كلما نعى سؤال قبل ذلك^(٢)، ونحن نرى أن الأثر الدائم للإستقصاء المهني الاجتماعي هو أن يثير موضوعات جديدة، ويستحث خلافاً جديداً، ويضعف من التعقيدات نحو المشكلة الاجتماعية التي بين أيدينا.

يمكن للتشتت أن يتخطى ولو بصفة مؤقتة، وفي هذه الحالة لا يتحدى الإيمان المعروف في قوة الإستقصاء المهني الاجتماعي، في الوصول إلى القضايا المتفق عليها، ولو أنه يبدو أن كثيراً من ميادين المنازعات المتزايدة حول الموضوعات، لا تكون مؤقتة، ولكنها تبقى حتى ينمو الإستقصاء المهني الاجتماعي، ينمو ويستمر في تعرية النواحي الأكثر تعقيداً للحقيقة^(٣)، والبحث

(١) القرارات السياسية والبحث في الإقتصاديات والعلاقات John Dunlop الصناعية، مراجعة العلاقة بين الصناعة والعمل (١٩٧٧).

(٢) مكان العلوم في المانية افريدلم Thorotum de ublen صفحة ٣٣ (١٩٦١) New York .mesul runel dnllahion

(٣) ان الموضوع الذي يصنعه Jours uni, Donied caher العلوم الاجتماعية والسياسية الاجتماعية مدارس وأجناس المنتدى التعليمي.. الخ (مايو ١٩٧٧ من ص ٣٩٣ - ٤١٣).

فى الطبقة الإجماعفة؁ ومدارس توضفح التكاثر المؤكد للموضوعات المتشعبة؁ والمعطفاة والفروض الأكثر تشعباً.

ولو أن مسألة التشعب فمكن أن توضفح بإختصار أن دلالاتها للعلوم الإجماعفة؁ والإستقصاء المهنى الإجماعفى كبرة جداً؁ وتكرار التشت أكثر من التقارب سوف ففتح لى بعض العقول وثر السؤال عن متى فوجد هناك تشعباً؟

ومن ثم لا فكون شاملاً؁ ومن ثم لفت سلطوفة؁ والإستقصاء المهنى الإجماعفى فى الحقيقة لفس له إسهام هام؁ لوضع حل للمشكلة الإجماعفة؛ وفى الفصل السادس سوف نختبر الإستدلالات المعقولة بفرض إستكشافها؁ أن الإستقصاءات تصنع إسهاماً رغم تكبرها المفا بطرق غير تلك؁ التى تقود إلى الإستقلالية السلطوفة؁ عن طريق تقارب الآراء. وعلى أى حال سوف توجه أسئلة: تحت أى ظروف على الإستقصاء المهنى الإجماعفى أن فتحرك نحو التشت؟ وبأى طرق خاصة فمكن للإستقصاء المهنى الإجماعفى أن فكون ذا ففمة رغم التشعب؟ وما هى أنواع الإستقصاء المهنى الإجماعفى التى فمكن أن تستفد من تلك الطرق؟.

وفى مواجهته تشتت المعطفاة العلمفة؁ وبالرغم من أن الإستقصاء المهنى الإجماعفى المستقل؁ تصبفح السلطوفة غير ممكنة؁ وفبدو أنه من الواضح أن السلطوفة غير المستقلة تبقى ممكنة لى واحد من وجهات النظر المتشعبة (والذى فى تراحمها نجد بعض السعادة فى الثبات العلمى) فالثبات أو التأصل لى بعض الناس فعمل كنوع من المعرفة العادية؁ ثم يأخذون وجهة النظر هذه كسلطوفة ولذا فعملون على هديها؁ وفبدو أن هناك الكثير من الإستقصاء المهنى الإجماعفى فقدم لمن فقوم على حل المشاكل من هذا النوع.

سادساً: التعريف، بالالتزام أو بناء المشاكل ،

إنخفاق العمل بالشائع فى القيام بحل رسمى لمشكلة، يقوم بسبب النقد أو القفز إلى حل يمكن أن يكون سهلاً - وقد يكون - وقد زعم أن المشكلة قد حددت بطريقة غير سليمة.

افترض أننا بدأنا كتمرين، فى تحديد المشكلة وتعريفها. وذلك بالقول السائد «لماذا لا يستطيع «جوهنى» Johnny القراءة» ومن أجل تعييننا للمشكلة بصورة أكثر، سيقترح شخص أن المشكلة واحدة من حيث صعوبات القراءة بين جماعات سلالية حضرية خاصة.

وهنا سوف يقال أن المشكلة تكون واحدة من بين مشاكل الدخل الغير كاف للأسرة فى هذه الجماعات، ويكون الرد على ذلك أن الدخل فى حد ذاته ليس هو المشكلة، فالمشكلة أساساً هى عيب فى عدم قدرة الأسرة على زرع حافز لتعلم القراءة لدى الأطفال، ومن ثم فإن المشكلة تتمثل فى عدم كفاءة الأسرة من سلاله حضرية كنظام إجتماعى.

نظام أخفق فى القيام بوظائفه المطلوبة، وقد يشير سخط الاقتراح القائل بأن المشكلة واحدة من حيث قصور النظم الإجتماعية الإقتصادية، والأنظمة الإجتماعية الإقتصادية بحيث لا يستطيع أن تخلق جواً من تكامل هذه الأسرة مع الوظائف الإجتماعية العادية. ولكن حينئذ تكون المشكلة واحدة بالنسبة للأنظمة السياسية فى المجتمع ككل، حيث من المفروض أن يكون القرار السليم قادر على أن يعالج أخطاء الإقتصاد، وبنية المجتمع الحضرى، وموقع الأسرة فيه.

عند هذه النقطة سيكون الشخص متأكداً من أن السياسة ليست المؤثر المستقل على الإقتصاد والمجتمع، باعتباره محسوباً عليهما. وقد يقترح أن المشكلة واحدة من مشكلة كبرى متشابكة للنظم الإجتماعية، والتي نجد فى إعادة

صياغتها ما يضيف مواصفات لمشكلة أبعد من ذلك، كان يقال أنها ظاهرة للطبقة، هي «حقيقة» المشكلة. ولكن تحديد المشكلة على هذا المستوى يمكن الإعتماد عليه في إنتاج صياغة أخرى مجردة، وأي مشكلة متشابكة للنظم الإجتماعية سوف نقترح بأنها نتاج للتاريخ والثقافة. والمشكلة حينئذ ستكون واحدة أساسية، من الثقافة المنتجة تاريخياً ومن ثم غير كافية، والتي منها يبدو أنها خطوة صغيرة نحو الاستنتاج، وأن العالم ليس كما يجب أن تكون عليه تلك المشكلة.

من جميع تلك المحاولات لتحديد المشكلة، فإن المشكلة لا توجد ما هو صحيح (أو خطأ) والفكرة من الإستقصاء المهني الإجتماعي الرسمي تكون متصدعة، ولا نكتشف مشكلة «هناك»، فنحن نختار كيف نريد أن تصاغ المشكلة، أو أن نضع صيغة لها. وطبعاً ستختلف الآراء حول ما إذا كانت الظاهرة تشكل مشكلة أم لا، فالحرب غالباً مشكلة، ولو أن الأمم تستعمل الحرب لحل المشاكل، وما إذا كان تقليص السلطة الأبوية مشكلة، أو أنها إشارة إلى إجتاه مرغوب فيه؟.

سابعاً: إبتدال معرفة البحث المهني الإجتماعي وإهمالها :

أخيراً أخفق الإستقصاء المهني الإجتماعي فى الوصول إلى السلطوية لأنه كما هو مألوف يحاول أن يصف أو يتنبأ بالسلوك دائم التغير فى تعلم الكائن البشرى، وهى تمدهم بالتعليم، من كل تجاربهم ومصادر المعلومات. يتعلم الإنسان أن يسلك سلوكاً مختلفاً مع كل شهر أو سنة تمر عليه، ولذا فهم يبحثون عن تعميم الإستقصاء المهني الإجتماعي حول سلوكهم المتبدل.

وعلى عكس الفرضية العامة بأن المعرفة العلمية المتراكمة الموثوق بها. منذ منتصف القرن العشرين، يستثمر علم السياسة الأمريكية فى مسح بحثى عن التصويت، وهو كيان من التعميم أشار إليه المهنيون بفخر، عندما يدعون مكانة

علمية جديدة، أصبح فعلاً مبتذلاً. وقد بدأت إشارات إلى أن بعض المقترحات العامة للنظرية الكبرى في الإقتصاد من بين الملكية المؤمنة من العلوم الاجتماعية أصبحت مبتذلة في مجتمع يتفاخر بالتضخم والكساد في وقت واحد (طبيعياً) كثير من التقارير الإحصائية التي أعدها علماء الاجتماع ومعاهد البحوث الاجتماعية ومندوبي الحكومة سرعان ما تصبح مبتذلة وأحياناً قبل أن تنشر، ولو أنها تبقى جزءاً من السجلات التاريخية).

وفي بعض فترات التغير السريع تكون فرصة ولو أننا لا نعرف كيف تؤسس مثل هذه الحقيقة أن الإستقصاء المهني الاجتماعي يقع وراء الإستقصاء المهني الاجتماعي الشخصي بخاصة، ويفقد الأكثر من المعرفة بما يكتسبه.

وإذا ما كان الفرض الشائع هو أن الإستقصاء المهني الاجتماعي ينتج عنه تراكم المعرفة، فقد يكون التراكم في أحسن صورة بطيئاً جداً.

وتعقيباً على الإبتذال في دراسات التصويت، كتب مؤلف في دراسة حديثة ما يلي :

وصف عملية الإنتخابات في أواخر الخمسينات لم تعد صاحلة، وقد جاء التغير في العملية الإنتخابية إستجابة للأحداث السياسية، وهل يعني ذلك أن كل العمليات السياسية يتوقف على الأحداث اليومية، وأن التعميم غير ممكن حول الشؤون السياسية؟ أدوات التحليل الكبرى تستمر في إنتاج الهيدروجين والأكسجين عقداً بعد عقد، وأدوات البحث أتت لنا بنتائج مختلفة الآن عما كانت عليه من ذي قبل. ومع ذلك فلا نزال متأثرين بأن التعميم ممكن حتى بشأن مسائل متطيرة كالسياسة، ولكن على التعميم أن يأخذ الوقت في الحسبان^(١).

(1) Norman Nil, Sidney Verba And John Petrocik, The Changing Voter, Cambridge Harvard University Press, 1976, p. 9.


فمبدأ، السلطوية لا تزال ممكنة فقط إذا ما ركز الإستقصاء المهني الإجتماعى على النواحي الغير متغيرة فى السلوك البشرى. ولكن النواحي المتغيرة تكون غالباً مناسبة للمشكلات الإجتماعية، وحلولها. فسلوك رجال الأعمال ليس من نواحيها غير المتغيرة، ولكن فى نمطها فى عام ١٩٧٠، وقد يكون فى العنصر الحاسم فى سياستها الإقتصادية، ومن ثم فنحن نرى فائدة الإستقصاء المهني الإجتماعى فى القضاء على الإبتدال، بالإضافة إلى أنه على أرضية معينة لا يمكن لغيره أن يقوم بهذا العمل، وبالتالي وصل إلى السلطوية.

لقد ناقشنا معرفة الإستقصاء المهني الإجتماعى، فهو لا يمكن أن يكون شاملاً، ومن ثم، ولهذا السبب وغيره من الأسباب سوف لا يكون سلطوى غير مستقل، إذا ما كان التطلع العام فى الإستقصاء المهني الإجتماعى الشخص، سيصبح مصدراً للمعرفة السلطوية المستقلة؛ فإن الحقيقة الفعلية أن الإستقصاء المهني الإجتماعى سيكتسب أكثر من سلطوية غير مستقلة مع غيره من المدخلات فى حل المشكلة، التى هى معطى الإستقصاء المهني الإجتماعى، وهى فى ذاتها لا يمكن أن تكون سلطوية مستقلة، وسوف تصبح سلطوية إذا ما أتت بالمعرفة العادية، دون أن تتعارض معها، وسوف تأتى بالمستعملين بالمالكوف ألا وهو السلطوية إذا توافقت مع أيديولوجياتها أو تتحد مع الحياة العامة أو موقفاً منطقياً وليس العكس.

ومن ثم فإن معرفة الإستقصاء المهني الإجتماعى تكون واضحة عند إضافتها للمعارف الأخرى، ومن وقت إلى آخر تضيف وزناً كافياً يعبر بالقضايا إلى خط عدم الإعتقاد والتصديق، وفى الظروف النادرة يثار موضوعاً للتحدى يدعو إلى وجود كيان من التصديق والإيمان الراسخ فى تلك الظروف. وعلى أية حال من المحتمل أن يحقق تأثيره على هذا الكيان، ويعتبر إضافة لكيان آخر من التصديق والإيمان الراسخ، والذي كان ينازع الأول. وفى أى من تلك الحالات نرغم

الحديث عنها كسلطوية (ومن ثم شاملة) ، ولكنها في الواقع ليست كذلك، وتكون فقط عندما يكون الإستقصاء المهني الإجتماعي، والمعارف الأخرى، متحدة في شكل يدعم تلك المعرفة في الحياة العامة وحول العالم الإجتماعي وتصبح سلطوية.

إذا ما أراد الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخص أن يتمسك بأمانيه التقليدية في الوصول إلى السلطوية، فنحن نرى أن عليها مرة أخرى أن تكيف أعمالها مع مدخلات أخرى في حل المشكلة الإجتماعي، بعدد من الطرق التي لم نكتشف بعد.



الفصل الخامس

تحسين علاقة البحث الاجتماعي بالمداخلات الأخرى

- بعض الضمنيات الواضحة.
- التعليم الاجتماعي وعدم إحلاله محل البحث الاجتماعي.
- الحل الظاهري للمشكلة بالتبعية.
- البحث الاجتماعي وحل المشكل التفاعلي.
- التشجيع لإستخدام البحث الاجتماعي.
- أدوات النضال السياسي الخامل.
- الوسائل المعرفية الملائمة وغير الملائمة كحل للمشكلة والبحث الاجتماعي.
- قوة البحث الاجتماعي في الحكومة الديمقراطية.

الفصل الخامس

تحسين علاقة البحث الإجتماعي بالمداخلات الأخرى

تمهيد :

نستطيع الآن العودة إلى بعض الموضوعات الخاصة بعلاقة الإستقصاء المهني الإجتماعي بمدخلات أخرى فى حل المشكلة الإجتماعية، إذا ما كان صحيحاً أن الإستقصاء المهني الإجتماعي هو واحد فقط ضمن العديد من المداخلات الأخرى، ولا تقل عنها فى الأهمية. وإذا ما كان أقل صحة أن كثيراً من الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي تتقدم كأنها تنكر ذلك، إذن متبوعها كما قلنا سابقاً أن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي ويلبسون تمييز يحاول أن يؤدي العديد من المهام، بدلاً من البحث عن مميزات تتخبط بالإختيار المحكم، أو مكملات بمدخلات أخرى.

ومن ثم ينفقون طاقاتهم على مهام لا يؤدونها جيداً، وأيضاً على تلك الأمور التي لا حاجة للقيام بها. وسوف يخفقون فى التركيز على المهام التي يمكنهم القيام بها. وتلك الإستنتاجات العامة كانت واضحة فى مناقشات الفصل الثانى والثالث، وهنا ننفذ بحثنا عن تلك الإستنتاجات إلى أبعد من ذلك.

أولاً: بعض الضمنيات الواضحة :

من أجل أغراضنا الحالية، قد يكون من الصعب أن نتحدث عن تلك الضمنيات بالتفصيل المسهب. وفعلاً من الواضح أننا نثق بأن النقاش الذى تنبأنا به مسبقاً فى الاتجاه الخاطئ لحاجات البحث الإجتماعي، لأن يعطى المزيد من

التحليلات والإختبارات التجريبية، وأن تلك الدراسة يمكنها أن تحدد كلاً من العواقب وضميناتها لإعادة توجيه الإستقصاء المهني الإجتماعي. فبعض الضمينيات الخاصة بإعادة توجيه الإستقصاء المهني الإجتماعي، ليس من السهل قبولها، أو حتى إعتبارها متعلقة.

وإذا مثلاً إعتبرنا أن المعرفة العادية أرفع منزلة من معرفة الإستقصاء المهني الإجتماعي عند النظر في بعض الموضوعات، قد يكون أمر رزياً - على الأقل لفترة زمنية طويلة فعلى الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي أن يقصر الإستقصاء المهني الإجتماعي على تلك الموضوعات، وهذا قرار غير مستساغ للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، وبخاصة بالنسبة للمتخصصين في دراسة تلك الموضوعات الخاصة، وإذا ما كان التعلم الإجتماعي غير الإستقصاء المهني الإجتماعي يستدعي لبعض المشكلات. ومرة أخرى قد يكون مستحيلاً على الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي أن يحكم على نفسه بعدم الأهلية.

ثانياً: التعلم الإجتماعي وعدم إحلاله محل البحث الإجتماعي :

قد لا يكون من السهل أن نعتبر ضمينيات أخرى للحاجة للتعلم الإجتماعي. وقد يعطينا شخص مثلاً جيداً لإعادة توجيه البحث الإجتماعي الذي يحتاج إلى تحليل ضمينيات ممارسة البحث الإجتماعي، والمثال هو الإستبدال، لأن الحاجة للتعلم الإجتماعي، ولأحد من مشاكل الإستقصاء المهني الإجتماعي مع الآخرين. عندما تكون الحاجة للتعلم الإجتماعي مطلوبة على سبيل المثال عند تغيرات الإتجاهات لمواجهة التضخم، أو مشاكل الطاقة (كما نوقش في الفصل الثاني). وقد تحتاج بحوث التضخم الكبير، والطاقة أن نستبدله يبحث عن كيفية تسهيل التعلم الإجتماعي المطلوب. والمشكلة بالنسبة للبحث الإجتماعي ضمن أخريات.

قد تكون فى محاولة وجود ما يحرك التعلم، لتوقعات جديدة أكثر من تلك التكلفة النهائية اللازمة التى تأتى نهائياً حول التعلم. وطبعاً سوف يقاوم أخصائيو الطاقة الفكرة، لأن ما يستطيعوا أن يقدموه لمشكلات الطاقة للمجتمع قليل وهو أكثر من تمسك علماء النفس الإجتماعيين بالمشكلات الخاصة بالتعلم الإجتماعى^(١).

إن أهلية المثال الذى إختارناه هو أنه يجعلها مسألة بسيطة، ولكنه ليس مثلاً مقنعاً، لأن سجلات الإستقصاء المهنى الإجتماعى، من الصعوبة أن تُرى كيف أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يمكنها أن تسهم كثيراً فى الكشف عن طرق البحث على التعلم الإجتماعى لإتجاهات أوتوقعات جديدة. وفى الحقيقة مثل هذا التفويض قد يدفع الإستقصاء المهنى الإجتماعى إلى مثل تلك المهام غير الممكنة، والتى هى ضد ما جاء فى هذه الصفحات من تحفظات، ومع ذلك فهناك مثلاً أفضل وأكثر تعقيداً، وبقليل من الجهد من قبل الإستقصاء المهنى الإجتماعى (وبخاصة العلوم السياسية) يقوم بدور القيادة السياسية فى إعادة بناء المطالب المألوفة، والإتجاهات والتوقعات، والتى لم تكن السياسات بقادرة على القيام بها قبل ذلك. فالتمييز هو بين القائد الذى يأخذ المألوف من الأفضليات

(١) مع تنحية التعميمات جانباً، فإن لدى صانعى السياسة قدر أكبر من المعلومات التعليمية، والمهارات المطلوبة للقيام بدورهم المتخصص، والمساهمة فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى وغالباً ما يفترضون خطأ أن صانعى السياسة يطلبون العون من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، حول مادة السياسة التى هى تحت حكمهم، ومن دراسة لحوالى ١٠٠ مشكلة مختلفة تواجه ٣٠ من صانعى السياسة فى المنظمات، والعلاقات الشخصية، تكون فيها العلاقات الشخصية أكثر من المادة السياسية.

(عن: النظرية الإجتماعية والممارسات الإجتماعية، Hans, Zetterberg, New York, "Hans, Zetterberg, New York, (Bedminetes, 1962, p. 40".

أو الإرادات على علاقتها، ومن ثم يأتي بسياسات تهيأ لها، والقائد ألبانى هو الذى يعيد تشكيلها، ومن ثم يفتح باباً نحو فرص جديدة بإتجاه حل المشكلة^(١).

وما نقوله، هو أنه إذا كان القائد الذى يعيد البناء ضرورياً أحياناً لكلا من التضخم ومشكلات الطاقة، يكون على الإستقصاء المهني الإجتماعى أن يتقدم بفاعلية أكبر لمساعدته بالدراسات السياسية، بصورة أكبر من أن تكون مثلاً من مجرد دراسات عن الطاقة، ويقوم بها مدير الطاقة. ولأن الإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى عادة يتعلق بتخصصات، وإعتاد على مواجهة تصادمية مع المشاكل، فنحن نشك فى أن ممارسيه سوف يكون لديهم الإحساس الكافى للحاجة من وقت إلى آخر، أى إستبدال فعال لطاقتهم، أى لإعادة فعالة لتعريف المشكلة التى تحت رعايته.

ثالثاً: الحل الظاهري للمشكلة بالتبعية:

ثمة ضمنيّات أخرى من السهل جداً قبولها، ومع ذلك فهى تتطلب تحسناً جوهرياً فى وعى الإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى، عند القيام بمهام بحثية. ومثال على ذلك هو التكيف الذى يؤدي على نحو ردى، وقد يحتاج إلى تحسين كبير فى الإستقصاء المهني الإجتماعى، كى ينتج حلاً للمشكلة، أو يكون حلاً ظاهرياً للمشكلة.

لقد قلنا أن المشاكل غالباً ما تحل من خلال التفاعل أكثر من التحليلات هناك، على أية حال هناك طريق آخر لحل المشكلات دون وضعها على قائمة التحليلات مثال ذلك، سيوضح الفكرة السياسة المدنية فى الولايات المتحدة، ولمدة تميزت بمشككتين تتعلق الواحدة منهما بالأخرى، عدم الكفاءة التنافسية فى

(١) أنظر على سبيل المثال: Eric Nordlinger الصراع الدينى فى المجتمعات المنقسمة: كامبرج، مركز جامعة هارفرد للشئون الدولية، ١٩٧٢.

الجزء الجنوبي من الولايات، والعوائق التشريعية التي يضعها النظام الرئاسي لمجلس النواب في الولايات المتحدة، وقد حُلَّت المشكلة الأولى، إلى درجة تنشيط الحزب الجمهوري في الجنوب، وكما كنا لا نتوقع من نتيجة، لم يعد معظم الأعضاء القدامى في لجنة مجلس النواب في الولايات المتحدة محافظين جنوبيين، من ذوى المنزلة المرموقة في المناطق الآمنة (آمنة بسبب غياب التنافس الحزبي) وتبعاً لذلك فإن المشكلة الثانية ذات التأثير المعوق قد إنخفض بنسبة كبيرة، فحل مشكلة يحل المشكلة الأخرى ظاهرياً^(١).

نحن نعلم أنه عندما يحاول مجتمع أن يحل مشكلة فهو غالباً ما يخلق مشاكل أخرى، وموضوعنا هكذا بسيط، تبادلياً فعندما يحاول مجتمع حل مشكلة واحدة فإنها تحل أخرى.

والى عهد قريب قدمنا حلاً لمشكلة بلوغ نوعية الحياة في أمريكا، وذلك بأن ندع نوع الحياة التي تولدت من قرارات معتمدة على عدد كبير من الشؤون الخاصة، وعلى سبيل المثال: بناء الطرق وتحديد مقاصد الرعاية للكبار، التعليم العام، والنمو الإقتصادي.

كل هذه تحدد الموضوع الضمني الخاص بنوعية الحياة، قد أخذ موضعه كمسألة سياسية، ولقد حلت ظاهرياً، فكثير من الناس يطلبون الآن التصدي للمشكلة مباشرة، لذا يكون التحول من الظاهرية إلى معالجة حل المشكلة يتأتى في هذا المجال.

مثل هذا التحول التخميني لا يمكن أن يأخذ مكانة في حل كل المشاكل، وقد يكون بعض التخطيط في معالجة إختيارات الطرائف ماعدا الظاهرة، والأسئلة

(١) الحلول الظاهرية تتضمن كلاً من حلول التفهم أو حلول التحليلات، والحلول التفاعلية مثلاً: لحل مشكلة تراكم المصادر خلال البيع والشراء في السوق حلاً تفاعلياً ظاهرياً، إنها ظاهرة لأن الباعة والمشتريين يحلون بها كنتائج ثانوية في حل مشاكل شخصية خاصة بنواحي معيشتهم.

الريقة للسياسة الخاصة بالحياة والموت مثلاً، زراعة الأعضاء فى الممارسة الطبية، توجد بعض الصعاب فى التوجه بوضوح، وبطريقة مباشرة قد يفضل الناس أن يتركوا المشاكل لتحسم كنتاج ثانوى للقرارات الفنية للأطباء، على العلاج الشخصى، وأيضاً الأسئلة المربكة قد تكون موضوعات محكمة مثل الإرتباكات فى الدخل، والتى قد يكون من الأسلم تركها لتكون منتج ثانوى للسياسات الخاصة للكبار والعجزة أو المعوزين.

بعيداً عن إقتراح Patrisk Moynihan عن «الإهمال الحميد» لبعض المشاكل السلالية، ولهذا المطلب فإن لقليلاً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى إجابات على نحو مرتب عن أى المشاكل، وتحت أى ظروف يجب التصدى لها، وأى مشاكل يجب أن تذوب فى نواتج ثانوية، أو ظاهرياً وطبعاً من الممكن أن لا تكون الإجابات كلها رديئة، ولكن إذا ما كان السؤال قد تكرر إثارته فنحن نقترح مزيداً من حصر الأسئلة وإيجاد طاقة للإستقصاء المهنى الإجتماعى، فى الجزء الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى.

وابعاً، الإستقصاء المهنى الإجتماعى وحل المشكلة تفاعلياً :

هناك مجموعة من سوء التوجيه، وإمكانية إعادة توجيه الإستقصاء المهنى الإجتماعى تحتاج مزيداً من التخصيص لهذه النقطة، وما هى عليه من التعقيد. وهى أيضاً تلك التى تثار فى علاقة الإستقصاء المهنى الإجتماعى بحل المشكلة تفاعلياً كما خططنا له.

بينما من الممكن أن نفكر فى أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى (أو أى طريقة تحليلية أخرى) على نحو بسيط كبديل للحل التفاعلى، لقد رأينا فعلاً أنه، عندما يكون الحل تفاعلياً فسيبقى كبديل، ويقلل من دور الإستقصاء المهنى الإجتماعى أو أى شكل من أشكال التحليلات، لذا عندما يكون الإستقصاء

المهني الاجتماعي الشخصي لحل المشكلة تفاعلياً، فسوف يفشل، ونحن الآن نقترح أن علينا أن نتبنى حل المشاكل كبديل مع الإقلال من الدور. هنا حبكة أكثر دقة للإستقصاء المهني الاجتماعي للتفاعل، والذي سوف يحسن من تأثيرها وفعاليتها في الحل الاجتماعي للمشكلة.

ولنأخذ مثلاً بسيطاً فرضاً آخر وهو: القرار بشأن ميزانية مدينة، ويمكن عملها مباشرة، وتامة من خلال عمل تحليلي، ويمكن أن يكون مدخلاً كمشروع بحثي، وهذا نادر، وإن الإحتمال الأكثر شيوعاً هو أن نصل إلى القرار من خلال التصويت والعملية التفاعلية، ولكن التصويت لا يزيل طبعاً الحاجة للتحليل، ويحتاج أصحاب الأصوات إلى بعض من مستويات التفهم قبل الإدلاء بأصواتهم، وهم أيضاً يرغبون في الإعتماد على الإستقصاء المهني الاجتماعي، أو أن يبادرو بتقديم الإستقصاء المهني الاجتماعي من بعض المساهمين، والأكثر إحتمالاً، من بعض الجماعات. ولكن نوع التحليلات المطلوبة أو المقدمة ليست هي نفسها المطلوبة، في حالة غياب التصويت حول قرار الموازنة.

وإذا ما إتخذ مباشرة، واعتبر مهمة بحثية بصورة كلية، وقد يرغب كل صاحب صوت في أن يفهم ماذا يعني في ذلك؟، أو قد يرغب في أن يحلل موضوعاً واحداً أو اثنين يرى أنها تحكم صوته، وحاجته إلى التحليل، بما في ذلك الإستقصاء المهني الاجتماعي، سوف تكون دائماً أقل بكثير من حاجاته إلى فريق بحث، يهدف إلى إنتاج ووضع ميزانية مدينة.

مثال آخر لتبني التحليل (ومن ثم الإستقصاء المهني الاجتماعي) لحل المشاكل تفاعلياً، وهو في حل مشكلات الأعمال في تفاعلات السوق، وليس على أي شخص أن يفهم مباشرة في حل مشكلة تراكم المصادر البيئية، كما يستدعي ذلك في إقتصاد غير السوق، ولكن كل المساهمين في تفاعل السوق،

وبخاصة رجال الأعمال يواجهون بدلاً من ذلك مشاكل تتعلق بالشراء والبيع، وبما يشترونه، ومقدار ما يشترون. ولحل هذه المشاكل البسيطة، يكون التحليل ضرورياً، ويستثمر رجال الأعمال الكثير في أشكال معينة من الإستقصاء المهني الإجتماعي، من أجل تحسين قراراتهم حول تلك الأسئلة. ولكن إستعمالهم للإستقصاء المهني الإجتماعي يتكيف بوضوح (على نحو بسيط) مع دورهم في تفاعلات السوق. فهم يسعون إلى فهم ماذا يحتاجون إلى فهمه فقط لكي يقوموا بدورهم في التفاعل.

وبالعكس، فكثير من موظفي الحكومة غير متأكدين من أهدافهم، ومسئولياتهم في التفاعل الإجتماعي، حتى إذا ما كانوا على علم بحدود المقترح لهم من الواجبات، ونتيجة لذلك يستعد البعض إلى إهتمامات أعرض، وآخرون يصنعون لأنفسهم أهدافاً محدودة يعتقدون أنها مسئولياتهم، وآخرون سوف يتردون أو ييقون على ما هم عليه من غموض. وكثير من الموظفين من كل من الفئات الثلاث سوف يفشلون في إستعمال الإستقصاء المهني الإجتماعي كمنفذ، يستخدمونه في إنتاج التحليلات الخاصة، والملائم لشئون دورهم في حل المشكلة، وبدلاً من ذلك يدعون إلى المستحيل كما جاء في الحالة التي وردت في تقرير بعثة Kerner، والتي تدعو إلى معالجة مشكلة «العنصرية». وقد يمر الموظفون على ممارسة الجانب المظلم من الإستقصاء المهني الإجتماعي، والذي لا يساعد في تحقيق حل المشكلة التي حددت إجمالياً.

هناك طريقان مفتوحان دائماً على الأقل لتكييف الإستقصاء المهني الإجتماعي لحل المشكلة تفعالياً، واحد من الإستقصاء المهني الإجتماعي يكون مفيداً للمساهمين في التفاعل، لأنها تمدنا بمعلومات وتحاليل مناسبة لأدوار التفاعل، والثاني أن الإستقصاء المهني الإجتماعي يشخص، ويقيم ويحسن عملية التفاعل الإجتماعي الإستقصاء المهني الإجتماعي، كما في الإتحاد السوفيتي.

وينتج للدولة شكلاً مثالياً للسابق. فالإستقصاء المهني الإجتماعي بالنسبة لرجال الأعمال هو الأول الإستقصاء المهني الإجتماعي لأي هيئة تختص بكتابة القوانين الجديدة، المتعلقة بممارسة الأعمال الحرة هي الأخرى.

وعندما يقوم الإستقصاء المهني الإجتماعي بمساعدة المساهمين في عملية تفاعلية لتلعب دورها، يكون من السهل تمييزها عن الإستقصاء المهني الإجتماعي الذي يقوم بالتصدي في المواجهة على فرض أنها ستحل تحليلياً بصورة كلية، وليست تفاعلية. ولكن التحليل الموجه نحو التقييم، والتصميم أو إعادة بناء العملية التفاعلية نفسها، من الممكن أن يحدث له تشتت عند التصدي لمواجهة المشكلة التي بين أيدينا في العملية التفاعلية. وعند البدء بعدم الرضاء عن الخلل في توزيع الدخل في الولايات المتحدة، يكون في الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي بداية تحليل موجهاً بوضوح إلى الأسئلة: (رغم أنها تنوى الدفع نحو الحل التحليلي لها) ما هو النمط الذي عليه يتوزع الدخل؟ السؤالين مختلفين والثاني ليس بالضرورة يتطلب إجابة عن الأول في كلا النقطتين من السهل الوقوع في خلل وتشتت.

لو أن الإقتصاد المهني لا يضع صيغة لموضوع تكيف الإستقصاء المهني التعليمي مع التفاعل الإجتماعي، ويدل عملهم المعتاد على أنهم يفهمون الحاجة إلى هذا التكيف، والتخصص المميز هو تحليل تفاعلي للسوق في الإستقصاء المهني الإجتماعي، وهو نادراً ما يدعو حول أو بعيداً عن آراء تتعلق بأنماط تراكم المصادر، وهم لا يتعبون أنفسهم في السؤال مباشرة عما إذا كان كثير من مصادر الأمة يجب أن تذهب إلى إنتاج الطعام والمواصلات أو أي خط إنتاج آخر. ومع معرفة أن تلك الأسئلة هي في أجزائها تجسم بتفاعل السوق، وتوجه بأسئلة حول السوق، بدلاً من ذلك، هل هذه أو أن بناء السوق يتمسك تنافسياً، بفرضنا عن التراكم الجيد للمصادر؟ هل هذه أو أن الصناعة تستجيب

تماماً وبشكل كاف لإشارات السوق؟ فالقوة النسبية للإقتصاد كنظام قد تكون نتيجة لمعادنات العمل، التي تقلل أسئلة البحث حول التفاعلات، التي تحل المشاكل الإقتصادية، أكثر من الأسئلة التي توجه إلى المشاكل مباشرة.

وقد تدل الأنظمة العلمية الإجتماعية على تقبل أقل زيفاً للتفاعل الإجتماعي، كطريقة لحل المشاكل الإجتماعية، أو قد تكون أن التفاعل المتعلق بعملهم أقل رؤية، وأكثر صعوبة للإدراك والفهم، أو أقل فائدة من تفاعل السوق كطرق لحل المشكلة الإجتماعية. ولأن أي من تلك الأسباب: قد جعلتها التفاعلات أكثر صعوبة لتكيف الإستقصاء المهني الإجتماعي معها، ومهما كان السبب، والنتيجة هي أن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي تبعاً لذلك تسعى (كما يبدو أنه صدام في المواجهة مع المشاكل أكثر من التكيف الروتيني في أبحاثهم) لحل المشكلة تفاعلياً، ولربما بينما يحاولون عمل الكثير فإنهم ينجزون القليل جداً.

والمساهمون في الإستقصاء المهني الإجتماعي والذين يدرسون تخطيط المدينة، مثلاً، أحياناً يرون أن مشكلتهم هي إستعمال الفراغ لكل المدينة، أو الجيرة. وتبدو أعمالهم وكأنها تنكر للحقيقة، التي مؤداها أن عمليات تفاعلية معينة سوف لا يمكن تجنبها، أي لا مناص منها لحل الكثير من المشاكل المتعلقة بترتيب المدينة. فهم لذلك قد يتجهوا نحو دراسة التفاعلات آتياً، ويجدون من إفتراضاتهم الأولية لتلك التي تتعلق بالتكيف معها، أو إعادة بناء تلك التفاعلات القائمة، وبالمثل فإن بعض دارسي الإدارة العامة يأخذون على عاتقهم تخطيط الأنظمة الإدارية، رغم عدم تحققهم من أن كل التنظيم الإداري يعمل هكذا، بسبب خصائص العمليات التفاعلية التي بنى عليها إعادة تصميم التي يجب أن تقوم عليها.

وبكلام أدق نقترح أن جميع التحليلات تأتلف في الحقيقة مع بعض حلول

المشاكل تفاعلياً، ولكن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي يختلف كثيراً في الدرجة التي تجعلهم يفهمون الحقائق الأساسية، ويحيكون أعمالهم تبعاً لها.

خامساً: التشيع (الموالاة) لإستخدام البحث الإجتماعي:

إذا ما كان على الإستقصاء المهني الإجتماعي أن يتكيف لحل المشكلة تفاعلياً، فسوف تكون أحياناً من طراز جديد، فلقد رأينا تأييد مساعدة رجال الأعمال على أن يتعلموا كيف يكسبون الدولار، أو صاحب صوت. لكي يجعل من صوته الصغير صوتاً إنتخابياً، أو موظفاً حكومياً، كيف ينفذ برنامجه على المعارضين من خصومه، أو كيف يكسب قائد جماعة ذات إهتمام معين أكبر قدر من عناصرها، حتى إذا ما كان الإستقصاء المهني الإجتماعي ذاته موضوعياً، أو غير مهتماً كلما كان ذلك ممكناً، فإن إستعمالاته تكون متشعبة في أنها تخدم مقدماً إهتمامات أشخاص ممن يلعبون أدواراً في عمليات تفاعلية، وبالضرورة يكون متشيعاً مع بعض الندرة لربما، وتوقعاً تخيلياً كل المساهمين في التفاعل الإجتماعي يكونوا متشيعين، حتى إذا لم يكن بالضرورة ذات عدوانية عالية، ومنعدم، عقول ضيقة، شديدي التعصب ليتكيفوا مع الإستقصاء المهني الإجتماعي، مع حل المشكلة تفاعلياً، ومع فروضنا بأن عليه أن يتكيف فيكون مؤثراً، ولذا نسرع بالعكس إلى الإعتقاد الشائع للإستقصاء المهني الإجتماعي، بأنه يجب أن يخدم الأغراض غير المتحيزة.

أضف إلى ذلك، لو أن كثيراً من محلي السياسة يفهمون، ويقبلون الأمر العادي لإستعمال التشيع في دراساتهم، فإنهم يعتقدون أنهم يتكلمون على نحو ما عن «الإهتمام العام»، ولا يفهمون التشيع الذي لا مناص منه، كسمة لعملهم. ووعى بعض المحللين للسياسة جعلهم يدعون أن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي هو من قبيل التشيعات للإهتمام العام، ولكن حتى هذا الإدعاء الذي

يعترف بنوع من التشيع، لا يعترف بأن التشيع يتضمن تصورهم للإهتمام العام، الذى لا يستطيع الهروب كلية من التشيع أكثر من أى شخص آخر. على سبيل المثال تجرأ إقتصادى على أن يصف مقيم البرنامج المهني بأنه «متعهد توريد الصدق» بعكس صانع السياسة الذى هو ليس كذلك.

على أية حال إنتقل وتحرك علماء الاجتماع بعيداً عن صانعى السياسة، أكثر من أن يكونوا محللى السياسة، فهم يميلون نحو الإعتقاد السطحي بأن أبحاثهم يجب أن تكون قادرة على أن تبتغى أن تخدم غايات بدون تشيع. لربما كانت الأخلاقيات السائدة فى البحث هى نوع من الحيادية. فالنزاع بين نظرتهم ونظرتنا يشير موضوعات عن كلا الوقائع والأخلاقيات.

من حيث موضوعات الوقائع، لربما يكون الإعتقاد السائد أن نتائج الإستقصاء المهني الإجتماعى تتحرك إلى الأحسن فى حل المشاكل الإجتماعية، عندما يكون المستعملين غير ملتزمين بأوضاع تشيعية، ولكن بدلاً من ذلك يحبون الإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى فى بعض الأحاسيس الهامة من الحياد أو عدم الإلتزام، حتى ومع رأينا الذى إقترحناه للتو، فكل صانعو السياسة، ومن يقوم بحل المشكلة يتشيعون، ونحن نستطيع أن نميز بين الأقل والأكثر تشيعاً، وإعتبار احتمال أنه كلما قل التشيع زاد احتمال أن الإستقصاء المهني الإجتماعى يستطيع الدخول فى صنع السياسة، والأشكال الأخرى لحل المشكلة الإجتماعية.

والمشكلة الكبرى التى تطرح نفسها، هى احتمال أن الحقائق خلافاً لذلك، وهى متشيعه لمن يبدو شغوفاً بما يقدمه الإستقصاء المهني الإجتماعى ولكى نكون متأكدين فإنهم قد يستعملون المعطيات الجديدة إستعمالاً فاسداً، ولكن لأغراض التشيع يحقنون المعطيات الجديدة بمناقشة عامة، ولتكن شذرات من إنضباطهم، ويبدأ فى لعب الدور (كما سبق الحديث)، غالباً ما يكون مؤثر، وأن لا يمكنها اللعب عندما لا يعتنى المرء بها.

وقد يتغنى الإستقصاء المهني الإجتماعي أن يخدم غير المتشيعين، إذا ما كانت السياسة من عمل صانعي السياسة، تفعيلاً لمبدأ الإهتمام العام. ولكنه في حقيقة الأمر لا تصنع السياسة بواسطة صانعي السياسة ولكنها تأتي بالتفاعل بين الكثرة من المتشيعين. فكل مساهم في هذا التفاعل كما لوحظ من قبل يحتاج إلى معلومات متخصصة عن دور المتشيع لها.

يأتي التشيع بأشكال وأحجام مختلفة، فبعض المغالين لا يثقون بأنفسهم وبأيديهم يفقد الإستقصاء المهني الإجتماعي تأثيره وفاعليته، وفي الناحية الأخرى من المغالاة، يكون بعض الناس متشيعين فقط في الإحساس بأنهم يتبعون أنفسهم (ومن ثم يتشيع) ويتحدثون عن إهتماماتهم. وبهذا الإحساس كان أعضاء رابطة أصحاب الأصوات من النساء يعتبرن متشيعات، وبين تلك الأطراف يوجد العديد والمتنوع من المتشيعين الذين يتعصبون للعديد من الأهداف الجزئية: رجال الأعمال، وتحالف مجالسهم مثلاً، يتطلعون إلى الإمتيازات الضريبية، الفلاحون وإدارتهم من الإتحادات الزراعية، يتطلعون إلى دعم لأسعار المحاصيل. وفرضنا هو أن من خلال معظم هؤلاء المتشيعين سوف يكون الإستقصاء المهني الإجتماعي فاصلاً مؤثراً في مفاوضات السياسة، والأفكار المناسبة، والآراء، والأسئلة، والمعطيات من الإستقصاء المهني الإجتماعي سوف تتدخل في المناقشة لأن تشيع واحد على الأقل سيجد فيها مصلحة له أن يفعل ذلك. وجدلياً قد يجد الإستقصاء المهني الإجتماعي تحدياً وإمعان نظر، لأن واحداً على الأقل غير متشيع سيجد فيها مصلحة له أن يفعل ذلك.

وهذا الفرض يشير بوضوح إلى موقف تُفتح فيه المناقشة نسبياً، وتتقدم مع شيء من الإعتبار نحو البرهان، وقد يكون مثلاً: أنه متصل بالموضوعات التي يطفو فيها الإختيار الأخلاقي إلى السطح (جريمة - الإجهاض) ويعمل التشيع بصورة مختلفة على السطح مع مواقف الإختيار الأخلاقي، الذي يدفن في العمق

(سياسة الضريبة، السياسة العلمية). ولكن ذلك هو فقط مثلاً من بين الاختلافات المتنوعة المحتملة.

إذا وجد أحدنا، كما نتوقع، أن قنوات التشيع هي في الغالب أكثر فاعلية وتأثيراً، وأن بعض القواعد العامة لبعض أشكال الاستقصاء المهني الاجتماعي - تلك التي ترشد العلوم الاجتماعية الأكاديمية، مثلاً: سوف يجب أن تعرض من بينها تلك التي تحكم العلاقات بين الاستقصاء المهني الاجتماعي الشخصي، والمستقبلين المستهدفين. ولا يتبع ذلك أن الاستقصاء المعنى الاجتماعي الشخصي، أن يرجع نتائجه لتناسب المستقبلين، ولكن يبدو أن نتبع في أداء أي بحث، فإنه يسعى إلى عمل مفيد لواحد من بين المستقبلين المحتملين، ويأخذ مساره وتوجهه ليس من مسلمة واضحة المصلحة العامة كما هو شائع، ولكن من إهتمام واحد معروف بإهتمامات الموالين، ويلعب كل واحد دوره في إعادة حل الصراع السياسي، وكثير من الموالين سوف طبعاً يعرضون مواقفهم كرؤية للمصلحة العامة.

سادساً، أدوات النضال السياسي الخامل (والتشيع السابق لاستخدام البحث) :

في حل المشاكل الاجتماعية عادة يجد المتشيع أن الأمر مكلف جداً لأن يناضل حتى الموت على إختلافاتهم. ومن ثم يطورون قواعد وإجراءات ظاهرة أو ضمنية، الإجراءات التي تخمد ذلك الصراع، وتتراوح تلك الإجراءات من التصويت الرسمي، إلى الإلتزامات الخبيثة المتبادلة، والتي تدعى أكسب هذه المرة، وأكون مديناً لك بواحدة.

ويبدو أنه في ظروف معينة شائعة، وبخاصة في البيروقراطية، يأتي باتفاق ضمنى ليلعب دوره طبقاً للإنتصار السطحي، «الرابع» في المناقشة، ونحن لا نغنى

أن هؤلاء اللذين يذعنون من خلال المناقشة، ولكن من حيث التأثير يتبعون قاعدة ضمنية تعلن أن الدليل الأفضل وضوحاً (وبخاصة أرقام أفضل)، ونتيجة لذلك يصبح الاستقصاء المهني والاجتماعي سلاحاً رئيسياً في الكفاح.

مثل هذه الممارسة تضيف إستثمارات مكلفة من الجهد في كفاح مستمر لا ضرورة له، وتحسم الموضوع بسلام. وهي تفعل ذلك بواسطة مراسيم تجعل إتخاذ القرار يبدو غير رسمياً، وعقلانياً، ولدرجة حسنة، وقد يكون الإستنتاجات والجدال في الحقيقة مجزءاً مع الأخذ بعين الاعتبار بالمعنى الإصطلاحي معايير سطحية ظاهرة يحكم عليها بأنها أفضل من الإستنتاجات التي تتولد من المناقشات والجدال. لقد ساهمنا في إعداد عدد من المقترحات وإعادة الحلول بشأن الاختلافات بين ما يبد سياساتها والتي بها يبدو أنها الآلية السابق وضعها. ونعتقد أنها فعالة في مناطق أخرى أيضاً، لصناعة السياسة الجامعية على سبيل المثال:

وعندما يحدث ذلك، فهذا النوع من طراز الجدل المتشيع في صناعة السياسة، له بعض المميزات والسماح الخاصة بالعملية القانونية، وقد لوحظ أنه: «عند التصحيح لقرار قد أعد دون تشويش (ليست كالحالة في الاستقصاء المهني الاجتماعي) فإن الحالة التي نصلها غير مادية لدرجة كبيرة، وأن النتائج هي التي تحسب علينا، ولكن عندما تكون الواجهة الواقعية، والقيم غير متأكدة وجدلية، وعندما تكون المعايير الموضوعية للنجاح أو الفشل يعوزها (كما هو الاستقصاء المهني الاجتماعي) المميزات الرسمية لعملية القرار فإن إجراءاته - تصبح ذات دلالة».

نفس النقطة قد عملت مع إشارة خاصة إلى الاستقصاء المهني الاجتماعي في شكل من تحليلات النظم أو التحليلات السياسية.

«تؤدي التحليلات السياسية أو تحليل النظم وظيفة تتعلق بقرارات التكنولوجية

السياسية واتخاذ القرارات، وهى بذلك تشبه تلك التى تقوم بها العملية القضائية... فقرار المحكمة يمكن قبوله بمعرفة الأحزاب، لأنها تقوم على مجموعة من القواعد التى أعدها كلا الحزبين ولذا يكون قبولها قبل معرفة عواقبها، وهى تقبلها على أنها غير منحازة^(١).

سابعاً: الوسائل النظامية المعرفية الموائمة وغير الموائمة كحل للمشكلة والبحث الإجتماعي،

إذا ما كان على الاستقصاء المهني الإجتماعي أن يتكيف مع الحاجات الخاصة بالمحلين للمشكلة، والمشتغلين فى التفاعل الإجتماعي، أكثر من المرتفعات الأولمبية، غير متوائمين مع حاجاتهم، فإن الأمر يبدو أن المواءمة بين أنماط الوصول إلى قرار للاستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، ومُحلى المشكلة تحتاج إلى بحث^(٢).

ولو أن طلاب العلم يتقدمون ببطء نحو إيضاح لصانعي الخطط السياسية، وغيرهم ممن يقومون بحل المشكلة، ويبدو من الوضوح المتعقل أن كلاً من الاستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي فى جهة، وصانعو السياسة، وغيرهم من محلى المشاكل عملياً فى الجهة الأخرى، يتصدون لمشاكلهم بعدد متنوع من الترتيبات المبتكرة، وأن هذه التكنيكات تختلف من موقف إلى موقف، ومن شخص إلى آخر. فحل المشكلة من خلال التقريب المتتالي هو واحد من تلك التكنيكات. والأخرى (ولو أنها ليست دائماً مميزة بصورة قاطعة) هى: صناعة

(١) هارفى بروكسى، صنع القرار البيئي: التحليل والقيم (من) مؤلف «متى تتصارع القيم»،

كامبرج، بارلينجر، ١٩٧٦، مقتبس من مؤلف «جعل التحليل السياسى آمناً»، لماجينو وكاد.

(٢) عرفنا مبكراً القائم بحل المشاكل كصانع السياسة أو أى شخص آخر (ليس الاستقصاء المهني

الإجتماعي الشخصي) الذى يلعب دوراً عملياً. فى حل المشاكل الإجتماعية غير دور

الاستقصاء المهني الإجتماعي.

القرار عند الأزمات وكسر عنق الزجاجاة، والإصغاء للمعجزة ذات الصوت المزعج، وأشكال مختلفة من الأصوات المزعجة غير تلك التى من نوع التقرب المتتالى، والرضاء، واتخاذ القرار روتينياً بتطبيق القواعد، وطرق عديدة للتخطيط الرسمى.

إن الترتيبات التى يختارها الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وحل المشاكل تعتمد على مجموعة من العوامل بأقل تقدير: تلك التى تحمل على قدراتها الذاتية، وبخاصة. قدراتها المعرفية لتصبح كفوؤاً للمشاكل المعقدة، تلك التى تحمل على حفزها للقيام بهذا العمل لأنه إما لقدراتها أو إعتبارات حافزية، فإن الشخص، سواء أكان يقوم بالبحث الإجتماعى شخصياً أو يحل المشكلات سوف يرفض أن يتصادم مع بعض المشكلات، أو بعض صور المشكلات، ويتصادم مع غيرها بدلاً من ذلك.

وفى واحد من الطرفين فإن الذى كان لديه واقع قوى، وبخاصة إن كان شخصاً موثوق به، فسوف يحاول القيام بحل شامل مرة واحدة، وإلى الأبد لمشكلة ما، وعلى الطرف الثانى حيث يكون شخص أقل من حيث الثقة، أو أقل واقعية، فإنه يتناول جانباً ليس أكثر من جانب من المشكلة، تاركاً الجوانب الأخرى للتناول فيما بعد، أو ليتناولها شخص آخر، وحيث أن المشكلات الكبرى فى الواقع تبقى على جدول الأعمال سنة بعد سنة، فقد يصبح الترتيب معقداً جداً، حيث يكون ناتج المحاولات فى الجانب الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، ومحلى المشاكل، ليتكافأ مع التعريف دائم التغير للمشكلة المستمرة^(١).

حيث أن الترتيب يختلف من شخص إلى آخر، ومن ثم بين الإستقصاء

(١) كثيراً من طلبة ترتيب حل المشكلات، قد ناقشوا القدرات كما التى يحملونها لحل المشكلات «هربرت سيمون» ضمن آخرين قليل منهم نسبياً قد تمسكوا بالنواحي الأساسية للدوافع والحوافز وأحدهم وهو «البرت هرشمان» فى مؤلفه، إستراتيجية التنمية الإقتصادية، ١٩٥٨ وآخرون قدموا بعض وجهات النظر المتقاربة عام ١٩٦٢م.

المهني الإجتماعي الشخصي، وصانعي السياسة، يثار التناقض بين الترتيبات النسبية، وقد يجرب شخص أن يعتقد في حل المشكلات، ويتقدم إذا كان الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، ومحل المشاكل لا يتباعدان في إختيارهم للترتيبات، نحن في حاجة إلى إختيار تلك الفروض الغامضة، حتى إذا ما كانت صادقة.

وغالباً ما يكون إقصاء التناقض بين الإثنين من المستحيلات، لكي يعاد خاصة لحل المشكلات، مع إعتبار القوى المضادة للعرف الأكاديمي، والضغط غير المرتب قد جاء لحمل صانعي السياسة، على حل المشاكل الأخرى. فبعض الطلاب يقتربون من طاقات المشكلات المعاصرة، فيجدونها لا تماثل ما يحدث في المجالس النيابية. وحيث أنها كذلك، فهناك ترتيب ثاني جيد للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، كيف يعمل. أو هل يستطيع أن يقلص ويحد من عدم المواءمة؟.

ولكن لربما كان إقصاء التناقض ليس بالهدف المناسب، حتى ولو كان ذلك ممكناً. وقد يكون في الترتيبات المتعارضة التي يأتي بها الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي لخدمة صانع السياسة، إقصاءً مثيراً، خاصة البيروقراطي الذي ينكر أن الصغير من الأمر، يحتاج ويطلب من الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي ذو الفكر الكبير.

ونحن نعلم القليل عن تلك الموضوعات الخاصة بالمواءمة، وغير المواءمة وترتيبات حل المشكلة الخاصة بالإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، ومحلي المشكلة، ومع إعطاء الدائرة الواسعة للأفكار التقليدية من حل المشكلة المتعقل، والإستقصاء المهني الإجتماعي الأقل، لم يرى بعمق في الترتيبات المختلفة التي يستعملها في حل المشاكل ذهنياً وعملياً.

مشكلات الوصول إلى تكيف فعال للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي،

وترتيبات من يقومون بحل المشاكل، لا تثار بشكل فردى عندما توجد علاقة بين العميل والإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى، حتى عندما يقوم الإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى بدراسة مشكلته فى ندوة، مع عدم وجود عميل فى ذهن القائمين بالعمل، فإن إختياره للترتيبات قد يسهل أو يعوق إتصاله مع القارئ، الذى يستطيع أو لا يستطيع الإستجابة للترتيبات والقراء، إما أن ينصرفوا أو يعجبوا بالإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى، كاليوتوبيا، لأن طريقته فى التحليلات لم تأخذ المهام والإهتمامات العملية الكثيرة التى تشغل عقولهم.

ثامناً: قوة البحث الإجتماعى فى الحكومة الديمقراطية،

ثمة مجموعة نهائية من الأسئلة، عن العلاقة بين التحليلات، والتفاعل، كطرق بديلة لحل المشكلة الإجتماعية، تفتعل عداوة خاصة بين الإستقصاء المهني الإجتماعى، والديمقراطية السياسية.

كثيراً من الإستقصاءات المهنية الإجتماعية الشخصية، قد رأيناها غير مؤثرة أو تبدى عداوة فعلية للدور الكبير للتفاعل الإجتماعى فى حل المشكلة الإجتماعية، فخطيئة الإستقصاء المهني الإجتماعى غالباً ما يعبر عنها بوضوح فى شكل عقاب «السياسة»، حتى السياسات الديمقراطية، أو عداوة للديمقراطية تبدو فى الأخلاقيات غير المتشعبة والحيادية.

وفى الأفكار المصاحبة لدور الخبرة العلمية فى عملية إتخاذ القرار. مثال لذلك، ولو أن هناك قدراً من المقاومة بين الإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى، للعمل الموجه للعميل، يقال أنها مبرر كطريق للحفاظ على الحياد، فإن مصدر المقاومة قد يكون فى حقيقة الأمر بالقوة المرتبطة بالدور الذى يؤديه خبير مستقل. وربما لدى الإستقصاء المهني الإجتماعى الشخصى إدراك وإتجاهات تتعلق بقدرتهم الذاتية، والتى تكون غير متناغمة مع نواحي خاصة للديمقراطية السياسية.

واحد تناقضات الديمقراطية السياسية في كيان الأمة، إنها لا تزال تحتاج لتقدير شامل، إن لدى، المواطن عذراً في الشعور بالعجز كالمواطن في نظام سلطوي، والقدرة موزعة على ملايين المواطنين. وما يتبع ذلك من أنه لا يوجد مواطن واحد يتمتع بأكثر من سهم بسيط، وتقريباً، عديم المنفعة. إلى هذا الحد تنشر القوة والسلطة، وتوزيع التأثير في نظام ديمقراطي كبير، مثل تلك التي في الولايات المتحدة، حتى أن الرؤساء، ورئيس مجلس الوزراء، وأعضاء الكونجرس، والنواب، غالباً ما يصابوا بالقنوط، ويتطلب الأمر تعبئة لدرجة كافية، ودعم لينفذ من خلال أفضلية سياسية، وكما قال الرئيس «ترومان» من خلال سلطته، سوف يقول افعل هذا ولا تفعل هذا، وسوف لا يحدث شيئاً.

قد يقال أن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي يعاني من نفس الشعور بالعجز، حيث أنه في بعض النقاط أولت الديمقراطية تاريخياً بأنها وسيلة لأنها تحمل السياسة السبب في ذلك، بينما نجد في بعض النقاط الأخرى يفيدون أنها وسيلة لفشلها، وتؤكد أن ما من جماعة صغيرة أو من أحد يعتقد بأنها تفهم ما نحتاج عمله، وما يمكن أن ننجزه إلى حد كبير من تأثير بعدم الموافقة على سياسة ما، وممارسوا الإستقصاء المهني الإجتماعي قد لا يعلمون أن الديمقراطية تضع عوائق إضافية على الإستقصاء المهني الإجتماعي في حل المشاكل الإجتماعية، ومن بين تلك المعوقات الحاجة إلى أن نفهم ونعرف بعض موضوعات السياسية، ومن أجل تحقيق إنتشار واسع للمعرفة الجديدة، ومعالجة ما يبدو أن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي غير مكترث بهذا الإنتشار.

حيث أن المعرفة هي قوة، فإن جزءاً من الثمن الذي على المجتمع أن يدفعه لمزيد من إستعمال الإستقصاء المهني الإجتماعي، هو أن يدع القوة إلى درجة ما تنزلق إلى أيدي الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، وكيف يحدث هذا الإنزلاق إلى الأيد؟ وإلى أي مدى يمكن ضبط هذا الإنزلاق؟ إلى أي أنواع

السلطة أو غيرها من القوى - تحت أى أحوال، وعلى أى نوع من الموضوعات - هل من المهم أن الإنزلاق قد يقاوم؟ هل الإستقصاء المهني الإجتماعي غير المؤثر ضرورى للديمقراطية السياسية؟ ما هي الآثار التي تقع على الديمقراطية من الإستقصاء المهني الإجتماعي، وتكون ذات تأثير كبير؟ كيف تكون مشكلات التأثير متعلقة بالمشاكل التي يضعها دعاة الديمقراطية ذو الأهلية؟ والأسئلة ليست أقل أهمية لأنها مألوفة.

الفصل السادس

بدائل للسلطوية

- الإستنارة مقابل الهندسة.
- الصياغة التصورية.
- تأثير البحث الاجتماعي على الأطر الفكرية
- لصناع السياسة.
- إنعدام الهدف والتخلف.
- تحول البحث الاجتماعي إلى المعرفة العادية.
- الحجة والمحاورة
- .. الحقيقة والبرهان مقابل الحجة والمحاورة.
- ما بعد قرار البحث الاجتماعي.
- التقرير
- البحث الاجتماعي كفن أو طقوس.

الفصل السادس

بدائل للسلطوية

تمهيد :

إن رد Reduction الإستقصاء المهني الإجتماعي لعلاقة تنافسية ومتكاملة، إلى مدخلات أخرى في حل المشكلة الإجتماعية، يعزى بشكل خاص إلى تعقد العالم الإجتماعي، والذي يسعى الإستقصاء المهني الإجتماعي إلى فهمه، في جزء كبير منه يقلص الإستقصاء المهني الإجتماعي من تلك العلاقة، لأنها فشلت في مواجهة التعقد لإنجاز نوعية سمينها السلطوية المستقلة. ولقد رأينا أن الإستقصاء المهني الإجتماعي عادة ما يساء توجيهه عندما يلحق بنوع من السلطوية التي لا يمكن إنجازها عادة.

ثمة بديل يتبع ويلاحق السلطوية المستقلة، وهو تعقب السلطوية غير المستقلة، ففي الفصل الرابع، أوضحنا لماذا يجب أن يكون البديل هو الواجب إتخاذه - ولماذا الإستقصاء المهني الإجتماعي، لذلك يجب أن يعقب في العلاقات المتشابكة مع المعرفة العادية، ودون النظر إلى أي من الإستقصاء المهني الإجتماعي لا يكون شاملاً بدرجة كافية، ولهذا السبب لا يكون سلطوياً. البديل الآخر هو أن يتعقب أهدافاً غير تلك السلطوية، ومن ثم لا تعقب لكليهما السلطة المستقلة وغير المستقلة والآن سوف نختبر هذا البديل.

بالنسبة لبعض البحوث الإجتماعية الشخصية، من الصعب تصور أي هدف للبحث أبعد من إنجاز السلطوية، أو على الأقل حسماً علمياً، والتي هي المبدأ الأساسي للسلطوية، كما لاحظنا أن الفكرة الأصلية للبحث العلمي، يبدو أنه يشمل الحزم، ومن خلالها تأتي السلطوية، ومع ذلك يوجد بدائل للإستقصاء

المهني الإجتماعي مما يجعل السلطوية غير مفيدة بالضرورة، وإعادة توجيه جهودها يدعونا إلى السعي للبدائل عندما تكون السلطوية هي الوحيدة.

وقد يفترض المرء أن وظائف الإستقصاء المهني الإجتماعي لحل المشكلة الإجتماعية قد قننت جيداً، في أدبيات العلوم الإجتماعية، ولكن يمكن القول أن العملية قد بدأت فقط.

أولاً: الإستنارة مقابل الهندسة،

هناك في أذهان بعض الناس إعتقاد بأن الهندسة الإجتماعية تحتاج فقط للمعرفة السلطوية، بمعنى أن الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي فقط يندفع نحو حلول خاصة عملية لمشاكل محددة جيداً، وهناك صيغة شائعة لدور بديل وغير سلطوي للإستقصاء المهني الإجتماعي هو «إستنارة» عندما يستشرف الشخص لأمثلة إسهام الإستقصاء المهني الإجتماعي لحل المشكلة الإجتماعية، فإنه لا يجد أمثلة غزيرة الوضوح، تلك التي تأتي بها الدراسات الخاصة بهندسة العلوم الإجتماعية، والتي تقدم للمؤسسات الحكومية، ولكن تبدو جلياً في الإستنارة الضرورية للفهم الذي يأتي من خلال الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي مثل حالة آدم سميث، ماركس، فرويد، جون ديوي.

سيعترض البعض على مسألة عقد مقارنة الإستنارة بالهندسة، والتي يستند إلى الإنجازات التي تأتي بها تاريخ الرموز الذهنية وسوف يقولون أن ما تنجزه أحياناً العقول الكبيرة، وتلقى قليلاً من الضوء على الإحتمالات المتبادلة المفتوحة عادة على الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، وتشير الاعتراضات موضوعات مشوقة. والآن كون أن الإستقصاء المهني الإجتماعي يعتبر معلماً مشوقاً على الحياة المعاصرة على الأقل، في الأجزاء الغنية من العالم، ومن الممكن إنجازها مباشرة من خلال عمل جماعي للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي بصورة

أكثر من العمل الفردي أى من خلال العقل الأصيل ونفس النوع من الشمول الذى تسمى الإستنارة إلى إمتلاك سجيتها؟ هل على سبيل المثال مدخل المدخلات والمخرجات للتوجه التحليلي للعمليات الإجتماعية، هى إسهام كبير فى النظرية الإجتماعية بالمقارنة لتلك التى نحن ندين بها إلى العقول الأصلية؟، إذا لم نتعرف على نطاق واسع هل هذا المدخل يبخر قيمتها فقط لأنها تظهر تدريجياً من المجتمع المحلى التعليمى، وعن سجيتها دون اللجوء إلى منظم خاص؟.

رغم أن بعض هذا التمييز المتمثل فى أن الهندسة مقابل الإستنارة، شىء قديم، فإن صيغة محكمة للبدائل لم تنجز بعد، وعلى ذلك، فإن فكرة الإستنارة غير تلك المتعلقة بالهندسة الإجتماعية، فإنها تفتح على الأقل مجموعة من المهام الذهنية للإستقصاء المهني الإجتماعي، والتي فيها مقترحات قد تكون أقل أهمية من تلك الجوانب التى تحتاج إلى دراسات مستقبلية قبل أن نصنفها، وفهمها قد يكون أنه دون إنجاز الشمول، أو السلطوية، أو تلك التى تعيننا دون إيجاد إقتراحات علمية مختبرة من الإستقصاء المهني الإجتماعي، فإنها لا تكون قادرة على توضيح فهم الإنسان للعالم الإجتماعي.

فكرة التقدم، وهى فكرة إنتاج كبير ليست هى إقتراح، ولا يمكن أن تكون كذلك، من حيث شمولية التأسيس، ونفس الشىء يقال عن تحديد ماركس الإقتصادية، أو توظيف الإنشاءات، أو القصدية والتعقل، فإن الحسابات التى تزيد فى الجزء الخاص باستنبات نظرية العلوم الإجتماعية باعتبارها مقترحات لا يمكن إختبارها، ولم تختبر، ولا يمكن أن تكون شاملة. لذا لا يمكن أن تكون سلطوية على أى وجه، رغم أنها محكمة، ولكن تلك الآراء نقترح دوراً للإستقصاء المهني الإجتماعي، حتى ولو أنها لم تزل غير مفهومة جيداً، وأنها لا ترجع إلى سلطويتها.

وجد بعض علماء الطبيعة أن تمايز الهندسة - والإستتارة غير صحيح بالرجوع إلى وظائف العلوم الطبيعية، وفي رأيهم أن المعرفة بالهندسة ليس علماً في الحقيقة، وفي الحقيقة أن المعرفة الهندسية التي وجدها تشار، ولا تزال تشير الدهشة من أنها غير مستقلة عن العلوم. وإذا ما كانت دراسة العالم الإجتماعي عن هذه النقاط موازية لوجهة نظرهم عن العالم المادى والفيزيقي، ثم الإستتارة والهندسية قد تشير إلى الأنشطة الذهنية إلى أبعد من الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصى الذى يبدو أنه مكون معقولاً. فالهندسة الإجتماعية الجيدة، قد تتطلب إستقلالية لتقاليد ذهنية أكثر من تلك الممنوحة للإستقصاء المهني الإجتماعي، وتبعد إلى حد كبير عن العلوم الإجتماعية. ولربما على غير ما هي عليه العلوم الطبيعية فإن العلوم الإجتماعية قد تتطور لتكون غير سلطوية، بينما الهندسة الإجتماعية تستمر لتكون سلطوية.

على أية حال لا يزال أمراً عادياً أن نجد أدبيات العلوم الإجتماعية تطور وتؤكد (على الأقل إحتمالياً) تعميمات لتفسيرات مستتيرة، والتي من خلال تطبيقات البحوث الإجتماعية (أى هندسة)، ما يطبق على الحلول الخاصة بالمشكلات الإجتماعية، مثل هذه النظرة تتحدى الآراء التى وصلنا إليها الآن، من أن الإستمرار فى الإستتارة قد يعفى الإستقصاء المهني الإجتماعي من الإستمرار فى السلطوية، ولكن هناك إعتراضين سجلاً بخصوص هذا التفسير الإصطلاحي: الأول هو أن بعض الأمور الشاذة القليلة (إلى حد كبير فى علم النفس والإقتصاد) لا تنتج العلوم الإجتماعية حقيقةً، ولا تؤكد التعميمات، وتلك التى أنتجت يعوزها إلى حد كبير الشمولية، والسلطوية.

الثانى: هو أن «الباحثين» التطبيقيين، أو المهندسين الإجتماعيين، لا يطبقون فى الحقيقة مثل هذه التعميمات كما يقدمها علماء الاجتماع، وبدلاً من ذلك يأتى ما يسمى عادة «البحث التطبيقي» وهى جهد من النوع المميز، وهى تطور

تعميماتها عندما تحتاج إليها، من خلال جهودها الخاصة وباختصار، عندما يحتاج المهندسين الاجتماعيين المعرفة السلطوية، فإن عليهم تطوير تلك المعرفة السلطوية لأجلهم.

أضف إلى ذلك، أن بعض مؤرخي العلوم، يجدون أنه من الضروري أن نميز في العلوم الطبيعية بين «الهندسية» بالمعنى العادى ونوعاً آخر من البحث الفكرى الذى هو ليس هندسية تماماً، ولا علماً بصورة تامة، وأنه من خلال إرتياد الجوانب الجديدة للإحتمالات التكنولوجية، تفتح أبواباً نحو التقدم العلمى، مثلاً لذلك: إرتياد الفضاء، أو لربما الإستنساخ، إنها أنشطة إرتيادية مفتوحة الأطراف، والتى تستعمل ولكن ليس ضرورياً أن نبتدع معرفة علمية جديدة، لا تتدخل فى تصميم تكنولوجيا جديدة كما يحدث فى الهندسية.

وإذا ما كانت العلوم الاجتماعية من هذه الوجهة، مثل العلوم الطبيعية، فإن هناك وظائف هامة يجب أن تؤدى، وتقع بين الإستنارة والهندسية، وقد يكون هناك أنواعاً فريدة من الإستقصاء، فالتأمل وتصميم العالم الاجتماعى، والذى يختلف عن التحليلات السياسية الخاصة، أو المشاكل السياسية. إنها تحتاج إلى إكتشاف الفضاء الاجتماعى، ويعتبر «بارينجتون مور» واحداً ممن حاولوا مناقشة أن موضوع العلوم الاجتماعية يمكنها أن توضح بشكل أفضل مدى البدائل المحتملة، وإحتمالية الحركة المؤثرة. ويدو فى تلك الإحتمالات أن يكون هناك فرصاً للإستقصاء المهنى الاجتماعى لكى لا يكون سلطوياً.

١- الصياغة التصورية،

لقد عملت بعض المحاولات لتوصيف ما هى تركيبة الإستنارة وملحقاتها من ثقافة البحث الاجتماعى التنويرى، يقول بعض الناس أنها ليست من خلال

المعلومات الجديدة، أو حتى من خلال التحليلات المساندة، ولكنها من خلال التصورات الجديدة التي إما تضيف أو تنعش (تثير)، وفي واحدة من الصيغ:

فالبحث الإجتماعي يمكن أن يستعمل في إعادة التصور الذي يميز موضوعات سياسية، أو حتى إعادة تعريف موضوعات السياسة. لذا فالبحث الإجتماعي قد ولد السياسة لدى صانعي القرار، ونحو موضوعات جديدة. وتحويل ما كان بدون مشاكل إلى مشاكل سياسية (هناك مثال جدلي هو الطيران الأبيض) وبالمثل قد تتحول مشكلة إجتماعية قائمة إلى عدم وجود مشكلات (إستعمال المارجونا)، وقد تكون إعادة فعالة للطريقة التي يعتقد فيها المجتمع بالنسبة للموضوعات (أى معدلات معقولة للبطالة)، وحقائق الموضوع الذي ينظر إليه على أنه قابل للتغير، والمقاييس البديلة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ويبدو كل هذا أن تكون بدائل لإستمرارية معرفة السلطوية، وإنها قد تكون مفيدة لما تتابع تناوله.

٢- تأثير البحث الإجتماعي على الأطر الفكرية لصناع السياسة،

مع الإشارة للتصورية، هناك ظاهرة تستحق الإشارة، هي التقارب بين صانعي السياسة مشابهة إلى التقارب بين العلماء على أطر تحليلية، كمثال التي سماها Thomas Kuhn نماذج "Paradigms" أى تصدى صانعي السياسة لمشاكل خاصة، في ضوء الإطار العام، أو منظور ينظم الفروض التفسيرية، ومدى الحلول التي نحن عازمون على أخذها بعين الاعتبار، وفي دراسته عن سياسة جناح الأحداث أوضح «الفرد كوهن» Alfred J. Kohn السيادة بين صانعي السياسة في مثل ذلك الإطار.

ولو أن الربط بين إطار أو نموذج في العلوم الإجتماعية، والذي نحن هنا نسميه إطار صياغة السياسة، يبدو أنها مفككة جداً، والإرتباط في الحقيقة

موجود، فصناعة إطار السياسة مشتق من البحث الإجتماعى، وفى دراسة «كوهن» يبدو أن صانعى سياسته يشتركون أولاً: فى الإطار الفكرى الذى يمثل فهمهم الغائب لعلم النفس الأكاديمى.

وتبعاً لذلك تنازل عنها فقط لأن يحل محلها غيرها ممثلة فى التساوى فى الفهم الغائب لعلم الاجتماع الأكاديمى^(١) مرة أخرى يبدو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يقدم إسهاماً ليأخذ شكل المعرفة السلطوية.

طبيعياً قد يرى المرء من مثل حالة Kohn أن العلوم الإجتماعية الأكاديمية، ليست إلا نافذة تغطى إستراتيجيات السياسة المختارة بأرضية أخرى، أو أنها تقوى هامشياً، أو تنقى أطر السياسة المختارة بأرضية عملية، ولسنا فى حاجة إلى إنكار إعتقاد الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى على أطر تاريخية سابقة، والتي حصلوا عليها من مكان آخر فى المجتمع من القائمين على حل المشاكل العملية، مثلاً: أو من المعرفة العامة التى وفرها الإستقصاء المهنى الإجتماعى، ومن هذه الوجهة كما سبق تحديدها، معتمدة وغير مستقلة، فجميع هذه الاحتمالات فى جانب، فى الموقف المباشر، لإعتقاد محلى المشكلات قد أغلقت على أساس أطر الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وقد تكون الأطر التى يقدمها البحث الإجتماعى قوية ودائمة.

ومن ثم، وحتى لو لم يكن صنّاعى السياسة يعودون إلى البحوث الإجتماعية فى كثير من الطرق المعتادة والمتوقعة، من أجل بيانات معينة، وفروض دراسة وإيضاح، أو تقييم سياسى، وقد يأخذون الإطار الكلى المنظم أو المنظور الخاص

(١) فى مثال «كوهن» على أية حال لا يمكن القول أن نموذج صناعة السياسة يتبعه بعض تحركات فى العلوم الإجتماعية، لأن للتمويل أصوله المذاهب المنافسة فى العلوم الإجتماعية، علاوة على ذلك يلاحظ كوهن أنه لا يمكن أن يكون التحول نتاج بحث يرضى عنه، ولا أن العلماء الإجتماعيين عملوا منه حالة يختارها صنّاع السياسة بيسر وسهولة.

بعملهم من وجهة نظر العلوم الاجتماعية الأكاديمية، وقد يكون محكماً ولو أنه لا يكون سلطوياً. ومن المحتمل أن يكون في بعض الأحيان إسهاماً كبيراً للإستقصاء المهني الإجتماعي بالنسبة لحل المشاكل الاجتماعية.

٣- إنعدام الهدف والتخلف،

وبتطبيق واحد من البدائل السابق ذكرها، وهو أن الإستقصاء المهني الإجتماعي كان شرطاً لبعض إسهامات ذات المعنى لحل المشكلة الاجتماعية، وهذا يتطلب تقبل تخلفاً ضرورياً وغياب الأهداف حتى يمكن الوصول إلى إنجاز تأثير ملموس.

مثال واضح هنا للإقتصاديين من أتباع «كينسين» Keynesien فقد أنجز الآثار التامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فقط بعد جيل من التأخر، وأصبح هذا سائداً في السياسة الأمريكية، متسبباً في التخلف من ١٩٣٠ إلى ١٩٦٠، وقد أنجز تأثيرها الكبير بعد إنعدام الهدف المركب، فنظرية كينساي تحركت أولاً من إقتصادى مهني، إلى خريجين من الكلية، ثم تحركت أخيراً في مواقع في الكلية، وكتبت كتباً مرجعية، وتعليم طلبة قبل التخرج، فقد غرسوا فهماً لأفكار كينساي، والتي نقلت إلى الشرعيين والبيروقراطيين عندما تحرك طلبتهم من غرفة الدراسة، ثم تحركوا إلى مواقع التأثير السياسي لصانعي السياسة. وبدراسة عدد من مثل هذا التخلف والإنتشار المعقدة، دلت على أنه كامن، ومحتمل الوقوع على المستوى الإعلامي، لأن الإنتشار يتحرك بمعدلات مختلفة في دول مختلفة - في حالة كينساي أسرع كثيراً في بعض الدول منه في الولايات المتحدة.

ثمة ظاهرة أخرى للتخلف يمكن أيضاً توضيحها من الإقتصاديين، إذ يعمل الإقتصاديون محلاً خاص بالعملة والسنوات المالية - مما يعتبر نظرية مصغرة ويهتمون أساساً ويعدون الأمة لعبور هذه الفجوة، لذا فهو على الأقل تم متأخراً

عشرة أو خمسة عشر سنة لمساعدة المقررات الخاصة بتجنب هذه الفجوة، وبالمثل حول الإقتصاديون كثير من إنتباههم للتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فقط، عندما نهضت التجارة فجأة، وبسرعة. ولكن مرة أخرى كانت متأخرة جداً، لأن المشاكل العملية الطارئة لا تنتظر عشرة سنوات أو أكثر لتمحيصها لنظرية التجارة العالمية، ومرة أخرى وقعوا في هذا الفخ غير معدين للتعامل مع المشاكل العملية للتنمية في العالم الثالث، والتي تحولت إلى أم صناعية، ومرة أخرى وقعوا في ميدان البحث، والتي كانت الإجابات عنها متأخرة جداً على الأقل، من حيث إتخاذ القرارات، بالنسبة لنواحي التنمية التي كانت قد قامت فعلاً.

هل مثل هذا التقرير ينطبق على الحاجة إلى الإستقصاء المهني الإجتماعي للفهم، ومن ثم التغلب على الفجوة والإنتشار المعقد؟ أو أنها ترى أن المسار البطيء، وغير المباشر طريقة غير مقبولة لأفكار الإستقصاء المهني الإجتماعي؟.

٤- تحول البحث الإجتماعي إلى المعرفة العادية؛

عندما يكون التخلف طويلاً تمر بعض معرفة الإستقصاء المهني الإجتماعي إلى دائرة عامة، إما بين الصفوة، أو بين السكان ككل. فقدّر كبير من المعرفة الإقتصادية، كمثال، «سميث»، «ريكاردو»، أو «ستريان»، «مارشال»، «كيسنای»، قد انفصلوا الآن عن مصادرها، وقد إتخذها أشخاص ممن تقبلوها، بالرغم عن جهلهم بالقواعد التي قامت عليها، أخذوها بنفس الطريقة التي إتخذوها في حياتهم للمعرفة المتعلقة بدوران الأرض وكرويتها وكثير من تلك المعرفة الإقتصادية ليست حاسمة وشاملة، أخذوها كأساس للحركة بالرغم من عدم شموليتها علمياً. ومع ذلك كثير منها سيقول عنها معظم الإقتصاديون، أنها في أكثر الاحتمالات صادقة عن المعرفة التي تحل محلها أو التي تعدل منها أو تحسنها.

هل هذه هي الطريقة التي يقوم بها الإستقصاء المهني الإجتماعي بإسهامه الأساسي إلى حل المشكلة الإجتماعية ؟ كثير من الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصى يعتبرونها إقتراح مذلة، ولكنها ليست كذلك، إنها تترك مجالاً واسعاً جداً للإستقصاء المهني الإجتماعي، وتترك الباب مفتوحاً للإحتمالات التي يكون فيها الإستقصاء المهني الإجتماعي نتيجة محورية للعالم، بالطريقة التي تتحرك بها من مساعي تقليدية للشمولية العلمية، والسلطوية. وعلى أية حال فإنها تشير إلى تغيير ليس أقل في الإتجاه إلى الدراسة والبحث. فالسؤال يستحق إستطلاعاً، حتى إذا ما كان الإستطلاع نفسه سوف يكون غير شامل وغير حاسم.

ثانياً: الحجة والمحاورة؛

يؤدي الإستقصاء المهني الإجتماعي وظائف من السهل إختلاطها مع إنجازات سلطوية ويمكن إدراك ذلك جيداً إذا ما كانت داخلة في عملية الأخذ والعطاء في صناعة السياسة.

١- الحقيقة والبرهان مقابل الحجة والمحاورة؛

بالرغم من التقبل التقليدي للقول بأن الإستقصاء المهني الإجتماعي مشغول بالسعى وراء الحقائق الحاسمة والبرهان فإنه بدلاً من ذلك مشغولة بإنتاج الوضوح الحاسم والمحاورة، وينكر تعقد المشكلة إحتمال البرهان والإقلال من السعى وراء الحقيقة، أى السعى وراء تلك الحقائق المختارة التي إذا ما نمت جيداً فإنها تشكل حجة تدعم المحاوراة المناسبة. ونحن لا نعى هنا أن الحجة تصنع دون الحاجة إلى بيانات، أو أنها تنبت حجة عكسية، أو أن المحاوراة تقلل من البرهان، عن مثل هذه الحقائق عند تأسيسها نحن نعى فقط أن نلفت النظر إلى الشخصية التي لا مناص منها في محاولات البرهان، وتقليل الناجم من مثل محاولات المحاوراة، والبحث عالى المستوى للإختيار، لمجرد إظهار هذه الحقاذاق، والتي تربت على

محاورة كشاهد على، أو ضد الموقف موضوع المحاورة. هناك حاجة إلى قواعد جديدة للمراجعة، أو إيجاد البرهان المناسب الذى على الاستقصاء المهني الإجتماعي إنجاز.

وقد وضع «ماجون» Majone تلك النقاط مع الإشارة إلى التحليلات السياسية. ونحن نرى أن نظرتة يمكن تعميمها على جميع أشكال الاستقصاء المهني الإجتماعي بما في ذلك كثير من عناصره العلمية الإجتماعية.

٢- ما بعد قرار البحث الإجتماعي،

يكتب القضاة آرائهم بعد أن يتخذوا قراراتهم القضائية، ويخدم الرأي القرار الذى يوصى به للآخرين، وفي كتابته قد يوضح رأى القاضى عن علاقة القرار بالقرارات الأخرى التى إتخذها، ومن ثم تنظيم فكرة بطرق تساعد على التوافق مع آرائه وقراراته المستقبلية، وعلاقة الموضوعات أو القضايا فى الآراء القضائية بتلك الموضوعات أو القضايا التى تأتى له بقراراته العملية، والتى إما تكون بعيدة أو قريبة.

يذهب Majone ليقول بأنه يوجد شكل متوازى وبقدر كبير للإستقصاء المهني الإجتماعي، ويتفق مع النتائج ويتفاخر بالعقلانية فى إتخاذ القرار الذى وصل إليه، من خلال المعرفة العامة. ولكن يضيف لها أن الإستقصاء المهني الإجتماعي ليس من السهل قبوله كترشيح للآراء التى وصلوا إليها، وهو أمر محبط لمصطلح العقلانية. أى يقلل من قدرها. وقد يختبر القرار، أى السؤال: هل يمكن إيجاد أرضية من خلال الإستقصاء المهني الإجتماعي نستبعد فيها القرار الذى وصلنا إليه، من خلال المعرفة العامة، والتحليلات. وهو أيضاً قد يحظى بقبول القرارات التى يتخذها الآخرون، دون النظرة المهنية، وهى أيضاً ترضى الرغبات القوية لدى متخذى القرار، حتى يروا قراراتهم بمنظور عقلاني، وهى تعمل على إيجاد شكل مفيد وقابل للإختبار الذاتى.

فى كل إستعمالات ما بعد القرار للإستقصاء المهنى الإجتماعى نود أن نقول أنها ليست سلطوية للفعل والعمل، ولكنها أتت هكذا بعد هذا العمل. فبعض الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى سوف يرى ذلك من سوء إستعمال الإستقصاء المهنى الإجتماعى. وواضح على أية حال، أن كثيراً من الإستقصاء المهنى الإجتماعى هو من هذا القبيل. وأنه من المهم أن يوضع هذا العمل أبحاث مستقبلية. إن الإحتمالات الكثيرة أو الأعظم للإستقصاء المهنى الإجتماعى هو أمر مقدر فى طريق لا يمكن القرب فيها، وهى أنواع من السلطوية.

إن التقرب من الإستقصاء المهنى الإجتماعى مثلاً عندما يأخذ الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى من قبل منظمات صنع السياسة كان من الصعوبة بمكان أن نجد أمثلة للإستقصاء المهنى الإجتماعى ذات التأثير على ما لا مفر منه من النظر فيما بعد القرار، ومن ثم فهو سلطوى القرار.

ومن الممكن عند أى طرف أن يكون الإستقصاء المهنى الإجتماعى على ما يحدث يمكنه تحقيق السلطوية للعمل من خلال وضع قرارات مسبقة، فى نظام فكرى بواسطة القرار المسبق ومدافعاً عنه.

ثالثاً: التقرير:

فى سرد ما ينجزه الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وما لا ينجزه فى صناعة السياسة فى واشنطن، يلفت «زيفلين» إنتباهنا للمعرفة المبرهنة بشكل ضخم، وتمسك به صانعى السياسة، لمعرفة ماهية مشكلاتهم. نحن نعلم الآن ما لم نعرفه من قبل، من هم الفقراء، أين هم، وما يعوزهم أكثر من ذى قبل. ونحن نعلم أى أجزاء الأمة تنمو، وأبها لا ينمو. أى أجزاء مدننا أقل أو أكثر تعج

بجريمة الشارع أو إنحطاط البيئة الحضرية، من هم بين أطفال الأمة ممن تعلم أو لم يتعلم القراءة.

وبدون التقليل من الإنجازات الكبيرة، لاحظنا أنها تبدو في شكل تقرير أكثر منه علم، ولو أن الاستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي يشير السلطوية، فهو في هذا النشاط المتواضع كثيراً ما ينجح، وبالمقارنة بالمهام التي ينجزها التعليم العلمي، فهو عمل سهل، ومؤكد النتائج، وبخاصة إذا ما وجد إلى جانب القدرة المستمرة للعلوم الإجتماعية الأكاديمية، فإنه ينمو أكثر من إسهامات متناثرة للإستقصاء المهني الإجتماعي لحل المشاكل الإجتماعية، بدلالة كبيرة وأكثر وضوحاً مما أنجزوه أو يمكن أن ينجزوه من خلال ما أنجزه التعميم العلمي السلطوي.

والأسئلة المحتملة إثارتها للإستكشاف. إذا ما أخذنا بعين الإعتبار باستمرار التعميم العقلي المنطقي، فإن هناك تقريراً بسيطاً (يقال عن الدخل لدى عائلات بورتريكو في مدينة نيويورك) وفي الجانب الآخر يمكننا أن نسأل أين تقع الأنواع المتعددة للإستقصاء المهني الإجتماعي على هذه المتواليات ويمكننا أيضاً أن نسأل عما إذا كانت بعض المواقع تبدو أكثر فائدة لحل المشاكل الإجتماعية عن غيرها. وعلى العموم يجب أن ننظر إلى الإستقصاء المهني الإجتماعي دون الخلط العادي المفروض بمرجعية السلطوية، على مستوى التعميم العلمي، وبدون إزدراء للخدمة التقريرية السابق تقديمها لرجال الصحافة فقط.

رابعاً: البحث الإجتماعي كفن أو طقوس :

أخيراً، يعتبر دائماً رياضة شعبية في بعض الدوائر لكي ننكر أن هناك بعض الرموز الكبيرة في تاريخ الفكر مثل آدم سميث، ماركس، وفرويد، شكلوا وأنجزوا بمهارة جهازاً للفهم والذي يشيع داخل المجتمع. وإذا كان ذلك دورهم، وأن مثل هذا الدور دور مفيد، حتى ولو كان من حسابات تقليدية، وأصبح الآن كيف

تعمل العلوم الاجتماعية، ولا تفقدها لربما مثل هذا الشكل يبدو أكثر فنية عند العلماء. إذا كان الأمر كذلك فالمفروض أن يلعب دوراً مختلفاً في حل المشاكل الاجتماعية عن ما هو عادة يعتبر سجية عندهم، الإحتمال ليس طائشاً ويتطلب إختباره بديلاً عن السلطوية.


ومع إتخاذ رؤية مختلفة من الإستقصاء المهني الإجتماعي، يمكن أن نسأل هل عملياً لنفس السبب يقوم الرقص في المجتمعات القبلية. إننا نرى في كثير من النقاط ما يبعث على التسلية، بل ويكون أكثر تسلية عند المساهمة فيه. طقوسه مصممة لتأني بالإطمئنان والراحة النفسية، ومما لاشك فيه فإن العقيم من الإستقصاء المهني الإجتماعي يحدث مثل هذا الأثر، لأنه ببساطة يشعر بعض الناس بالراحة، إذا ما إتخذوا قراراتهم بأنفسهم بعد إحتفالات من التحليلات، ومهما كان شمول هذه التحليلات. وهي أيضاً تأني بالراحة لأنها تبدو وكأنها تلمس طرقاً للمكانة المؤثرة للعلوم الطبية لدراسة العالم الإجتماعي. وكطقوس فإن الإستقصاء المهني الإجتماعي قد يقوم بوظائف أخرى تستحق البحث فيها.

فوق كل تلك المقولات في هذا الفصل، يبدو واضحاً أن الآداب حول الإستقصاء المهني الإجتماعي يجب أن تعفف عن إسهامات معتمدة حول حل المشاكل الاجتماعية، ولا تشغل بالها بالشائع من المعرفة السلطوية.

ولكل وظيفة يؤديها الإستقصاء المهني الإجتماعي كبديل لما سبقه من الفروض السلطوية، تبدو الحاجة لإستكشاف فهماً، وخطوط هادية للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي. ونحن نرى أن المؤلف من الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي يشغل بالناس مع السلطوية، ولقد اعتدنا أن نقلل من قيمة خدمات أخرى للإستقصاء المهني الإجتماعي لحل المشاكل الاجتماعية، ولذلك نبقى صامتين على ممارسات الإستقصاء المهني الإجتماعي المناسبة لتلك

الخدمات. أو ما هو الحد الأدنى للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي لأداء خدمات عديمة الفائدة في أعقاب البدائل السلطوية.

إن التأكيد على ما ينتجه الإستقصاء المهني الإجتماعي من آثار كوميدية فإن الأخير في ظروف يكون فيها المدلول وإطار العمل، ليس من بينها ما قد يكون سلطوياً عن أية حال، ويناقش ولو أنه قد يحتاج إلى نفس الإختبارات المنتقاة من الفروض، الديمقراطية، وظائف إجتماعية، والتنافس. وأن الأخذ بعين الإعتبار أن الخطوط الإرشادية قد تحرر الإستقصاء المهني الإجتماعي لأداء واضح، مع مزيد من المهارة في الوظائف لحل المشاكل، ويصبح مألوفاً تعطله، أو يحيط سمعته بالغمام.



الفصل السابع

الخطأ المختلط

- الإسراف.
- الإزعاج والتوتر في النظام.
- التحليلات السياسية وتحليلات النظم.
- العقلانية المفرطة في البحوث المهنية الاجتماعية
- الشخصية.
- نتائج الوصفات المقترحة.
- عوائق وإخفاقات أخرى.

الفصل السابع الخطأ المختلط

تمهيد :

يبادر القارئ لهذا المخطوط في صورته المبكرة بتوجيه سؤال لنا: هل أنت تريد أن تقول أن الإستقصاء المهني الإجتماعي فشل في القيام بما يجب عليه، أو أنك تريد أيضاً أن تقول أنها تشكل معوقات إيجابية لحل المشاكل الإجتماعية؟ ونحن نريد أن نقول الإثنين. ويمكننا عمل ذلك بالنظر إلى إضافة ما هو مائل للعيان مستقبلاً للإستقصاء المهني الإجتماعي. آثارها هو أن الإستقصاء المهني الإجتماعي في بعض الأحيان نزيد في تضخمه، ويتظاهر، ومضوني - ومن هذه الناحية يكون عائقاً إيجابياً لحل المشكلات الإجتماعية. وعلى أسس أخرى يكون الإستقصاء المهني الإجتماعي، ضرورياً لحل المشاكل الهامة - وفي هذه الناحية ينحرف.

أولاً: الإسراف :

وملمح واحد هو اللامبالاة والإسراف النسبي للإستقصاء المهني الإجتماعي، والذي يمكن النظر إليه ببساطة كفشل. ولكن إذا ما كانت هناك عروض وممارسات غير سليمة، وإسراف في مصادر الإستقصاء المهني الإجتماعي يمكن النظر إليه أيضاً إلى الإسراف كمعارض. الأمثلة هي في البحوث التي تجرى على معظم الموضوعات التي تحدث لأي شخص، والتجمع المكلف السريع من بيانات سائرة إلى زوال (كتلك التي نوقشت لموضوعات كثيرة من دراسات الانتخابات والتصويت).

وكمثال آخر، المؤسسات الحكومية مرة تلو المرة تعين وتضطلع (بحكم

القانون أو بمقتضى السلطة) القيام بمسؤوليات فوق احتمال أى شخص أو أى مؤسسة. وهم مع ذلك لا يقاومون تلك الواجبات لأنهم محولين ويعملون فى حدود تحملهم ولا عبء للنتائج. وأيضاً سوء إستعمال الأمور تستمر المؤسسات المنتشرة، وهذا يؤدى إلى الإسراف لأن ما يترتب على غير المحتمل يكون كذلك بالنسبة للإستقصاء المهنى الإجتماعى.

والإستقصاء المهنى الإجتماعى، على أية حال، قد يكون النتيجة لإختيار مشروعات فقيرة بمعرفة أنصار الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أنفسهم أكثر من المشروعات المسرفة التى تسمى بمعرفة المستعملين للإستقصاء المهنى الإجتماعى. حيث أن معظم القائمين بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى تختار مشروعاتهم دون اللجوء إلى عميل بعينه. مع الإقتناع كما نعتقد أنهم كذلك، فإن أنصار الإستقصاء المهنى الإجتماعى لديهم قدرات مطلقة، جدية ومهنية. بعيداً جداً عما هو عملياً، وما يملكه الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى لم ينو مطلقاً، ولا جدياً، ولا مهنيّاً لإختيار المشروع، أو إلى السؤال الأكبر عن كيف تكون القدرة والتكاليف، وهو المصدر للإستقصاء المهنى الإجتماعى، الذى يجب أن ينتشر فى المجتمع.

ومع الثقة فى إستعمال أى من الإستقصاء المهنى الإجتماعى، إلا أنه يختار الممارسون غالباً، والمشكلات أو الموضوعات دون تمعن وتفكير فيها، ولا إمتداد للدراسة المهنية - لتكلفة حل المشكلة، وفائدة النتائج المهنية التى ينفذون بها مشاريع البحث المتناهية فى الدقة والذى يتناقض مع الطريقة الشخصية والموضوعية، التى يختاروها بها. لقد بدأت على طول المسار فى المدارس العليا وهى تلك التى «أتمتع بعملها»، أو أنه موضوع يتفق مع الأدوات التى أجيد إستعمالها.

ومع مزيد من المحاولات للرضاء عن إختيار المشروع، على سبيل المثال: تلك

التي تبدو متلائمة مع الإعتمادات لتكاليف البحث. تعتبر أفضلية مثالية، ومسألة تجريبية أكثر من أن تكون طارئة، ومن ثم تكون دراسة جادة في بعض الدراسات الابتدائية، استفسرنا من بعض علماء علم الاجتماع الواعدين عن تفسيراتهم العقلانية لإختيار مشروع، كان تبريرهم أنهم لا يدعون في مشروعاتهم إلى ترقية معرفتهم عن كيف، ومتى يكون علم الاجتماع مفيداً، ولكن ببساطة للحكم على «أهمية» المشكلة موضوع الدراسة لإبراء المشكلة، فيما عدا أن يكون على فرض نحن نتحداه من أن الإستقصاء المهني الإجتماعي هو دائماً علاج مناسب للمشكلة، والحكم على أهمية المشكلة يكون ساذجاً، ولا يمكن الدفاع عنه برمته، وإنما يقودنا إلى أولويات البحث.

وغالباً ما تُبرره المشروعات على أساس أن كل معرفة مفيدة. وحيث أنه الآن أو فيما بعد نحن في حاجة إلى أن نعرف كل ما نستطيع معرفته، فإن أى مشروع صحيح التصميم يستحق القيام به. إنه قياس للبراعة في إختيار المشروع، وأنه هو المشروع الذي يدافع عنه الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي منطقياً. لأنه إذا ما كانت قيمة الإستقصاء المهني الإجتماعية عالية لدرجة أن تعدنا بنتائج من النوع الذي يستحق البحث. إذن يجب أن نعتبر الإستقصاء المهني الإجتماعي مصدراً ثميناً لا ينبغي التفريط فيه. وأن قيمتها المفروضة هي التميز والتفرقة بين أى مشروع. ولكن تدعو بدلاً من ذلك إلى تراكمها بعناية. وفي الحقيقة يكون تراكم مصادر البحث هاماً بالنسبة للمشاكل الإقتصادية.

ثانياً، الإزعاج والتوتر داخل النظام،

لقد ذكرنا أن بعض المشاكل تستدعي التفاعل النشط أكثر من الحلول التحليلية أو حلول عادية أكثر من معرفة الإستقصاء المهني الإجتماعي. ولكن كثيراً من تلك المشاكل، يذهب فيها الإستقصاء المهني الإجتماعي إلى الكتابة

والكلام وكأنها تسهم فى الحل . وغالباً ما يدخل عليها ما يزعم القائمين على حل ، ويكون معوقاً إيجابياً لحل المشكلة الإجتماعية . فالإزعاج الآن على الصوت ، وأحياناً يحاوله الإستقصاء المهنى الإجتماعى على الجنس والمدرسين أمثلة جيدة لذلك - تقريباً أصم ، وكذلك يكاد يكون مستحيلاً للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أن يعترف بإحتمال أن مقولاته جزء من المشكلة ، أكثر من أن تكون جزءاً من الحل . وللتأكد فإن الإزعاج لا يكون على الأقل واضحاً - ويتخصص فى إحداث القفلة على الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى عند إسهامهم المحدود، ونزعتهم إلى تقديم خدماتهم حتى ولو لم تكن فى حاجة إليها .

سبب آخر للإزعاج هو أن الموقف المؤسس للإستقصاء المهنى الإجتماعى فى المجتمع ، وأخذاً بعين الإعتبار عدد الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى الذى يمارسه المختصون ، والنمو فى الإعتمادات المخصصة للإستقصاء المهنى الإجتماعى فى العام ، منذ الحرب العالمية الثانية ، وحضورها الكلى فى الحكومة والدور الجديد الذى يظهر فى الثقافة الغربية ، فإنه يجب أن ينظر إليها كواحد من أكبر المزعجات للمؤسسات فى المجتمع ، وذلك بالمقارنة للأحزاب السياسية ، ووسائل الإعلام ، والمشروعات التجارية .

هناك ملمح خاص للإستقصاء المهنى الإجتماعى - غير ذلك الخاص بمعدل نموه بالمقياس المعاصر - والذى يبدو أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى لم يعطى له الآن إهتماماً مناسباً ، هل هى خروج جديد ، وفرض مؤثر على الثقافة العامة . والإستقصاء المهنى الإجتماعى الآن روتينى بين الأخبار ، وفى كتب الإستقصاء المهنى الإجتماعى ، وحتى بين مقالات الجرائد ، والتقارير الفنية فى نشرات المكاتب الحكومية ، وما تنطق به مخرجات الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى ، هى طروحات معاصرة تصفها «أحداث وسائل الإعلام»

ولقد نجح علم النفس اليوم فى نشر الإستقصاء المهنى الإجتماعى فى علم النفس للقارئ العادى، وتنتج تقارير Coleman تعليقات ذائعة الإنتشار، وكذلك النقاش المستمر فى الصحافة من قبل البعض يثير جدلاً حول نقاط منتقاه فى موضوع سياسة الثبات لدى جمهور التلفزيون، وفى حالة بعض المشكلات التى تأصلت، استندت المحكمة العليا إلى الإستقصاء المهنى الإجتماعى الذى يستند إلى علم الإجتماع، وتبعاً لذلك وضعت، نتائجاً على أجدنة النقاش العام. ربيع «جون كينث» John Kenneth من خلال سلسلة من الكتب والتليفزيون ليس أقل من مكانة لشخصية عامة أكثر مما حصل عليه «ستوربيرد»، و«روبرت ملك فامارا»، و«ديفيد روكفلر» وغيرهم.

إن تنامى المؤسسية والشائعية للإستقصاء المهنى الإجتماعى كمصدر للإزعاج فى النظام، قد لا يكون مستقلاً عن المزاج الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى عند تقديم خدماتها غير القابلة للنقد فى كل الظروف، وبالنسبة لجميع المستعملين المحتملين. ولكن إلى درجة ما، يدعون بصورة خاصة تفسير الطموح المنتظم والشائع للإستقصاء المهنى الإجتماعى.

ثالثاً: التحليل السياسى وتحليل النظم،

من المحتمل أيضاً أن مكانة جديدة خاصة لبعض أشكال الإستقصاء المهنى الإجتماعى تشكل عائقاً فى سبيل حل المشكلات الإجتماعية، بالرغم من فائدتها الكبرى فى تطبيقات أخرى. وتفوق متنامى من وجهة نظر الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى عن كيف يمكنها الإسهام فى حل المشكلات الإجتماعية، يرجع بوضوح فى حل المشكلة الإجتماعية عن طريق الإستقصاء المهنى الإجتماعى، فى شكل خاص من المشاكل الإجتماعية، يسمى التحليل السياسى، وهناك شكل شائع يسمى تحليل النظم.

وفى هذا المدخل يكون أمراً واجباً على الإستقصاء المهنى الإجتماعى

الشخصي، أن يؤدي كل الخطوات الضرورية لحل المشاكل الاجتماعية، (والتي يمكنه بعدها أن يوصي بها إلى صانعي القرار). من حيث هوية المشكلة وتعريفها، ونسوق الطرق التي يمكن بها تحسين، البحث عن القرارات الخاصة لكل واحدة من الطرق العديدة، وتقييم التطبيقات واحدة إزاء الأخرى، والمجموع الكلي لكل الإعتبارات المتعلقة بالتوصيات الخاصة بالسياسة. كل ذلك يصبح من مهام الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي.

على أية حال، في حل المشكلة الواقعية والمعقدة، يجب إنجاز كثير من تلك الأنشطة: التعريف، تقدير، ووزن، وإصدار أحكام - والتي تتم من خلال أحكام عملية، وشكل من أشكال التحليلات العادية ومن أجل ذلك وليس بعيداً عن السؤال من أن الإستقصاء المهني الإجتماعي يمكن أن يكون في الغالب مفيداً، وذلك بتحديد نفسه، بالإسهامات العالية المختارة من المناقشة والمحاورة السياسية. أو بالتبادل - ولكن هذا يستشرف الإستقصاء المهني الإجتماعي في قيامه بالدور - الذي قد يفرض عليه علماء الاجتماع الأكاديميين - ويمكن للإستقصاء المهني الإجتماعي أن ينتظم مع الممارسة المهنية ويجتهد في إصدار الأحكام. ويصبح في إصدار الأحكام العملية جزءاً من تدريب جميع «العلماء الاجتماعيين» أو كل من بعض «علماء الاجتماع».

وواضح من الأمور الواقعية أن التحمس للتحليل السياسي العلمي المتقدم وتحليلات النظم صار ساذجاً، وكأنه إشارة لما بدا فعلاً فيه من التفكير جدياً على إعتباره المنافسة الجذابة للتحليلات التامة الرسمية، هذا من جهة وإسهام مختار من جهة أخرى، وعن جاذبية التنافس للعلوم، وفن حل المشاكل، فنحن لا نرى أن تحليل الأنظمة مفلس، ولكن نقول أنه في حاجة إلى مزيد من البحث.

رابعاً: العقلانية المفروطة بين البحوث المهنية الاجتماعية الشخصية :

يعكس، الإسراف، الإنزعاج والتحليلات السياسية العملية نوعاً من العقلانية المفروطة بين الاستقصاءات المهنية الاجتماعية الشخصية، ونتيجة لسهر في الإسهام المحدود للإستقصاء المهني الإجتماعي لحل المشكلة الاجتماعية حتى الآن، غالباً ما يخضع الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي للإعتقاد بأن إعطاء قدر كاف من الإستقصاء المهني الإجتماعي لكل المشاكل الاجتماعية يجعلها تتحسن بشكل ملحوظ.

إنها حقيقة تاريخية «الحل» لكثير من المشاكل الاجتماعية مستمر في المعاناة أو ملجم أو حل من شأنه خلق مشاكل جديدة، وأن كونه في مهب الريح يجعله أمراً مظهرياً، وأن أمر تحوله إلى الإستقصاء المهني الإجتماعي، يرجع إلى الثقة في الدلائل وللإعتقاد كشخص مفكر، بأن المجتمعات تسير قدماً بشكل ملحوظ ضد المشاكل الاجتماعية ولا تشتمل على أنها تؤدي ذلك من خلال الإستقصاء المهني الإجتماعي، لأنه كما قلنا كثير من العمل العالمي في حل المشاكل لا ينجز من خلال الإستقصاء المهني الإجتماعي، ولكن من خلال المعرفة العادية، ومن خلال التعلم الإجتماعي، ومن خلال التفاعل في حل المشكلة.

في كثير من إعتباراتنا يكون حل المشكلة الاجتماعية، وسيستمر ليكون عملية منسحبة من الحل العقلاني للمشكلة، أو أن يكون حلاً عقلانياً للمشكلة، أو ناحية منها. ويجب أن تتميز بأنها عمل غير إداري أو متشيخ أو ضال أو حتى مجرد كلمات مثل: عديم الشفقة، وفاقد العقل، ولو أنه لا يمكن أن يكون كلها مرة واحدة. وبمنظرة واقعية لحل المشكلة الاجتماعية يقوم على التعارض من النظرة العقلانية المتضمنة بين معظم المتحمسين للإستقصاء المهني الإجتماعي.

إذا ما كان على المرء أن ينظر فقط عبر العقدين الماضيين قد يخرج بإنطباع ينحو طولياً نحو هذا التوجيه العقلاني ولكن إذا ما بدأ عند تحول هذا الفرق فإن

الشهية التقدمية لأشكال العقلانية تعمل على هذا النحو، وكأنه يبدو في شكل أكثر للدورات أو لربما على شكل موجات.

خامساً: نتائج الوصفات المقترحة :

لأن هذه الصفحات تقترح برنامجاً للبحث أكثر من أن تكون تقريراً من عمل أنجز فعلاً، وضمنيات خاصة لتحسين ممارسة الإستقصاء المهني الإجتماعي لحل المشكلة الإجتماعية، فإن كثيراً منها يبقى محل إكتشاف. حال نقدم ونحن قد أعلننا فقط إيجابها ، وأوضحنا بعض الإحتمالات. وعلى أي حال عند هذه النقطة وصفة أبعد من ذلك، ولربما كانت ذات قيمة في ذاتها، ولكنها على أية حال تكشف عن عمل نحتاج لأن يعمل، وأنه يحتاج إلى من يتممه. وعندما تأمل بحث الإستقصاء المهني الإجتماعي من أي من المشروعات العديدة على الإستقصاء المهني الإجتماعي أن يمتد الآن أو نوعيته إلى أن يحيط بالوصفة التطبيقية، وبالنسبة لها يكون التوقف، حتى بالنسبة للمشاكل الهامة والأسئلة، أو الموضوعات فإن مسار العمل المناسبة للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي، هو أن تتركه لحاله.

ومع المصادر الملائمة والمتاحة للإستقصاء المهني الإجتماعي، حتى لو كانت مضاعفة لعدة مرات، ومع ذلك المبعطى لا مفر من تبنى حدوداً لطاقاته كما سبق أن ناقشناه، ويمكن للإستقصاء المهني الإجتماعي أن يبحث عدداً صغيراً لكل الموضوعات الهامة المطروحة للبحث، وهناك مطلب ضرورة للإستعمال الأكثر تأثيراً للإستقصاء المهني الإجتماعي، يكون إختبارياً أو يترك للحصافة، ويشتمل على مزاج القائم بالبحث ليقول نعم أو لا لمعظم المشاكل الهامة، ويقترح أو يقدم تصوراً له.

هناك تمييز ذكي لا يمكن إنجازه بسهولة، ولم يشترك أحد منا في ممارسة

الإستقصاء المهني الإجتماعي في إنجازه، فهو يتطلب دراسات كستلك التي نقرحها هنا عن العلاقة بين الإستقصاء المهني الإجتماعي والمعرفة العادية، والتعلم الإجتماعي، والتفاعل الإجتماعي لحل المشكلة، لذا فهي تتطلب بعد نظر نحو كيف استعمل أنواعاً خاصة بالمعرفة المهنية المتخصصة، بحيث تكون أفضل إذا ما إعتمدت على المعرفة العادية، وكيف يلعب البحث المهني أفضل دور لحل المشاكل، وفي ترادف مع عمليات تفاعلية، وبدلاً من أن تكون مربوطة بوثاق عاطفي مع التفاعل.

لقد أكدنا حل المشكلة بالتفاعل في كل من المكمل، والمنافس، مع الحل للمشكلة تحليلياً، ومن ثم لا يمكن للإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي أن ينجز بدرجة عالية من التمييز حول ما هي الدراسات التي تكون دون فهم للمشاكل المعقدة، والعلاقات المتنامية للإستقصاء المهني الإجتماعي للمدخلات الأخرى، وإستبعاد الضمنيات الفكرية منها عند الممارسة.

نعتبر وصفة أساسية ولكن بالطبع التالية، أكثر فكرياً، ولكن على المدى الطويل نعتبر وصفة مساعدة، ونعتبر شخصية في حل المشكلة الإجتماعية من خلال الإستقصاء المهني الإجتماعي، ونحن طبعاً لا نوصي بأن ممارسيها يكتفون بذلك، وتضيف كل هذه الصفحات أننا لا نستبعد الإستقصاء المهني الإجتماعي، بالرغم من قسوة بعض تعليقاتنا، ولكن مجرد إقتراح نرى أن دراسة الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي تعتبر بعضاً من معظم الإعتبارات المحترمة، عن كيف يكون الإستقصاء المهني الإجتماعي مفيداً في حل المشكلة الإجتماعية، وطبعاً نحن نؤكد على الحاجة إلى إنتباه شديد للحاجة إلى فهم أفضل للعلاقة بين الإستقصاء المهني الإجتماعي، بالمدخلات الأخرى في حل المشكلة الإجتماعية، والحاجة إلى مخرجات أخرى، لأن الإستقصاء المهني الإجتماعي لا يمكنه أن يكون مستقلاً سلطوياً.

سادساً: عوائق وإخفاقات أخرى ،

فئة أخرى من الإخفاقات والعوائق تنبع من النواحي المعتادة للعلوم الاجتماعية، والإستقصاء المهني الإجتماعي التي لدينا، بسبب إعتيادنا عليها، وهي حتى الآن لم تتطور في تحليلاتنا، ومن بينها القضايا المتعلقة «بالعوامل المتحركة». وغالباً التعسف في صياغة المشكلة. في الواقع هي ليست تعسفية، في الواقع، ونحن نريد أن نبحث عن أسبابها، وهي تبدو متعسفة على أية حال، وتدعو الإستقصاء المهني الإجتماعي للتساؤل، ذلك لأنه «ليس هناك سبباً مقنعاً»، وتبدو كذلك هناك بعض المشاكل الواضحة ببساطة تهمل في الإستقصاء المهني الإجتماعي، أو بعض نواحيها، ومن ثم وببساطة تسقط من حسابنا، وتبدو وكأن هناك مؤثرات متعددة مثل فروض الفلسفة العقلية، التقاليد الفكرية، تغير النموذج الذهني، والحكمة. أو التحريم، فلسفة الفروق (مثل التحريم الذي أوجده علماء الأجناس البشرية في كل المجتمعات التي لها فاعلية)، والتي هي محل العمل.

استبعاد الإقتصاد الأكاديمي للمشاكل في المجتمعات النامية حتى الحرب العالمية الثانية، يعتبر مثلاً للوضع القائم، أي عندما نبتت فروع جديدة من حوله، وتطورت نماذج مشابهة للإقتصاد المتحرك من إقتصاد القطاع العام، الناتج عن الإسراف في الاستعانة بموضوعات، للوصول إلى مواقف متقدمة. هذا ملمح واضح في العلوم السياسية الأمريكية، الذي يسهم إلى حد ما مع غيرها من العلوم الاجتماعية، والتي على مر الأيام تنكر وجودها على السكان السود في مجتمعتنا. وهناك إتفاقيات رسمية بناء على النظم الديمقراطية العامة في النظام الأمريكي، مع مقترحات لا تصدقها ما عدا، فرض أن السكان السود لا وجود لهم.

تلك «التعسفات» المكروه عليها أحياناً لا تكون ذات نظرة واسعة في أيام الرخاء، ويفكر الكثرة في تكوين السياسة الأمريكية، مع أن كل فرد من تلك

الكثرة يعلم بالفئة التى تخلفها النظرة الإقتصادية الإجتماعية، وأن لها تأثير هام فى خلق أشكال من الصفوة السائدة، ولو أن تلك قد ألغت محاولات، معنوياتها حتى مجرد الإحاطة بوصف العملية السياسية.

مثال آخر «للتعسف» المكروه يكون فى الإستقصاء المهنى الإجتماعى عن مقترحاته للسياسة التى تمارس، دون الإشارة إلى أقبح النواحي للحلول، مثلاً، فسادهم غير المشروع، والسياسة الأجنبية مثلاً قد تم تحليلها فى الدوائر الأكاديمية بإهتمام محدود، للإنبثاق فى كل أركان العالم النامى، والذى تتجه إليه كل المساعدات الأجنبية لصالح الرسميين والجماعات المفضلة، وهناك مناقشة للعناية الطبيعية مع تردد، ولو أنها لا تزال غير كافية، للتمسك بإستهلاك شرعى لنظام الرعاية الطبية بمعرفة الأطباء، ودراسة الجريمة فى الولايات المتحدة قد شوهدا ذور الياقات البيضاء وجرائمهم.


هل من الممكن أن يكون معظم الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن يشارك ما وراء الطبيعة، وأن نعيد دفعهم إلى أن يكونوا غير قادرين على مواجهة بعض النواحي الصحية فى المجتمع؟، أو أنهم إلتمزوا بتقاليد معينة التى تمر بهم إضافة إلى أنها تفرض بتعليمات معيارية وإجراءات الإختبارات فى المدارس العليا؟ أو هل الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى يتعلق فى الواقع بقواعد معينة لشكل جيد، والتى تمنع المناقشة لموضوعات معينة مثل الموضوعات الخاصة التى تحرم ما يقال حول مائدة العشاء فى المجتمعات المهذبة، وإذا ما كان النمط الفكرى الذى يعمل حساباً لبعض أو كل التعسف الظاهر فى صياغة المشكلة. والذى يجعل النمط يدور فى فلك الإستقصاء المهنى الإجتماعى؟.

ويمكن للفرد أن يعلن المشكلة على أنها واحدة من الأساس الأيديولوجى،

فى البعث ومقبولة ضمن تنوع واسع من الفروض المطلوب الكشف عنها ضمن عدد غير محدود من الأيدولوجيات.

ومهما كانت أسباب الظاهرة التى تحتاج إلى بحث، يكون فرضنا أن الإستقصاء المهنى الإجتماعى قادر على الإسهام فى حل المشكلة الإجتماعية، لأنه بسبب كونها ما وراء الطبيعة، فإن النمط والتقاليد والمحرمات هذه جميعها تحتاج لبحث الظاهرة فى ضوء الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وهذا مطلب هام لفهم الظاهرة.

تلك الإعتبارات تجعلها تبدأ بأن الإستقصاء المهنى الإجتماعى يتبع ثقافة محكوم عليه بها، وهى إلى درجة كبيرة كذلك، ولكن الإستقصاء المهنى الإجتماعى جزء من الثقافة، ويبدو بوضوح أن العلوم الإجتماعية والإستقصاء المهنى الإجتماعى لحيدهما رموز على طرق مميزة، وتؤثر على وضع المشكلة والسياسة.



الفصل الثامن

العمليات الإجتماعية

لوضع مساق للبحث الإجتماعي

- الخطوط الإرشادية.
- احتمالات أخرى.
- الإرشاد الذكي للنظام.
- العلم وعملية التفاعل.
- حوافز النقد المعرفي.
- حوافز المعرفة المتبادلة.
- نموذج التفاعليين العلماء.
- إرتباط ووحدة الفهم لحل المشكلات.

الفصل الثامن

العمليات الإجتماعية

لوضع مساق للبحث الإجتماعي

تمهيد :

يُستتبع من كل الموضوعات المثارة في هذا الكتاب، أن الإختيار المتعقل، وبناء مشروعات البحث، يعتمد على عوامل كثيرة، ولا تكون مكتملة لموضوعات بسيطة، وليس بكاف مثلاً، أن ندافع عن إختيار مشروع بالإشارة إلى أهمية المشكلة الإجتماعية، أو إعتبرات أخرى تقوم على صلاحية البحث، وأخذاً في الحسبان مثلاً، مثل تلك التشابكات، كتلك التي يمدنا بها الإستقصاء المهني الإجتماعي عند أفضل ظروفها، فغالباً تعتبر مكتملة لغيرها من المدخلات في حل المشكلة الإجتماعية، أو أنه نادراً ما تنجز معرفة سلطوية، وإختيار متعقل يتطلب تحليلات غاية في التعقيد ذات علاقة ضد الإختيارات، ولأن هذا هو كذلك، فإننا نرى أن إختيار المشروع، وتصميمه قد يتطلب ما ليس مجرد أوزان بسيطة لموضوعات ذات صلة، ولكن تطور الخطوط العريضة المعقدة، وفهم جيد لإستعمالات الإستقصاء المهني الإجتماعي، وأيضاً عمليات متفاعلة لكل المشكلة الإجتماعية، والمشكلات التي عليها الإستقصاء المهني الإجتماعي أن يتصدى لها، وبأى الطرق.

أولاً، الخطوط الإرشادية :

الإستدلالات حول الخطوط الإرشادية المناسبة تتبّع كل نقطة من القضايا المثارة، بعضها أصبح صريحاً، وهناك خط الجدل الذي ينتهي بالإقتناع، ونحن نرى أن الخطوط التي ترضينا في إختيار المشروع الخاص بالإستقصاء المهني

الإجتماعى الشخصى، وفى الواقع ليست مشمرة، هذا فى جانب، ولذا فإن الجدل يستمر ويكون شخصياً، وغالباً يكون ذا طبيعة فطرية عند الإختبار بمعرفة الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، وقبل كل شىء نرى أن معظم المشروعات تُختار بمعرفة أشخاص يعملون تحت إكراه رسمى، وعلى الجانب الآخر قوى غير رسمية إجتماعية، أعراف، أيديولوجيات، قيم نظامية، ومثلها: التى تؤثر فى إختيارات الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى، بطرق هم أنفسهم بصعوبة يفهمونها، وإذا ما كانت تلك هى الظروف التى تحتها مشاريع الإستقصاء المهنى الإجتماعى، وطرقها لا مناص من إختيارها لربما تكون الخطوط الهادية لا يقبلها العقل، كيف يمكن للإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أو مؤسساته أو المجتمع نفسه، يستعمل الخطوط الهادئة التى سوف تعيد توجيه مشروعاً، والذى فوراً يفقد الأحكام، وفى نفس الوقت يقع تحت تأثير عميق للقوى غير الرسمية والإجتماعية والثقافية؟. ولربما تكون الخطوط الهادية لا تتعلق بالموضوع أو أنها تكون خيالية.

ثانياً: إحتتمالات أخرى،

هناك إحتتمالين آخرين أقل وضوحاً، ألا وهى أن التحسينات فى إختيار المشروع قد أنجز كنتاج لمكسب متعقل للإستقصاء المهنى الإجتماعى، باعتباره «نظام» فيه يلعب التفاعل دوراً كبيراً، وقد يثار الإحتتمال كسؤال هل يمكن مؤسسات الإستقصاء المهنى الإجتماعى والتقاليد، أن تغير كثيراً به، لأمر أكثر حكمة فى إختيار المشروع دون إلقاء الحمل كله على جهود غير متسقة لأفراد معزولين؟، هل هناك طرقاً لتنظيم النظام الإجتماعى الخاص بالإستقصاء المهنى الإجتماعى. كمعارض لإصلاح الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى الفردى حتى أنه يمكن للتفاعل أن يتقاسم العمل بالتحليلات مع عمل حل المشكلة التى على الإستقصاء المهنى الإجتماعى الشخصى أن يقوم بدراستها أو بحثها؟.

ثالثاً: الإرشاد الذكي للنظام :

هناك إجابة واحدة لمثل هذا السؤال، وهو التوصل إلى الإرشاد الذكي للنظام، وهو فكر لتوجيه العلوم الطبيعية، والملاحم الرئيسية لمثل هذا النظام هي من نوعين مختلفين: واحد هو مقاصد لأرجحية محدودة بين العلماء الأفراد نتيجة لتوزيع مشاريع البحث، التي رغم عدم تحليلها، أو مختارة من خلال التحليلات بصورة أكثر واقعية من المشروعات التي إختارها عالم بمفرده. ومن ثم فإن المشاهد لنظام لا ينظر إلى شاهد على حسن إختيار المشروع، فقط أن يحدث تناسق للمشروع، ليرصد بعض النماذج التي يمكن الدفاع عنها، ولأى سبب لماذا؟ ولأى الأسباب أهمل إنجاز القوة العقلية الجماعية. والملمح الثاني هو النقد المتبادل بين العلماء، والذي به رغم عدم القدرة لأى واحد من العلماء لأن يرضى تماماً من إختيار مشروعه، والمستوى الفكرى أو السفسطة التي على أساسها يختار المشروع الذى يمكنه القيام به.

رابعاً: العلم وعملية التفاعل :

إن أعظم فكر بعناية هذه الإحتمالات هو ما قام به «ميشل بولانى» Michael Polanyi^(١) فى اطروحته، التي هي أن العلم مرشد بعملية تفاعلية متبادلة بين العلماء الذين ينجزون النظام بعقلانية عالية لا يقدر عليها الفرد، ونموذجه للعملية غير تام، على أية حال قد يكون صحيحاً فى المجادلة التي تتم تحت ظروف سليمة، وتكيف متبادل، يمكنه أن ينجز تنسيقاً يمكن أن يدافع عنه، وإرشاد للعملية المقعدة فى الإختيار العلمى، وقد أشار إلى السوق كممثل للإختلاف، ولكن النوع المتعلق بالتكيف المتبادل فى منطقة أخرى، والتي يكون

(١) جمهورية العلم، نظريتها السياسية والإقتصادية، خريف ١٩٦٢، Minerva, 1. صفحة

فيها التنسيق مطلوباً، وهو يرى أن «اليد الخفية» قد تعمل لإرشاد العلم، حتى ولو أنها إختفاء يد مختلف عنه لدى «آدم سميث» Adam Smith.

خامساً: حوافز النقد المعرفي،

وفكرته عن جمهورية العلوم يجب أن يلاحظ أنها لا تعتمد تماماً على النقد المتبادل بين العلماء المختصين بالمشروعات، ونتائج البحث، ولكن الحوافز للنقد المعرفي هو جزء من آلية الحوافز الهامة، لأن فكرة التنظيم الذاتي، والنظام التفاعلي المتبادل للإرشاد، قد تكون سليمة فقط، طالما أنها حوافز قوية للنقد كمضاد للتشجيع، أو غيرها من الأصالة، حيث أن المعرفة بالنقد لأي محاولة علمية قد تحدث على طول أي عدد من الأبعاد، والنقد البناء يجب أن يكون دائماً ومستمرًا، ونجاح مثل هذا النظام الذي تأتي به خطة «بولاني» Polanyi قد تعتمد على أنها مقبولة للنقد، وهناك إعتقاد أن مثل هذه الدلالة للنقد لإختيار المشروعات، والنتائج معطاة في البناء الموجود والمتراكم للنظرية العلمية، والبحث.

سادساً: حوافز المعرفة المتبادلة،

الحوافز الكافية للمعرفة المتبادلة للنقد تبدو إشكالية في الإستقصاء المهني الإجتماعي، فهناك علاقات منتظمة بين الإستقصاء المهني الإجتماعي الشخصي (الجرائد المراجعات التبادل الغير رسمي المؤتمرات، سمعة التقاليد الذهنية من خلال تدريب الطلبة) والتي تعطى لهم الإرشادات، ولكن تثار أسئلة حول الآثار المنتظمة للعلاقات البيئية، وبخاصة حول ميل التفاؤل تلك، ومثل نموذج بولاني Polanyi الخاص.

سابعاً: نموذج التفاعل بين العلماء،

وهناك مشكلة مع نموذج بولاني Polanyi، وهي أنه يجد التفاعل بين

العلماء وحدهم، هو المرشد الأساسى، ونظام التنسيق، تاركاً مكاناً صغيراً فيما عدا ما يكون إنحرافاً للتفاعل بين العلماء وغيرهم، مثل القائمين على حل المشاكل العملية، المهندسين، الموظفين الرسميين فى المؤسسات الحكومية.

والنموذج الذى يبدو أنه يصف البحث المهنى فى العلاقة البسيطة مع غيرها من المدخلات فى حل المشاكل التى أعطيناه إلتبهاها كبيراً هنا، ولأن مدخله لا يؤخذ فى الحسبان أى تفاعل أمان بين العلماء فى إطار كما كان مع العلوم الطبيعية، ومع فكرة النقد والتوجيه الخاص بالبحث العلمى فى أوروبا الشرقية، ويشير نموذجة أسئلة عديدة حول مشاركات الآخرين فى التفاعل، مثلاً تلك المتعلقة بالنقود، والقوة، فإنه من الممكن تنسيقها فى مثل هذا النظام دون إحداث تلفيات فيها.

شامناً، إرتباط ووحدة الفهم بحل المشكلات :

وهناك نقطتان أساسيتان حول نموذج «بولانى» Polanyi، ولو أن الإختبار الجيد للمشروع لا يمكن إنجازه تماماً بالفهم، ولكن الأكثر ارتباط ووحدة الفهم، أو التحليل والتفاعل الاجتماعى، كما قد أكدناه على أن حل المشاكل يتطلب فهماً ملائماً مع حل المشاكل التفاعلى، أى الإستقصاء المهنى الاجتماعى الذى يمزج بالتفاعل الاجتماعى.

وكما نقترح أن حل المشكلة لمشاريع الإستقصاء المهنى الاجتماعى، يجب، أو لا يجب أن يحاول أن يدعوا إلى نهاية للمزج والوحدة بين الإستقصاء المهنى الاجتماعى والتفاعل الاجتماعى على هذا الموضوع، وهذه هى ملاحظة جيدة، والتى نختتم بها الموضوع ونحمل التوجيه فى الإستقصاء المهنى الاجتماعى مشروعاته البحثية، التى لا يمكن أن تستقر تماماً على فهم الإستقصاء المهنى الاجتماعى للمشكلة.

ونحن نعترف إلى أبعد من ذلك، أن هناك حدوداً للفائدة من فهم مثل هذه الموضوعات عندما نخطط في هذه الصفحات، ولكفاءة مثل هذه الإستراتيجيات الجديدة لإختيار المشروع، والتصميم بعد المناقشة. على نحو ما أدرنا المناقشة.

«هذا العرض مجرد قراءة خاصة لمضمون هذا العمل».

فهرس تفصيلي

الصفحة

الموضوع

المحتويات	٥
المقدمة	٧

الفصل الأول

دراسة العلوم الاجتماعية كأداة

لحل المشكلات الاجتماعية

تمهيد	١٣
أولاً: إسهامات العلوم الاجتماعية في حل المشكلات	١٣
ثانياً: مجال العلوم الاجتماعية والبحث الإجتماعي	٢٠

الفصل الثاني

علاقة البحث الاجتماعي بمدخلات

حل المشكلة الاجتماعية

تمهيد	٢٥
أولاً: البحث الاجتماعي والمعرفة العادية	٢٨
ثانياً: البحث الاجتماعي كإضافة إلى المعرفة العادية	٣٠
ثالثاً: إستنتاجات أولية	٣٤
رابعاً: التعليم الاجتماعي كبديل للبحث الاجتماعي	٣٤

٣٦	خامساً: التفاعل كبديل للبحث الإجتماعى
٣٦	سادساً: حل المشاكل والتحليل التفاعلى
٤١	سابعاً: تنوع الحلول التفاعلية للمشكلات
٤٤	ثامناً: تكامل العلاقة بين التحليل والتفاعل
٤٦	تاسعاً: مفهوم آخر للتفاعل

الفصل الثالث

دلائل سوء الإدراك

٤٩	تمهيد
٤٩	أولاً: التحليل مقابل التفاعل
٥٣	ثانياً: الفرضية القبلية لصانع القرار
٥٥	ثالثاً: علاقة البحث الإجتماعى بالمعرفة العادية
٥٧	رابعاً: البحث المهنى الإجتماعى الإستعمارى

الفصل الرابع

السعي الخاطئ للسلطوية

٦٣	تمهيد
٦٧	أولاً: الإدراكات الخاطئة
٦٩	ثانياً: إخفاقات السلطوية
٦٩	ثالثاً: الإستجابة الغير رشيدة للبحث
٦٩	رابعاً: عجز البحث الإجتماعى عن مسايرة المعيارية
٧١	خامساً: التشتت

٧٤	سادساً: التعريف بالالتزام وبناء المشاكل
٧٥	سابعاً: إيتزال معرفة البحث الإجتماعى

الفصل الخامس

تحسين علاقة البحث الإجتماعى

بالمداخلات الأخرى

٨١	تمهيد
٨١	أولاً: بعض الضمنيات الواضحة
٨٢	ثانياً: التعليم الإجتماعى وعدم إحلاله محل البحث
٨٤	ثالثاً: الحل الظاهرى للمشكلة بالتبعية
٨٦	رابعاً: الإستقصاء المهنى الإجتماعى وحل المشكلة تفاعلياً
٩١	خامساً: متابعة إستخدام البحث الإجتماعى
٩٤	سادساً: أدوات التفضال السياسى الخامل
٩٦	سابعاً: الوسائل المعرفية الملائمة كحل للمشكلة والبحث الإجتماعى
٩٩	ثامناً: قوة البحث الإجتماعى فى الحكومة الديموقراطية

الفصل السادس

بدائل السلطوية

١٠٥	تمهيد
١٠٦	أولاً: الإستنارة ضد الهندسة
١٠٩	١- الصياغة التصورية
١١٠	٢- تأثير البحث الإجتماعى على الأطر الفكرية لصناع السياسة

١١٢	٣- إنعدام الهدف والتخلف
١١٣	٤- تحول البحث الإجتماعى إلى المعرفة العادية
١١٤	ثانياً: الحجة والمحاورة
١١٤	١- الحقيقة والبرهان مقابل الحجة والمحاورة
١١٥	٢- ما بعد قرار البحث الإجتماعى
١١٦	ثالثاً: التقرير
١١٧	رابعاً: البحث الإجتماعى كفن وطقوس

الفصل السابع

الخطأ المختلط

١٢٣	تمهيد
١٢٣	أولاً: الإسراف
١٢٥	ثانياً: الإزعاج والتوتر فى النظام
١٢٧	ثالثاً: التحليلات السياسية وتحليلات النظم
١٢٩	رابعاً: العقلانية المفرطة فى البحوث
١٣٠	خامساً: نتائج الوصفات المقترحة
١٣٢	سادساً: عوائق وإخفاقات أخرى

الفصل الثامن

العمليات الإجتماعية لوضع مساق للبحث الإجتماعى

١٣٧	تمهيد
-----	-------------

أولاً: الخطوط الإرشادية	١٣٧
ثانياً: احتمالات أخرى لحل المشكلات	١٣٨
ثالثاً: الإرشاد الذكي للنظام	١٣٩
رابعاً: العلم وعملية التفاعل	١٣٩
خامساً: حوافز النقد المعرفي	١٤٠
سادساً: حوافز المعرفة المتبادلة	١٤٠
سابعاً: نموذج التفاعل بين العلماء	١٤٠
ثامناً: إرتباط ووحدة الفهم بحل المشكلات	١٤١



072
29

072
29
Bibliotheca Alexandrina



0742967